الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٢٣**

الثلاثاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيراسوريس (شيلي).

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مريم شاكيلا، وزيرة البيئة والطاقة، ووزيرة الشؤون الخارجية بالنيابة في جزر الملديف.

السيدة شاكيلا (جزر الملديف) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم أحر التهانئ إلى رئيس الجمعية العامة على توليه المنصب في الدورة الثامنة والستين. أود أيضا أن أشيد بالأمين العام على قيادته فيما يحاول خلال الوقت العصيب في جميع أنحاء العالم. نحن واثقون في قيادته وتصميم المنظمة على التصدي للعديد من التحديات التي لم يسبق لها مثيل في عصرنا.

يبدو أن التحديات القديمة والجديدة من المواضيع المتكررة خلال هذه المناقشة العامة، ومن الحق في أن تكون كذلك: فإنه عندما نواجه تحديات هائلة ونشعر بأقصى حالات عدم الارتياح والضعف والتعاسة وعدم الإنجاز، فأننا على الأرجح نفكر خارج النطاق المألوف بحثا عن إجابات جديدة للأسئلة القديمة.

ومن المؤكد إن التحدي الأكثر إلحاحا الذي تواجهه الأمم المتحدة هو ذلك المتعلق بأن تبقى هامة، نظرا للوقائع في القرن الحادي والعشرين، حيث تظل المنظمة الضامن النهائي للمساواة في السيادة بين الدول والمؤسسة الدولية الوحيدة التي ترنو إليها جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، لكفالة تحقيق العدالة والحرية والسلام. وما فتئت جزر الملديف، جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى، تدعو إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر شمولا للجميع، وبالتالي أكثر مصداقية وتمثيلا لأصوات ليس الأقوياء فحسب وإنما الضعفاء، وأكثر تمثيلا لسكان العالم وتوزيعهم الجغرافي. بالإضافة إلى تشكيلة المجلس، لا بد أيضا من تحسين أساليب عمله – وعندئذ فقط يمكن للأمم المتحدة استعادة مصداقيتها وسلطتها وشرعيتها.

تكتسي التحديات العالمية أهمية كبيرة بالنسبة إلى جزر الملديف. والحالة في الشرق الأوسط على وجه الخصوص

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

قريبة من قلوب سكان جزر الملديف. إننا نشعر بالفزع إزاء التكلفة البشرية الناجمة عن الصراع في سوريا. ويجب عدم التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية أيا كان الوقت وأيا كان المستخدم وأيا كان الغرض. وفي هذا الصدد، ترحب جزر الملديف بقرار مجلس الأمن، ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، الذي تم اتخاذه بالإجماع. ونأمل أن يأخذنا القرار الذي اتخذه المجلس، خطوة أقرب إلى إنهاء الأعمال الوحشية الجارية هناك إذ نتكلم. فالعنف يولد العنف. وبالتالي، فإننا ندعو كلا جانبي الصراع إلى اختيار طريق الحوار – وليس العنف.

تدعو جزر الملديف أيضا الجمعية العامة إلى الاعتراف بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. ونحث الجمعية على دعم الحل القائم على وجود دولتين من خلال إنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية في الأراضي المحتلة في حرب عام ١٩٦٧. فهل من العدل أن ينشأ الأطفال الفلسطينيون بدون بلد لهم؟ وهل من العدل عدم تلبية الاحتياجات الفلسطينية لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار والتنمية وعدم الوفاء بها بسبب استمرار العنف؟ وقد ناقشنا هذه المسألة بما فيه الكفاية. لقد حان وقت العمل. ويثلج صدرنا إعادة استئناف محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية بقيادة الولايات المتحدة. ويحدونا وطيد الأمل في أن تلك المحادثات ستفضي في نهاية المطاف إلى مستقبل يسوده السلام والأمن للأجيال المقبلة في فلسطين وإسرائيل.

ومع الدنو السريع للموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تركيز العالم والجمعية العامة قد تحول إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الموضوعة أصلا لا يزال يشكل ضرورة ملحة. وبالتالي تدعو جزر الملديف جميع الدول إلى الوفاء بتعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وبذلك مد يد العون لأضعف الفئات السكانية من أجل التغلب على التحديات التي تواجهها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن في جزر الملديف حققنا تقدما ملحوظا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، إذ بلغنا خمسة من أصل ثمانية أهداف قبل الموعد النهائي. وعلى الرغم من أننا لم نحقق ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا فخورون بالعمل الذي قمنا به في المسيرة نحو تحقيقها، ولا سيما بشأن النهوض بالمرأة. وفي بلدنا مرجاة للنجاح في معالجة المساواة بين الجنسين، لا سيما في مجال الصحة والتعليم. فقد حقق تقريبا إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية للمرأة، وهو يفخر بالمعدلات المرتفعة لمدى الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف البنين والبنات على حد سواء. وتعتبر جزر الملديف أن تحسين الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية للمرأة جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية، وعنصر أساسي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة. للأسف، فإننا نواجه انتكاسات في بعض الأهداف الإنمائية للألفية التي تحققت، بل إنها تتراجع، نظرا للمسائل الناشئة، ولا سيما فقدان المساعدة الإنمائية الرسمية إذ نخرج من فئة أقل البلدان نموا، وفي الوقت نفسه تعيق التحديات المستمرة تحقيق مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية بأكملها. وبالتالي، فإن إحراز التقدم والمحافظة عليه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوف يظل التحدي الإنمائي الرئيس في المستقبل.

وإذ نضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي لنا أن نتذكر الحقيقة المتمثلة في أن الأهداف الإنمائية للألفية ذات أبعاد متعددة ومترابطة. فهي ليست غاية في حد ذاتها أو حلا نهائيا، ولكنها مجرد بداية.

ومما يشجع جزر الملديف الآليات الخاصة بأصحاب المصلحة المتعددين الجارية في إطار الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن جميع هذه الآليات سيتم النظر فيها بشكل شامل

وليس على انفراد، ونحن نمضي قدما نحو خطة أكثر تحديدا للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما نأمل صادقين في ألا يتم ترك الأهداف الإنمائية للألفية بدون تحقيق، وألا يُنظر إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة بمعزل عن الأهداف الإنمائية للألفية. ويحدونا الأمل في أن يتم اعتبار أهداف التنمية المستدامة استمرارا للأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لوضع أهداف التمية المستدامة والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يكمِّل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويجسد أي ثغرات فيه. نأمل أيضا ألا يتم يترك أي دولة بدون سبيل نحو إحراز التقدم وألا يتم التخلي عن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وإذ نتكلم عن جدول أعمال التنمية الذي وضعناه لأنفسنا في مطلع هذه الألفية، لا يسعني إلا أن أتساءل عما إذا كانت جزر الملديف وغيرها من الدول الجزرية المنخفضة ستتمكن من البقاء لتشهد قرنا آخر، ناهيك عن ألفية أخرى. إن جزر الملديف بلد صغير، ولديه موارد ضئيلة ويواجه العديد من التحديات عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي والمائي والطاقة، وعلى الرغم من صغر حجم البلد، فهو من أشد المطالبين بإتخاذ خطوات عملية على الصعيد الدولي للتصدي لتغير المناخ. وقد سعينا لمساعدة العالم إعمال الحق في العيش في بيئة آمنة مطمئنه بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

أحث جميع مؤسسات الأمم المتحدة على ترسيخ وتعزيز كافة المعايير والسعي نحو إنشاء آلية دولية. فنحن نحتاج لتعزيز المؤسسات واستحداث نهج متسق يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر إزاء تغير المناخ وما يترتب على ذلك من مسائل حقوق الإنسان التي ستصبح أكثر التحديات الملحة التي تواجه البشرية.

على سبيل المثال، في الأسبوع الماضي تحديدا أكد تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ المقدم لقادة العالم على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن مسألة تغير المناخ. ويخلص التقرير إلى أنه، إذا سارت الأمور على النحو المعتاد، فسوف تواجه الدول ذات الأراضي المنخفضة تهديدات وجودية خطيرة.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لجزر الملديف؟ مع وقوع ٨٠ في المائة من بلدنا الصغير على ارتفاع لا يتجاوز ١,٥ متر فوق مستوى سطح البحر، ومع وجود أكثر من ٤٥ في المائة من المستوطنات على بعد ١٠٠ متر من خط الساحل، واعتماد جميع جوانب حياتنا وثقافتنا واقتصادنا بشكل يكاد يكون حصري على التنوع البيولوجي الساحلي والبحري. يساهم التنوع البيولوجي في الوقت الراهن لدينا بما نسبته ٧٠ في المائة من فرص التوظيف للعمالة الوطنية، و ٤٩ في المائة من الإيرادات العامة و ٦٢ في المائة من النقد الأجنبي و ٩٨ في المائة من الصادرات و ٨٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. سيؤدي أي فقدان للتنوع البيولوجي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لجزر الملديف.

تلك حقائق، ولكننا نعرف تلك الحقائق منذ وقت طويل. وما نحتاج إليه الآن هو اتخاذ إجراءات. فتقاعسنا عن العمل أبلغ من كلماتنا.

وبوصف جزر الملديف دولة، فقد خاضت تجارب الخروج من وضع أقل البلدان نموا دون إيلاء الاعتبار اللازم لأوجه الضعف الكامن في الدول الجزرية الصغيرة. لا يمكن للدخل القومي الإجمالي العالي أو المكانة الرفيعة في دليل التنمية البشرية أن يجعل من الدول الجزرية الصغيرة النامية أقل تأثرا بالصدمات الخارجية، بما في ذلك التهديدات الناشئة مثل تغير المناخ؛ كما أنه لا يزيل الصعوبات المرتبطة بصغر حجمها وبعدها، وتحقيق وفورات الحجم.

تعد جزر الملديف مثالا حيا على الدول الجزرية الصغيرة النامية التي رفعت من قائمة أقل البلدان نموا استنادا إلى بيانات مشوهة ومؤشرات جغرافية عالمية ليست ذات صلة. حتى في

حال رفع البلد من هذه القائمة، فإنه لا يزال يواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتغير في المناخ. يجب أن يكون ذلك درس علينا أن نتعلم منه بينما نشرع في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب معاملة مختلفة بسبب جوانب هشاشتها الكامنة والفريدة من نوعها. ولهذا السبب، مافتئت ملديف والدول الأخرى التي تعاني من نفس المحنة تدعو بلا هوادة إلى وضع تعريف شامل للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن تحظى هذه الدول باعتراف كامل في إطار نظم الحوكمة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية، إلى جانب إدماجها في منظومة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها بشكل ملائم في هذا الإطار. وهذا من شأنه أن يساعد على استهداف المساعدة بفعالية. ولهذا أيضاً نؤيد إدراج هدف يتركز حول الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وكل التحديات التي عرضتها أساسية بالنسبة لملديف. ومع ذلك، يظل أكثرها إلحاحاً هو ترسيخ الديمقراطية والجهود المنسقة التي تقوم بها قوى خارجية للحيلولة دون قيام نظام حكم ديمقراطي للسكان الأصليين في ملديف.

وقبل أسابيع قليلة، شهدت ملديف ثاني انتخاباتها المتعددة الأحزاب. وكانت تلك من أكثر الانتخابات تنافسية في تاريخ البلد، إلا أنها لم تسفر عن فائز واضح. وحددت بعض الأحزاب المتنافسة في الانتخابات مسائل خطيرة شابت إجراءاتها وطلب إلى المحكمة العليا أن تصدر حكماً بشأنها. ونتوقع أن تصدر المحكمة قرارها خلال أيام. فتراهة الجولة الثانية من انتخاباتنا الرئاسية لا يمكن الإبقاء عليها بدون ضمان نزاهة الجولة الأولى من خلال الوسائل الدستورية. وننتظر قرار المحكمة العليا من أجل استئناف العملية الانتخابية، التي ستسمح بتنصيب رئيس جديد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

غير أن بعض القوى الخارجية تحاول أن تحدد نتيجة ما هو عملياً شأن داخلي. فملديف دولة صغيرة. وديمقراطيتنا في بداياتها. ومؤسساتنا فتية. إلا أن ذلك لا يعني أن للدول الأكبر حق في التدخل ومحاولة إملاء النتائج في شؤون ملديف الداخلية.

إن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة مبدأ أساسي في ميثاق المنظمة. ومع ذلك، كثيراً ما تكون الدول الصغيرة ضحية لمخططات السلب والنهب التي تتبعها البلدان الأكبر. ولهذا السبب، طرحت ملديف القرار ٥١/٤٤، بشأن ”حماية الدول الصغيرة وأمنها“، في الجمعية عام ١٩٨٩. وتكرر تأكيد المطالبة بحماية الدول الصغيرة من التهديدات الخارجية في القرارين ٤٣/٤٦ و ٣١/٤٩، من خلال الإقرار بأوجه الهشاشة الخاصة للدول الصغيرة إزاء التهديدات الخارجية وأعمال التدخل في شؤونها الداخلية. ويطالب القراران أيضاً جميع الدول باحترام مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية. ولذلك، فإن بلدي يثق أن الأمم المتحدة هي الضامن النهائي لأمن الدول الصغيرة مثل ملديف.

وترسيخ الديمقراطية أمر لا يقتصر على مجرد إجراء الانتخابات، أو على وجود دستور صحيح ديمقراطياً. ففي ملديف، أيضاً، سرعان ما تبين لنا أن تغيير الدستور، أو إجراء انتخابات متعددة الأحزاب لا يفضي إلى إرساء القيم الديمقراطية في مجتمعنا.

ولكي تترعرع الديمقراطية وترسخ، لا بد من احترام سيادة الدستور الذي يجب أن يكون فوق الجميع. ومعالجة أوجه القصور المؤسسي التي نواجهها يجب معالجتها في إطار الأحكام الدستورية، وعلى القيادة السياسية أن تحافظ على التزامها الثابت بمبادئ الديمقراطية وقيمها. ويجب أن تسود سيادة القانون.

ولأن مؤسساتنا فتية، فإن بناء المؤسسات وإصلاحها ما زال يشكل تحدياً رئيسياً لملديف. وأهم من ذلك، فإن بث ثقافة الاحترام لحقوق الإنسان والتسامح والتعددية والحرية يظل مهماً ونحن نمضي قدماً في مسيرتنا الديمقراطية.

تلك هي الأسباب التي حدت بملديف للتقدم بترشيحها لإعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. فعضويتنا في ذلك المجلس خلال السنوات الثلاث الأخيرة ساعدت البلد على اتخاذ بعض الإجراءات الجريئة التي لم يسبق لها مثيل لمواءمة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وفق المعايير الدولية. وملديف تعتبر أن استمرار عضويتها في المجلس ستساعدها على مواصلة تسريع الجهود الجارية لتحديث المؤسسات والنهوض بثقافة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في المجتمع الملديفي.

وبدون الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والسلام، لن يكون لدينا شيء، ولن نحقق شيئاً. ولكي نتصدى للتحديات العديدة التي تواجه ملديف، يجب أن نعتمد شكلاً شاملاً للحوكمة تسمع فيه أصوات وآراء حتى أكثر فئات مجتمعنا هشاشة وحرماناً. وبدون المساواة والعدالة، لا يمكن للمجتمعات أن تزدهر على الإطلاق.

وترسيخ الديمقراطية رحلة طويلة وشاقة، إلا أنها تستحق العناء. وقد لا تكون وتيرتنا بالسرعة التي يرغب فيها المجتمع الدولي. إلا أن ملديف بصدد تعزيز أسس مجتمعنا من أجل التنمية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ولكن ذلك لا يعني أننا لسنا بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي.

إننا نعرف بشكل أفضل من كثيرين غيرنا أن الديمقراطية البازغة تواجه تحديات جديدة وناشئة ومتقلبة باستمرار. وليس هناك فسحة من الوقت للتعثر، ولا مجال للتردد، ولن يلين عزمنا. سنقوي مؤسساتنا ونعيد هيكلتها. سنلتزم بدستورنا. سنعمل مع شركائنا الدوليين، وسنمضي قدماً كدولة ومجتمع مستدام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فندو سكليماني، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوتسوانا.

السيد سكليماني (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد بوتسوانا، أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في تقديم خالص التهنئة للرئيس آش على توليه رئاسة الجمعية. إن انتخابه يدلل على الثقة والتقدير الرفيع الذي تكنه الدول الأعضاء في هذه المنظمة لكم شخصياً، ولبلدكم العظيم، أنتيغوا وبربودا. ونقدر بشكل خاص سجله الحافل بالريادة هنا في الأمم المتحدة بشأن قضايا التنمية المستدامة وتغير المناخ. ولذلك، نحن على ثقة من أن معرفته الواسعة وخبرته في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف ستسهمان في نجاح هذه الدورة بشكل كبير. وأود أيضاً أن أهنئ سلفه، السيد فوك يريميتش، على ريادته وإرشاده الفعال خلال الدورة السابعة والستين.

ووفدي يؤيد تماماً الموضوع المقترح لهذه الدورة: ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، بما في ذلك التغلب على الفقر وعدم الأمن، إلى جانب كفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهذا الأمر وثيق الصلة بالموضوع ومناسب تماماً، لأن المجتمع الدولي يقف على أعتاب تطورين رئيسيين يرتبط كل منهما بالآخر على الساحة الدولية: الموعد المستهدف الوشيك لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وبزوغ أهداف التنمية المستدامة، التي ستشكل جانباً مهماً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، فإننا نتعهد بتقديم كامل دعمنا وتعاوننا للرئيس آش في جهوده إيذاناً بهذا النموذج الجديد للتنمية.

ومما لا شك فيه أن تحديات الفقر المدقع والأمراض وعدم توفر الطاقة بأسعار معقولة ومياه الشرب والمرافق الصحية

وتغير المناخ وعدم المساواة بين الجنسين، ستظل تؤرق الملايين من السكان، خصوصاً في البلدان النامية.

وعليه، فإن وفدي يرى أن وضع أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يستند إلى نتائج الاستعراض الحالي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك الغرض، نعتقد أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون مكملة للأهداف الإنمائية للألفية عوضاً عن أن تكون بديلاً لها بالكامل.

لقد حققت بوتسوانا إنجازات لا بأس بها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حيث أدمجت في عملية التخطيط الإنمائي الوطني. وهناك جزء أساسي من ميزانيتنا الوطنية يخصص للصحة والتعليم والبنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وتمكين المرأة والشباب.

ومن دواعي فخري أن أبلغ بأننا قد تمكّنا من تعميم التعليم الابتدائي، فضلا عن تحقيق وصول الجميع إلى علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والرعاية الصحية وخدمات الدعم. وتمكّنا أيضا من الحد إلى حد كبير من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل. ونعمل بلا كلل من أجل تحقيق انعدام الإصابات الجديدة وانعدام الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥.

ونكرر تأكيد التزامنا بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشكّل كفالة احترام حقوق الإنسان، وتوسيع فرص الوصول إلى الوقاية والعلاج وتوفير الرعاية وخدمات الدعم للسكان المتضررين، بمن في ذلك الفئات الأكثر عرضة للخطر، عناصر أساسية في الجهود التي نبذلها في إطار ذلك الالتزام. وبالإضافة إلى ذلك، فلا نزال ملتزمين بتوفير مستوى معيشي جيد لجميع السكان في بوتسوانا. وفي ذلك الصدد، فإننا نولي أولوية قصوى لتنفيذ البرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، مع التركيز بوجه خاص على المجتمعات والفئات الضعيفة، كالنساء والشباب والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى الرغم من كل الإنجازات التي حققناها حتى الآن، لا تزال هناك تحديات خطيرة. وأود أن أتناول بإيجاز المسألة الشائكة المتعلقة بتغير المناخ وحالة البلدان المدرجة ضمن الفئات الخاصة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. ذلك أن بوتسوانا تقع ضمن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، علما بأنها من بين أكثر البلدان معاناة من الآثار الضارة لتغير المناخ. وتتمثل بعض المظاهر الملحوظة لتغير المناخ في زيادة ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف المستمر. ولتغير المناخ أيضا آثار ضارة على الصحة والأمن الغذائي.

وفي حين أنه من دواعي سرورنا أن يتواصل إحراز التقدم في العديد من البلدان في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فما يزال وفد بلدي يرى أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد، وخصوصا فيما يتعلق بمساعدة البلدان الضعيفة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والبلدان غير الساحلية وبلدان العبور – مثل بلدي – الذي هو أيضا عرضة للتأثر بالجفاف والتصحر. وهناك ضرورة إلى توفير الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات بصورة سخية إلى البلدان المدرجة في تلك الفئة الخاصة، من أجل مساعدتها على التكيف مع ظروف تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

لقد استضافت بوتسوانا في العام الماضي مؤتمر القمة المعني بالاستدامة في أفريقيا، الذي أهاب الإعلان الختامي الصادر عنه بالحكومات أن تكفل قياس مساهمات رأس المال الطبيعي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على رأس المال الاجتماعي ورفاه الإنسان وتحسينهما، بالإضافة إلى إدماج رأس المال الطبيعي في عملية التنمية والممارسات المتعلقة بالأعمال التجارية. ونود أن نشيد بالعمل الذي تضطلع به

المنظمات البيئية غير الحكومية في جميع أنحاء العالم، وما تبذله من جهود دؤوبة من أجل إنقاذ كوكب الأرض من تغير المناخ وآثاره السلبية.

وترحب بوتسوانا باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة التي طال انتظارها في وقت سابق من هذا العام. وتنشئ هذه المعاهدة معايير دولية موحدة لتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة التقليدية وذخائرها وأجزائها ومكوناتها، بهدف توطيد السلام والأمن الدوليين. ويسعدني في ذلك الصدد أن أبلغ بأنه يجري حاليا وضع ترتيبات من أجل تيسير توقيع بلدي وتصديقه على ذلك الصك الهام في المستقبل القريب جدا.

ولا تزال بوتسوانا ملتزمة التزاما ثابتا بإيجاد نظام قوي وفعال للعدالة الجنائية الدولية. وعليه، فإننا نواصل تأييدنا القوي لولاية المحكمة الجنائية الدولية وللعمل الذي تضطلع به. ونرى أن للمحكمة الاضطلاع بدور هام في مكافحة الإفلات من العقاب وأعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، علاوة على جرائم العدوان.

وفي ذلك الصدد، استضافت بوتسوانا في نيسان/أبريل الماضي حلقة عمل إقليمية للدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي. وتهدف حلقة العمل تلك إلى تشجيع الدول الأفريقية الأطراف على التصديق على تعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي لعام ٢٠١٠، التي تتناول على وجه الخصوص المسألة المتعلقة بجريمة العدوان. ويسرني أن أعلن أن بوتسوانا أصبحت أول دولة أفريقية طرف تصدّق على تعديلات كمبالا في أعقاب حلقة العمل المذكورة. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تحذو حذوها الدول الأطراف الأخرى، كي يتسنى لنا الحصول على العدد المطلوب من التصديقات اللازمة لدخول تلك التعديلات حيز النفاذ.

وإذ ننتقل الآن إلى مسائل السلم والأمن الدوليين، فإنه لأمر مجاف للمنطق أن تسببت البشرية بمعاناة لا توصف على بني جنسها على مر التاريخ. فالصراعات ما تزال تستعر في أنحاء كثيرة من العالم، وما تزال أرواح الأبرياء تزهق دون مبرر. ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أنه تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلا عن ضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. وفي الحالات التي يبدو فيها واضحا عجز الدول أو عدم رغبتها في القيام بمسؤوليتها عن الحماية، فإن من المناسب والمنصف أن يتدخل المجتمع الدولي، وأشير في ذلك الصدد، بشكل رئيسي، إلى مسؤولية مجلس الأمن.

فعلى مدى ما يزيد على عامين بقليل الآن، ما يزال الشعب السوري يعاني ويلات حرب أهلية وحشية لا تلوح نهايتها في الأفق. وما زلنا نشعر بقلق عميق من أن سوريا ما زالت غارقة في دماء مواطنيها. وعليه، نود الإعراب عن شعورنا بخيبة الأمل إزاء مواصلة بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إحباط القرارات التي تأذن بالتدخل الدولي بهدف إيجاد حل دائم للمذبحة الجارية في سوريا.

ونشعر بالحزن العميق من أن المجتمع الدولي لا يزال يغض الطرف عن تلك الحالة الإنسانية المتردية في ذلك البلد على نحو مستمر. وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فإننا نخشى من وقوع كارثة إنسانية لا يمكن تصورها ومن شأنها أن تؤرق البشرية على مدى العديد من الأجيال المقبلة. وبالتالي، نود أن نكرر التأكيد على موقفنا الداعي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عقابية بشكل ما ضد نظام الأسد، بسبب ارتكابه الجرائم ضد الإنسانية. ونهيب مرة أخرى بمجلس الأمن – بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة – أن يتخذ إجراءات حاسمة بغية إنهاء المعاناة الإنسانية في سوريا بصورة دائمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان ذات المصداقية، لما تبذله

من جهود ترمي إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ونود بالمثل أن نثني على تلك البلدان في المنطقة، وخصوصا تركيا والأردن ولبنان، لإيوائها اللاجئين السوريين والاستجابة بشكل إيجابي لمحنتهم، فضلا عن السعي إلى تلبية احتياجاتهم.

والاضطرابات السياسية في مصر هي أيضا مدعاة للقلق الشديد. وبطبيعة الحال، فإننا نرى أن الرئيس السابق مُرسي قد أسهم في الأزمة الحالية عن طريق محاولة اتخاذ نهج غير ديمقراطي وباعث على الفرقة، الأمر الذي أسفر عن وقوع انقلاب عسكري مؤسف. وعليه، يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة الحكم الدستوري في ذلك البلد.

ونلاحظ ببالغ القلق أن جنوب السودان – بوصفه أحدث دولة أفريقية ذات سيادة – قد شهد تطورات سالبة في علاقاته مع السودان بعد فترة قصيرة من احتفاله بالذكرى السنوية الثانية لاستقلاله، وأن من شأن تلك التطورات أن تهدد بشكل خطير أمن ذلك البلد وسلامته الإقليمية. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تزايد تدهور الحالة السياسية والإنسانية في دارفور. وبالتالي، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة بشتى الطرق لاستعادة السلام والاستقرار في تلك المنطقة.

وتدين حكومة بلدي بشدة الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية التي وقعت في باكستان وكينيا ونيجيريا وأودت بأرواح العديد من السكان الأبرياء. ونود أن نعرب عن خالص التعازي والمواساة للبلدان المتضررة ولأسر المتوفين. وتشكل تلك الأعمال الإرهابية تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتتنافى مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل بناء عالم يسوده الأمن والسلام والرخاء.

وتتسم تلك الأعمال الإرهابية بأنها ذات طابع عابر للحدود الوطنية. وعليه، فإنها تستدعي الاستجابة لها على صعيد عالمي.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نناشد ضمير وتصميم جميع أعضاء المجتمع الدولي البقاء متحدين وثابتين، إذا أردنا أن ننتصر في ذلك الكفاح. ليس هناك أي شك في أن الإرهاب الدولي إذا ترك دون كابح، فإنه يمكن أن يقوض خطتنا العالمية للتنمية.

ونجد أنه من المناسب أن نشيد بالأمين العام بان كي – مون على الدور الريادي الذي يواصل الاضطلاع به في صون السلم والأمن الدوليين، وفي معالجة المسائل المتعلقة بالمعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وينبغي أيضا الإشادة بالأمين العام على جهوده المتواصلة الرامية إلى تنسيق الجهود الدولية للمضي قدما بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بوتسوانا المستمر بالاضطلاع بدورها في السعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وفي الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل جعل العالم مكانا أكثر أمنا وسلاما وازدهارا للأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة دومينيك مامبرتي، أمين العلاقات مع الدول في دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة مامبرتي (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يشرفني بالنيابة عن الكرسي الرسولي، أن أتقدم بالتهنئة إلى السفير جون آش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ويسرني أيضا أن أنقل إلى الرئيس والوفود المشاركة الأخرى أحر تحيات قداسة البابا فرانسيس، الذي يؤكد للجمعية أصدق خواطره وصلواته أن تكلل هذه الدورة بالنجاح.

في الأيام الأولى من تولي منصبه، بث قداسة البابا فرانسيس الحماس والأمل في أفق جديد قائم على ثقافة العمل الجماعي التي ينبغي أن تشكل الأساس لجميع العلاقات الشخصية والمجتمعية والدولية. تقر تلك الثقافة على وجه التحديد بقيمة الآخرين: الأفراد والفئات الاجتماعية والدول. وهي تقوم على الكرامة الإنسانية والسمو البشري. إنها تعمل على إعادة تأكيد الإيمان الذي ينظر إليه بخوف في بعض فئات المجتمع المعاصر ويتهم خطأ بأنه يؤدي إلى التعصب – في حين أنه في الحقيقة يعزز التفاهم والوحدة بين الشعوب والسلام.

ويحدوني الأمل في أن تستلهم هذه الدورة للجمعية العامة روح التضامن العالمي التي تجلت خلال اليوم الدولي للصلاة التي أقامها قداسة البابا في ٧ أيلول/سبتمبر، والتي جمعت بين القيادات الدينية من جميع الأديان. لتسير الدورة على ذلك الدرب وتبث دينامية جديدة كي تتخذ جميع الدول إجراءات لتسوية الصراعات الجارية ومداواة جراح البشرية.

إن اختيار موضوع هذه الدورة – ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ – اختيار حسن التوقيت. أظهر التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التقدم المحرز بشأن القيود والصعوبات التي جرت مواجهتها، أهمية تحديد أهداف مشتركة لجميع أعضاء المجتمع الدولي تجمع بينهم وتحفزهم وتقيم الجهود التي يبذلونها – بما في ذلك الأمم المتحدة وكياناتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدول. وفي هذا الصدد، من المهم أن تعيد الجمعية العامة خلال هذه الدورة النظر في المفاهيم الأساسية التي تشكل صميم عمل الأمم المتحدة – إذ لا تزال ذات صلة بتحديد أهداف جديدة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥.

وفي سياق التنمية البشرية الشاملة، ينبغي الاسترشاد في ما سبق ذكره بالنهوض بالأسرة، استنادا إلى الاتحاد بين الرجل والمرأة وحماية حقوق الأسرة بوصفها النواة الاجتماعية والأساس لجميع أوجه التنمية المستقرة والمستدامة. وينبغي أيضا لهذه الأهداف أن تعزز الحياة الكريمة للبشر جمعيا، من الأكبر سنا إلى أصغر طفل لا يزال يعيش في المترل، فضلا عن أولئك الذين يعيشون في الحالات الاجتماعية البالغة الصعوبة أو أكثر المناطق عزلة.

وإذ يقترب الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من السهل رؤية أنها لم تتحقق على الصعيد العالمي. ويعزى ذلك، جزئيا، إلى القيود وعدم الوضوح، بما في ذلك ما يتعلق بالمعايير الأخلاقية، وخاصة نظرا لصعوبة إيجاد توافق في الآراء تتحقق فيه الكفاءة بشأن تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بالنظر إلى الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى.

وفيما يتعلق بذلك الهدف، تهدف القرارات التي اتخذت بعد أزمة عام ٢٠٠٨ إلى التوصل إلى طريقة منصفة لإدارة القطاع المالي الدولي وإصلاح المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، من المؤسف أن نلاحظ أن المناقشات بشأن التدابير الرامية إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي جرت بين مجموعات صغيرة محدودة من الدول، مثل مجموعة الـ ٢٠؛ ولم تشمل أفقر الدول أو أقلها سكانا. وفي حين أن لهذا ما يبرره من الناحية العملية، فإن نهجا من هذا القبيل لا يضفي الشرعية على قراراتها، التي قد تكون لها آثار هامة على الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في مجموعة الـ ٢٠.

ومن أجل ضمان تنفيذ الأهداف المشتركة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ في المستقبل، يجب على وجه الاستعجال وضع آليات قانونية دولية لكفالة مشاركة جميع الدول في صياغة وتنفيذ قرارات اقتصادية مشتركة شاملة. وفي الوقت نفسه، لن يكفي إيجاد هياكل مالية أو للأعمال التجارية تعترف جميع الدول بأنها عادلة ومنصفة إذا لم نقم بتقييم نتائج الأهداف

في الأجل الطويل، بهدف ضمان أن حياة من هم في حاجة تتحسن بوضوح.

ولذلك ينبغي للأهداف الإنمائية لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ أن تحدد آليات الرصد والتعديل لمعالجة الاتجاهات الاقتصادية وتشجيع القضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم والاختفاء التدريجي للأحياء العشوائية والوصول الكامل إلى مياه الشرب وتوفير خدمات الصرف الصحي للجميع، من بين أمور أخرى.

ولن يكتمل هذا الإطار بدون النظر في عامل التنمية الخارجية الأساسي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وهو السلام. وفي حين أنه صحيح أن الظلم وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المفرطة بين الشعوب والدول يشكلان تهديدا مستمرا للسلام ويؤديان إلى الحرب، فإنه من الصحيح أيضا أن الحرب والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من أشكال العنف المسلح على الصعيدين الوطني والدولي تمثل أهم العقبات التي تعترض سبيل التنمية. وبالتالي، ينبغي النظر اليوم إلى مسألة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق الصراعات الخطيرة الجارية، أولا وقبل كل شيء النزاع في سوريا.

وفي مواجهة هذه الحروب والمذابح، من الأهمية بمكان أن يختار المجتمع الدولي طريق التنمية، بمزيد من العزم والشجاعة. وإن كان السلام يعتبر شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، فمن الأهمية بمكان العودة إلى بعض المبادئ الأساسية التي أقسم المجتمع الدولي رسميا على اتباعها قبل ما يقرب من ٧٠ عاما.

لقد أنشئت الأمم المتحدة، في ذلك الوقت، لكي ”تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“ و ”أن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة“. واستعيض عن الحق في شن الحرب، الذي يأذن بالاستخدام السياسي المستقل للقوة العسكرية، بمنح مجلس الأمن سلطة الإذن باستخدام القوة الذي يشمل، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، استثناء واحدا، وهو الدفاع المشروع عن النفس، الذي ترد شروطه وتقييداته في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يصبح من الممكن اعتبار أن الدول بعد مآساتي الحربين العالميتين الأولى والثانية، وضعت مجموعة من القواعد الدولية توفر الصكوك القانونية التي توطد القانون استنادا إلى روح العدالة. والواقع أن القانون الدولي لم يعد مرادفا لقوانين المجتمع الدولي، أي القوانين القائمة على تقاليد وعادات دول مختلفة.

واستنادا لميثاق الأمم المتحدة، سعت الدول إلى إعادة التأكيد على أن القانون الدولي كان نظاما قانونيا هدفه الأساسي، حتى إذا لم يكن الوحيد، هو التحكم في استخدام العنف بين الدول، وأن الاقتصار على استخدام القوة في حالات معينة ووفقا للشروط المنصوص عليها في الميثاق ذاته يشكل قاعدة دستورية أساسية. والحد من استخدام القوة هو، إذاً، المبدأ الرئيسي والضروري من حيث الهدف النهائي لأي نظام قانوني يرمي إلى حماية الأفراد وحقوقهم الأساسية.

والمأساة اليوم أنه على الرغم من المبادئ القانونية القيّمة للأمم المتحدة، لم تستطع آليات وإجراءات التنفيذ منع نشوب الصراعات الأهلية والإقليمية الخطيرة أو حماية الناس. فالقارة الأفريقية تتضمن العديد من حالات الصراع الحقيقية أو المحتملة، مع وجود عشرات من الجماعات المسلحة التي تنشر الموت والمعاناة بين السكان كافة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير بخاصة إلى الوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا تزال منطقة الشرق الأوسط تبعث على القلق الشديد، وفي بعض بلدان القارة الأمريكية بلغ الاتجار بالمخدرات المستوى الذي يمكّن المتاجرين فيه من شن الحروب على الدول. وهناك أيضا بؤر توتر كبيرة في مناطق عديدة من

آسيا. وفي كثير من تلك الصراعات، كانت أو لا تزال هناك تدخلات لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، حيث يعملون بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، تم إرساء تقليد ذي ميزة كبيرة، يعود إلى أصول المنظمة نفسها. بيد أن التاريخ أثبت أيضا أنه عندما تكون الوسائل الضرورية غير كافية أو تكون المصالح الوطنية والدولية السائدة ثقيلة الوطأة جدا، لا يمكن أن يتحقق تدخل الأمم المتحدة، أو إذا تحقق فيكون نجاحه محدودا.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات، فإن تجربة كامل عمليات حفظ السلام وبناء السلام التي وضعتها الأمم المتحدة ينبغي أن تعتبر إيجابية، بما في ذلك تلك العمليات التي كانت لها نتائج فورية ضعيفة، لأنها هي بحد ذاتها تعبير ملموس عن المبادئ الرئيسية للقانون الطبيعي – وهي الحقوق المرتبطة ارتباطا وثيقا بكرامة الإنسان – وأولها يتطلب أن نفعل كل ما هو ممكن بشكل معقول لتجنب الحرب، نظرا للشرور والمظالم التي تؤدي الحرب إليها؛ وثانيها يؤكد على دوام صلاحية القانون الأخلاقي أثناء الصراع المسلح. وفي هذا الصدد، فإن الأفعال التي تتناقض عمدا مع حقوق الأفراد والمبادئ العالمية هي جرائم، يمكن وصفها في الحالات الأكثر خطورة بأنها جرائم ضد الإنسانية.

ومن الواضح أن الصراعات المسلحة تؤدي إلى انقسامات عميقة وأضرار خطيرة في حياة الناس وتقتضي سنوات عديدة لمعالجتها. والمثال الأشد إثارة للقلق اليوم في العالم بأسره هو الصراع الخطير الدائر في سوريا، الذي أدى بالفعل إلى مقتل ١١٠ ٠٠٠ شخص وتشريد ٤ ملايين نسمة داخليا وأكثر من مليوني لاجئ في البلدان المجاورة، بما فيها لبنان والأردن. وثمة خطر أن يصبح صراعا دوليا في أي لحظة. وبالإضافة إلى الخسائر الفادحة في الأرواح، يعمل الصراع على تدمير بعض أغنى التراثات في التاريخ والثقافة والتعايش البشري المرتبط ارتباطا شديدا بالديانات التوحيدية الثلاث وتراث الثقافة الأوروبية بأكملها. وفي معرض التذكير بالتاريخ الطويل الذي عملت خلاله أجزاء مختلفة من المجتمع على بناء هذا التراث وخاطت نسيج العلاقات البشرية، أود أن أذكر الشعور بالقلق البالغ الذي يساور الكرسي الرسولي إزاء مصير المجتمعات المسيحية والأقليات الأخرى، التي ينبغي عدم إجبارها بأي شكل من الأشكال على الابعاد، ولكن ينبغي بدلا من ذلك إيلاؤها دورا رائدا في تكوين مستقبل بلدها، نظرا لمساهمتها في الصالح العام.

وأحدث تقرير أصدرته لجنة التحقيق الدولية المستقلة، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، أثبت أن أطراف الصراع ارتكبت المذابح والانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان. وأكد الخبراء أنفسهم بشدة أنه ليس ممكنا وجود حل عسكري. وفي هذا السياق، يود الكرسي الرسولي أن يؤكد من جديد على أنه ينبغي تجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم أو حتى توسيع نطاق الصراع وزيادة معاناة الناس الأبرياء التي لا توصف.

وفي رسالة قداسة البابا الأخيرة التي وجّهها إلى قادة مجموعة العشرين المجتمعين في سانت بطرسبرغ، وبعدما ذكّر بمسؤولية المجتمع الدولي تجاه سوريا، وصف بالمؤسف حقيقة أن مصالح حزبية كثيرة جدا كانت سائدة منذ بداية الصراع السوري وحالت دون إيجاد حل للمذبحة العديمة الفائدة التي نشهدها. وإذ أذكّر بكلماته، أود أن أحث زعماء الدول على عدم البقاء غير مبالين في مواجهة المآسي التي تحيق بالشعب السوري منذ فترة طويلة جدا. وتكرارا لكلمات البابا، أود أن أوجه إلى كل زعيم من الزعماء نداء قلبيا للبحث عن سبل التغلب على خلافاتهم والتخلي عن أي محاولة غير مجدية لاعتماد الحل العسكري. وعلى عكس ذلك، ينبغي أن يكون هناك التزام جديد بالسعي، بشجاعة وتصميم، إلى إيجاد حل

سلمي عن طريق الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية بدعم قوي من المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، إنّ على جميع حكومات العالم واجبا أخلاقيا بإعطاء الأولوية لأي مبادرة من شأنها أن تعزز توفير المساعدات الإنسانية للذين يعانون جرّاء الصراع داخل البلد وخارجه.

ونلاحظ أيضا أنه، خلال الأزمة السورية، سعت الهيئات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى استعمال جميع الوسائل المتاحة لحماية المدنيين. وأبدت الدول الأعضاء لفترة طويلة جدا الافتقار إلى الشجاعة اللازمة لإعطاء الأولوية للحل الدولي للصراع. ولقد تكلم الأمين العام مؤخرا عن الفشل الجماعي في قدرة المجتمع الدولي على منع الأعمال الوحشية التي ترتكب في سوريا وتجنبها. وفي هذا الإطار، أود أن أذكّر بمفهوم المسؤولية عن الحماية، التي أشار إليها الأمين العام أيضا، كما أود أن أشدد على أهمية تلك المسؤولية للكرسي الرسولي. واعتماد المفهوم السياسي والقانوني للمسؤولية عن الحماية أثناء مؤتمر القمة العالمي الذي انعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كان خطوة كبيرة خطاها المجتمع الدولي إلى الأمام. والمؤسف أن المسؤولية عن الحماية تُفهم في بعض الأحيان فهما خاطئا على أنها مبرر لاستخدام الأسلحة، ولكنها في واقع الأمر تعني شيئا مختلفا تماما. إنها الروح التضامنية العميقة والملحّة التي تدعو الجميع، بدءا من رؤساء الدول، إلى فهم مسؤولياتهم المتعلقة بالأزمات الإنسانية الخطيرة أينما وقعت، والالتزام بكفالة أن يتم اتخاذ جميع التدابير إبّان الحالات الطارئة – التدابير الدبلوماسية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالرأي العام، فضلا عن الآليات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة – من أجل التوصل إلى حل فعال. وبغية توفير الاستمرارية للمناقشة الجارية بشأن المسؤولية عن الحماية، فإن النظر في سبل إدراج هذا المفهوم صراحة في ولايات مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، وربما وفقا للمادة ٣٩، سيكون فكرة جيدة.

وفي هذا السياق، إن المأساة السورية هي تحدٍ وفرصة للأمم المتحدة على حد سواء لبث حياة جديدة في جميع هيئاتها وآلياتها وإجراءاتها بطريقة محددة وخلاقة وإيجابية. وفي ذلك الصدد، لا بد أن نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر. ويأمل وفد بلدي أن يوفر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في تلك الوثيقة زخما أكيدا لعملية جنيف، كي نجعل من الممكن في نهاية المطاف استعادة الاستقرار وتحقيق المصالحة في ذلك البلد.

إن الحل السلمي والدائم للصراع في سوريا سوف يشكل سابقة هامة للقرن المقبل، ويشير إلى المسار المطلوب اعتماده في التصدي للصراعات الأخرى التي لم يتمكن المجتمع الدولي بعد من حلها. وهو سيسهل إلى حد كبير إدراج مبدأ المسؤولية عن الحماية في ميثاق الأمم المتحدة. وسيكون بشكل أعم، من وجهة نظر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أوضح دلالة على الإرادة للسير، بصدق وفعالية، على طريق التنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥.

والبابا فرانسيس، من خلال كلماته وإيماءاته التنبوئية في ٧ أيلول/سبتمبر، أطلق حركة عالمية ضخمة للصلاة من أجل السلام، اتضحت نتائجها على الفور في دعم الجماهير العفوي والصادق لتحقيق هذا الهدف. ولقد تخطى هذا الجهد نطاق الاختلافات في الدين أو الثقافة أو الجنسية أو المنشأ الجغرافي، وأثّر تأثيرا قويا على زعماء العالم. كما اتخذت السلطات المختصة في الكرسي الرسولي، بالترافق مع قداسة البابا وتحت قيادته، الإجراءات الدبلوماسية التي تهدف إلى وقف العنف وتشجيع الحوار بين الأطراف المعنية بالصراع، وحقّقت واحدا من الأهداف الرئيسية لوجودها على الصعيد الدولي.

وبجانب البابا وتمشيا مع موضوع هذه الدورة، نود أن نكرر هنا في المناقشة العامة ذكر أن الحرب هي رفض محدد للالتزام بتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي حددها

المجتمع الدولي لنفسه. في الواقع، لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية بدون إحلال السلام. ولا يؤدي النزاع المسلح أبدا إلى السلام، الذي يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية.

ويرى الكرسي الرسولي، تمشيا مع التعاليم الدينية والأخلاقية للكنيسة الكاثوليكية، أنه بسبب أعمال الشر والظلم التي تترتب على أي حرب، يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتجنبها. ولهذا تحث الكنيسة بقوة الجميع على الصلاة والعمل حتى يحررنا الخير الإلهي من العبودية القديمة للحرب.

ولا يطمح وفد بلدي، إذ يشير إلى تلك المبادئ الأخلاقية التي تلهم وتحرك النشاط الدولي للكرسي الرسولي، إلى شئ سوى تقديم إسهام يتسم بطابع أخلاقي لهذه الدورة للجمعية العامة، بينما في الوقت ذاته يعبر عن إدراكه للعمل الذي اضطلعت به مختلف الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة للتخفيف من المعاناة التي تسببها الأزمة السورية وحالات النزاع الأخرى. ونشجعها على مواصلة أعمالها الإنسانية.

كما يناشد وفد بلدي بقوة جميع الدول الأعضاء ممارسة المسؤولية. سيتحقق السلام، وستحقق أهداف التنمية البشرية الشاملة لكل فرد من سكان الأرض، وخاصة بالنسبة للأضعف ومن ليس لديهم رأي أو تمثيل، إذا تمكنت فحسب كل دولة من تحمل مسؤولياتها بشكل كامل من أجل الصالح العام للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باك أوي تشون، وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك أوي تشون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد نصا إنكليزيا): أولا وقبل كل شيء، بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أهنئ السيد جون وليام آش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأنا على اقتناع بأن قيادته الماهرة ستقود هذه الدورة نحو النجاح.

وأسفر مؤتمر قمة الألفية الذي عقد عام ٢٠٠٠، عن النهوض بالسلام والأمن والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها باعتبارها الأهداف الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، تطلعت البشرية إلى بناء عالم جديد ينعم بالسلام، خال من الحرب، بينما في الوقت نفسه تطلعت إلى تحقيق الازدهار المشترك والتنمية القائمة على التعاون فيما بين الدول الأعضاء. بيد أنه لا يزال هذا الطموح بعيدا عن التحقيق، حتى بعد قرن جديد ومرور العقد الأول من الألفية الجديدة.

وأصبح النهج الاستعلائي والتعسفي اليوم أكثر انتشارا من أي وقت مضى في العلاقات الدولية. وتستمر بلا هوادة انتهاكات السيادة، والتدخل في الشؤون الداخلية ومحاولات تغيير النظام تحت ذرائع عدم الانتشار وحماية حقوق الإنسان، ويساء استخدام الأمم المتحدة في إطارها. وتتواصل المواجهات بين قوات مختلفة المصالح والدول والحضارات، والحروب الكبيرة والصغيرة، في أجزاء مختلفة من العالم، مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأمم المتحدة بشكل بالغ، التي تهدف مهمتها الأساسية إلى كفالة السلم والأمن.

وتظهر هذه التطورات بوضوح أنه لا تزال التنمية المستدامة والحماية الحقيقية لحقوق الإنسان أبعد من خيالنا طالما لا يوجد سلام ولا أمن على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي أن ترفض العلاقات الدولية نهج أي دولة استعلائيا وتعسفيا على جزء من دولة أخرى الأمر الذي يقوض السلام والأمن، من أجل تحقيق تعاون حقيقي وتنمية فيما بين البلدان على أساس تساوي الدول في السيادة. ولا ينبغي السماح تحت أي ظرف من الظروف بالتدخل الجائر وبممارسة الضغط وباستخدام القوة الذي يتكشف في

سوريا عن طريق انتهاك سيادتها ووحدة أراضيها، ما يزيد من خرق السلام والاستقرار، وينبغي إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في أقرب وقت ممكن.

ويطالب المجتمع الدولي بالإجماع بالقضاء على جميع الأسلحة النووية ويشجع على بناء عالم خال من الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح النووي. وعلى النحو المتفق عليه في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي الذي عقد خلال الدورة الحالية، بناء على مبادرة مقدمة من حركة عدم الانحياز، يجب أن تبدأ المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بدون مزيد من التأخير للعمل على صكوك قانونية عالمية تقنن الضمانات الأمنية السلبية وحظر الأسلحة النووية، من بين أمور أخرى.

إن اختيار ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ كموضوع للدورة الحالية يسلط الضوء على أهمية التنمية المستدامة من أجل السلام العالمي وازدهارنا المشترك. لم يعد أمامنا سوى القليل من الوقت قبل بلوغ الموعد النهائي عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر على وجه الخصوص. ومع ذلك، للأسف لم تسفر الجهود الدولية في هذا الصدد عن النتائج المنشودة. وبتحديد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥ بنجاح، يجب أن نتخذ إجراءات عملية لمعالجة مسائل مثل إقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية وتعزيز الدعم المالي.

وبالرغم من الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، أصبح معيار الاستعلاء ومعيار الكيل بمكيالين اليوم أكثر وضوحا من أي وقت مضى في محافل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تستهدف البلدان النامية بشكل انتقائي كما كان يحدث في الماضي. وينبغي وضع حد للتسييس والانتقائية والكيل بمكيالين في هذه المحافل، ولن يستطع أحد أن يبرر استمرار حالة أو السماح بحيثما تصبح حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان محل شك أو يجري تجاهلها ببساطة وفقا للأهداف السياسية ومصالح الغرب والقيم الغربية.

وأصبح إصلاح الأمم المتحدة مسألة لا تحتاج إلى مزيد من التأخير في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الرئيسية التي أشرت إليها في القرن الحادي والعشرين.

وينبغي تمكين الجمعية العامة، في معالجة المسائل الدولية الرئيسية، حتى يكون لها القول الفصل، لأنها تمثل الإرادة العامة للأعضاء كلهم. على وجه الخصوص، قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسلم والأمن، مثل تلك الموجودة بشأن الجزاءات واستخدام القوة، ينبغي ألا تكون فعالة إلا تحت سلطة الجمعية العامة وبموافقتها. وينبغي التصدي لحالات إساءة استخدام مجلس الأمن من قبل دولة معينة كأداة لمصلحة استراتيجية.

جرى، في كانون الثاني/يناير الماضي، في إطار تلاعب الولايات المتحدة، الاتخاذ القسري للقرار غير العادل للجزاءات (قرار مجلس الأمن ٢٠٨٧ (٢٠١٣)) بإثارة مسألة إطلاقنا للأقمار الصناعية المشروع للأغراض السلمية – وهو أمر أجري ومعترف به بموجب القانون الدولي. يمثل ذلك مثالا نموذجيا كيفية إساءة استخدام سلطة مجلس الأمن ولأي غرض. وينبغي إجراء إصلاح المجلس، الذي يمثل عنصرا أساسيا في إصلاح الأمم المتحدة، على أساس المبادئ لضمان المساءلة والشفافية والنزاهة في أنشطته، وبالتالي ضمان التمثيل الكامل للبلدان النامية في تكوينه.

اليوم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يشارك جميع السكان في حملة شاملة لبناء دولة اشتراكية مزدهرة في المستقبل القريب، في ظل القيادة الحكيمة لعزيزي المارشال الموقر كيم جونغ أون. ويعطى المارشال كيم جونغ أون، القائد الأعلى لشعبنا، التوجيه المستمر في جميع أنحاء البلد، بتقديم الإرشاد

والطرق المبتكرة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحسين سبل عيش الناس.

ويجري اتخاذ تدابير عملية، واحدا تلو الآخر، لتنشيط الاقتصاد الوطني عموما، وتحقيق النجاح في مجالات التنمية الاقتصادية وتحسين رفاه الشعب. ليس هناك أغلى من توفير بيئة مستقرة تنعم بالسلام لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشعب الكوري، التي ساعدت في بناء القوة الاقتصادية وتحسين سبل معيشة الناس كجزء من الهدف العام للحكومة. وبالرغم من أن جهودنا من أجل تحقيق التطور السلمي تواجه تحديات خطيرة، فإن الشعب الكوري سيأتي بالتأكيد بيوم النصر النهائي للنهوض بكل ثقة وتفاؤل، متحدين بمفردنا حول المارشال كيم جونغ وتحت قيادته الحكيمة.

لقد مرت ستون سنة على إطلاق النار الذي أنهى الحرب الشرسة التي دامت ثلاث سنوات وتوقيع اتفاق الهدنة في شبه الجزيرة الكورية القرن الماضي.

إلاّ أنه ليست هناك بعد أي آلية لضمان السلام، ممّا يؤدي إلى استمرار الحالة التي لا يمكن أن تستمر – حالة اللاحرب واللاسلام – في شبه الجزيرة الكورية.

وبهدف تحقيق الهيمنة العسكرية على شمال شرق آسيا، جعلت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدفها الرئيسي للهجوم، وهي تحشد وجودها العسكري في كوريا الجنوبية ومحيطها، مستخدمة شبه الجزيرة الكورية منطلَقا لها. وهي، علاوة ذلك، تُجري سلسلة من المناورات الحربية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل سنة، بحشودات هائلة من مئات الآلاف من القوات والمعدات العسكرية الحديثة، ممّا يصعِّد المواجهة ويؤجج التوترات باستمرار.

وقيادة الأمم المتحدة في كوريا، الإرث القديم من الحرب الكورية، ما انفكت تخدم الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة باستغلال اسم الأمم المتحدة. وهذه القيادة التي لا علاقة لها بالأمم المتحدة، تنفِّذ باستمرار أعمالا عسكرية تهدد شبه الجزيرة الكورية ومحيطها باسم الأمم المتحدة وبريادة الولايات المتحدة. وهذا يعني أنّ القرار ٣٣٩٠ (د-٣٠) الذي اتخذته الجمعية في دورتها الثلاثين، والذي يدعو إلى حلّ قيادة الأمم المتحدة في كوريا، ليس سوى قصاصة من الورق. وهو يُظهر إلى أيّ مدى قوِّضت مصداقية الأمم المتحدة.

وللحلقة المفرغة المتكررة من التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية جذورها في السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اعتبرت الولايات المتحدة هذه الجمهورية، بأيديولوجيتها ونظامها المختلفين، عدوا لها منذ اليوم الأول لتأسيسها، ورفضت الاعتراف بسيادتها وفرضت عليها جميع أنواع الجزاءات والضغوط والتهديدات العسكرية طوال أكثر من نصف قرن.

والسبيل الوحيد لضمان السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية هو إنهاء سياسة الولايات المتحدة العدائية. فينبغي للولايات المتحدة إبطال سياستها هذه باحترام سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واعتماد آلية سلام بدل اتفاق الهدنة، وتفكيك قيادة الأمم المتحدة في كوريا بدون المزيد من الإبطاء ورفع جميع الجزاءات والتهديدات العسكرية من جملة أمور أخرى.

وتبقى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في موقفها وجهودها لإنهاء التوترات في شبه الجزيرة الكورية بوسائل سلمية عبْر الحوار والمفاوضات، وللمساهمة في ضمان السلام والأمن في المنطقة. وإننا نبذل كل جهد ممكن ونتحلى بكل صبر لتحقيق السلام الحقيقي وتهدئة التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

إنّ إعادة توحيد البلد أمنية طال انتظارها وأهمّ مهمّة مُلحَّة للدولة الكورية. ومع دخولنا القرن الجديد، عُقِدت اجتماعات قمة بين الشمال والجنوب في مناسبتين، اقترانا بمشاعر الحماس

والسعادة التي تشاطرها جميع مواطنينا، ومعتمدة إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك بين الشمال والجنوب وإعلان ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ممثلة بذلك حدثا هاما للمصالحة والتعاون وإعادة توحيد كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

وبفضل الجهود النشيطة والسخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أتيحت فرصة لتحسين العلاقات الشمالية – الجنوبية بعد فترة طويلة من الجمود. لكنّ نهج المواجهة البائد الذي نواجهه من جانب السلطات الكورية الجنوبية يهدد بإعادة العلاقات إلى مرحلة تدميرية.

وكما أوضح إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك وإعلان ٤ تشرين الأول/أكتوبر، إنّ السبيل الوحيد لتحقيق إعادة التوحيد السلمي للأمة وفتح الطريق أمامها هو تعزيز الحوار والتعاون بين شمال كوريا وجنوبها عبْر تشابك الأيدي بروحية الدولة الكورية نفسها.

وإننا سنعمل يدا بيد مع كل من يسعى حقا إلى مصالحة الأمة وإعادة توحيدها ورخائها. وسنناضل لإنجاز القضية التاريخية المتمثلة في الوحدة الوطنية عبْر الجهود المتضافرة للأمة في إطار إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك وإعلان ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

ختاما، ستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز وتطوير علاقات ودية وتعاونية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ودعم وضع الحالة في شبه الجزيرة الكورية تحت إدارة مستقرة بصفتها عضوا في المجتمع الدولي، والممارسة الكاملة لمسؤوليتها ودورها في ضمان السلام العالمي والرخاء العام للبشرية بالانسجام مع سياستها الخارجية للمثُل والاستقلال والسلام والصداقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسي مانويل ترويولس، نائب وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ترويولس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تهانئي لرئيس الجمعية العامة على انتخابه لترؤسها في دورتها الثامنة والستين. وإنني أتمنّى له كل النجاح في مَهمّته وجهوده لتعزيز المبادرات المقترَحة لفترة ولايته.

إنني هنا بصفتي ممثلا للجمهورية الدومينيكية، التي كانت في عام ١٩٤٥ أحد الموقِّعين على ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعهد إلى المنظمة مَهمَّة كبرى تتمثل في إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. وفي ٦٨ عاما منذ إنشائها، لم تكن هناك حرب عالمية أخرى، لكننا اليوم نواجه كارثة فتّاكة وتدميرية مثل حرب كونية تماما: إنها الفقر العالمي. هي حرب ضحاياها بالملايين، ممّا يستدعي تغييرا جذريا في النموذج الاقتصادي وصياغة ثقافة جديدة – ثقافة الاستدامة. وإنني إذ أخاطبكم، لا ريب لديّ في أنّ التغلّب على هذا التحدي الهائل يوجب على جميع الدول أن تتخذ قرارات صعبة، ستستلزم الوزن الكامل لمسؤوليتنا الجماعية.

واسمحوا لي أن أشير إلى الوثيقة الجامعة المانعة التي اعتُمِدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو (ريو+٢٠) في السنة الماضية (القرار ٦٦/٢٨٨، المُرفق)، والمعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“. وفي ذلك النص، جدَّدت الدول الأعضاء التزامها بالتنمية المستدامة وتعزيز مستقبل مستدام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكوكبنا وللأجيال الحاضرة والمقبلة. ويظهر هذا الإعلان أنّ قادة دول العالم ملتزمون بالقيام بما يلزم لبلوغ ذلك المستقبل. لذا، لدينا خارطة طريق ذات تأثيرات عميقة.

ولْنعترف بأننا نتحمّل مسؤولية عظمى، لأننا نلتزم ببناء واقع غير مسبوق كليا في العالم الحديث. ولْنعترف أيضا بأنّ التنمية حتى الآن لم تكن مستدامة بأي شكل. فهي لم تكن مستدامة اجتماعيا أو اقتصاديا. بل كانت أقلّ استدامة في

المجال البيئي. وأنظمة الإنتاج التي استخدمناها لتحقيق النمو الاقتصادي استندت إلى أساليب أثبتت أنها مؤذية للبيئة، والأنظمة التي استخدمناها لتوزيع الثروة المنتَجة أوجدت ثغرات عميقة من التفاوت الاجتماعي والاستبعاد.

لقد وصلنا بمرور الوقت إلى حالة نعتبرها الآن لا تطاق: عالم فيه أكثر من بليون شخص يعيشون حالة الفقر المدقع والجوع؛ عالم فيه ملايين عديدة من بني البشر يفتقرون إلى الرعاية الصحية الكافية، ومياه الشرب، والتعليم النوعي أو العمالة اللائقة؛ عالم يتفشى فيه سوء التغذية والاستبعاد الاجتماعي إلى مدى غير مقبول أخلاقيا. وإذا كنّا نطمح إلى عالم حيث التنمية مستدامة، يتعيّن علينا أن نتقبل أولا مسؤوليتنا المشتركة عن جميع أجزاء المجتمعات كلها، وأن نوافق على أنّه حان وقت الأفعال لا الأقوال.

ولترجمة التزام بهذا النطاق إلى واقع، يجب أن يستند إلى أعمال يمكن تحقيقها وأهداف يمكن بلوغها، وعلينا أن نكون مستعدين لاتخاذ إجراءات جريئة، كما نفعل في الجمهورية الدومينيكية على عدة جبهات غير مسبوقة. إننا نضع المواطنين في محور سياساتنا ونجعل مكافحة الفقر وعدم المساواة طليعة أولوياتنا. إننا ننفِّذ نموذجا إنمائيا جديدا يستند إلى استراتيجية وطنية طويلة الأجل قائمة على أركان ثلاثة مواثيق اجتماعية أساسية هي: ميثاق مالي، ميثاق للتعليم وميثاق للكهرباء. ونحن ندخل الشفافية إلى الأعمال الحكومية ونشكِّل مجموعات من المواطنين لمراقبة أنظمة المشتريات والعقود ورصدها.

إن تقديم الدعم لصغار المنتجين الزراعيين أولوية بالنسبة لنا. ونضاعف من ميزانيتنا المخصصة للتعليم العام المجاني والإلزامي. ونعمل على زيادة ساعات اليوم الدراسي. ونعمل على إزالة الأمية بصورة دائمة.

في أعقاب الالتزامات التي قطعت في مؤتمر ريو+٢٠، خطونا بعض الخطوات إلى الأمام، ونمضي نحو إبرام اتفاق بشأن وضع خارطة طريق تُفضي بنا إلى التنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر المدقع. لقد عملنا على تنفيذ عملية لكي نحدد بدقة قدر الإمكان، ما ينبغي أن تكون عليه أهداف التنمية المستدامة للخطة الإنمائية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويسرنا أن نلاحظ أننا نتفق جميعاً على أن استئصال شأفة الفقر أعظم التحديات التي يواجهها العالم، ولذلك، أُعطيت أولوية عُليا لذلك الهدف في خطة شعوبنا ومنظمتنا.

وتواجه بلداننا مشاكل مشتركة غير أن حقائقنا الاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية، والجغرافية، والديمُغرافية والثقافية مختلفة. وكل بعد من تلك الأبعاد يؤدي دوراً في الكيفية التي يمكن بها التصدي لتلك المشاكل وحلها أو عدمه. وعلاوة على ذلك، فإن مسؤوليتنا عن التسبب في تلك المشاكل المشتركة، أو مفاقمتها، من قبيل تغير المناخ متباينة تباينا واضحا.

إن بلدي، الجمهورية الدومينيكية، تعاني من آثار تغير المناخ بسبب موقعها الجغرافي في مسار الأعاصير السنوية والعواصف الاستوائية. لذلك نعمل على تعزيز وتحسين استعدادنا لتدبر أمر المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية. ونعمل على بناء مركز تجمع لتقديم المساعدة الطارئة، ونعمل على إنشاء مركز للتميز، مكرس للتعليم وتدريب الموارد البشرية على تقديم المساعدة في حالات الكوارث، وهذا سيخدم الدول في منطقة البحر الكاريبي برمتها.

في الشهر المقبل، وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ستستضيف الجمهورية الدومينيكية المؤتمر الدولي الثالث بشأن مبادرة ”قوة الأمل“، والدعوة موجهة إلى جميع الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن التنمية العالمية المستدامة هدف يتطلب رؤية جديدة ونهج جديد على الساحة الدولية. ولكي تكون التنمية

مستدامة في دولنا، علينا أن نضطلع بإصلاحات هيكيلية تغير العديد من سياساتنا ونظمنا الاقتصادية والاجتماعية، بل أن تغيرها رأساً على عقب تماماً كما يُقلب الجورب من الداخل إلى الخارج. وبالاقتران مع التنمية المستدامة، تعهدنا بالتزام ذي أبعاد مقدسة أي التزام عالمي برعاية أشقائنا وشقيقاتنا، لا سيما من هم بأشد الحاجة للمساعدة ليبلغوا مستوى الأحوال اللازمة للحياة البشرية الكريمة.

إن المنظمة تساعد على تحديد الطريق بإطلاق عمليات متوازية للدراسة والمناقشة والتحليل؛ ولجان مؤلفة من شخصيات مرموقة؛ وإجراء المشاورات مع اللجان الاقتصادية الإقليمية؛ ومجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة؛ وأفرقة عاملة مفتوحة باب العضوية تساهم في رسم الطريق.

لذلك أود أن أغتنم الفرصة للإعراب عن تقديرنا للعمل الذي قام به الأمين العام بان كي – مون في تلقي الدول الأعضاء للوثائق التي سنهتدي بها في مناقشاتنا وقراراتنا. ومن بين تلك الوثائق، برنامج عمل التنمية المستدامة، والتقرير الذي أعده مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة للأمين العام في شهر حزيران/يونيه، يعتبر برنامجاً جريئاً ويبعث على التفاؤل. إنها خطة مستفيضة وعملية تتطلب التزاماً جماعياً لا يمكننا التملص منه. وتقر جميع التقارير بأنه لا يمكننا الاستمرار في معاملة ذلك الجزء من العالم الذي تقع فيه كل دولنا كما لو أن الموارد السخية التي وهبتها إياه الطبيعة لا تنضب. إن الغابات العالمية، وإمدادات المياه، والموارد المعدنية تتضاءل، وبعض أنواع من الحيوانات مهددة بالانقراض. وفي الوقت نفسه، نواصل استخدام أساليب فلاحة تسمم الأرض أو تُمحلها وأساليب إنتاج صناعي تسمم الهواء الذي نتنفسه.

ولا بد لنا من أن نعيد النظر في ذات الأساليب التي ندير بها نمونا الاقتصادي. إن ذلك ليس هماً جديداً للأمم المتحدة. فما فتئنا لعقود نتكلم عن التنمية المستدامة. والجديد الآن أن الحالة أصبحت أمراً ملحاً.

لقد ولى زمن الكلمات والوعود، والآن حان وقت العمل. وعلينا أن نسير بخطوات حثيثة لإرساء أسس التنمية المستدامة، لأن الوقت بدأ ينفد. وعلينا أن نلبي المقصد، وأن نعرف أن ما نتفق عليه وما لا نتفق عليه في هذه الدورة للجمعية العامة ربما يقرر مستقبل شعوبنا بل مستقبل البشرية ما إذا كان ذلك المستقبل واعداً أو بائساً. وهذا الافتراض قد يبدو من قبيل المبالغة لممثلي الدول الكبرى أو الأكثر تقدماً. فإن كان الأمر كذلك، نحض تلك الدول على إلقاء نظرة تتجاوز حدودها وأن تفكر في شعوب الدول التي تسعى إلى الحصول على عمالة رخيصة منها. ويجب عليها أن تلقي نظرة على الشعوب التي تستخدم مواردها البشرية لإنتاج سلعها وخدماتها. وعليها أن تنظر إلى الشعوب في البلدان التي بحاجة إلى صناعات البلدان المتقدمة النمو لتجهيز صادراتها المعدنية وإلى الشعوب في البلدان التي تريد تسويق منتجاتها.

بالنسبة للعديد من الشعوب فإن الحالة لا تحتمل. لذلك يسرنا أن نلاحظ أن الوثائق التي تمت كتابتها بالفعل بغرض استخدامها كأرضية لمناقشاتنا وقراراتنا تتضمن نظرة تفاؤلية. فعلى سبيل المثال، يقدمون لنا تطميناً مؤداه أننا إذا تصرفنا الآن فإن المشاكل التي نواجهها لن تستعصي على الحل.

إن التنمية العالمية المستدامة التي تتصدى للتحديات المحددة بوضوح تام ستُترجم إلى عدالة اجتماعية في العالم. وسوف تترجم إلى سلام، وسلام دولي، وتحقيق الهدف الاستراتيجي للمنظمة.

إن الكلام عن استئصال شأفة الفقر الذي يُقاس بمعايير العيش على دخل قدره أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، يبدو كما لو كان هدفا هائلاً، خاصة أنه يقدر بوجود نحو ١,٢ بليون نسمة في العالم يعانون من الفقر. وفي الواقع، أن ذلك ما هو إلا خطوة واحدة في رحلة طويلة. أما إذا ارتفع دخل الذين يحصلون على اقل من ١,٢٥ دولار في اليوم إلى دولارين

في اليوم، فسنقضي على ما نسميه الآن بالفقر المدقع. ولكننا نعرف جميعاً أن البشر لا يمكنهم الوفاء باحتياجاتهم الأساسية بدولارين من الدخل يومياً. لا يمكن ملاحظة الفرق في الصعوبة بين نطاق دخل وآخر بدرجة كبيرة. إن الكلام عن الفقر باللغة الإحصائية لا يُمَكننا من الوقوف على حقيقة البؤس الإنساني، ناهيكم عن الحزن الكامن وراء الأرقام والنسب المئوية. كيف يمكننا أن نفهم كرب الأب والأم اللذان يتألمان لفقدان طفلهما عندما تنبئنا العبارات التي من خلالها عرفنا عن مأساة تلك الأسرة أنه يموت في كل عشر ثوانٍ طفل جراء أسباب متعلقة في الجوع في العالم؟

فلنضع أنفسنا مكان آباء وأمهات الأسر التي تعيش في حالة فقر مدقع. يتعين عليهم تربية أطفالهم في ظل ظروف معيشية غير آمنة للغاية، ومن دون أن تتوفر لهم وسائل الصرف صحي أو المياه الآمن للشرب، ومن دون توفر الموارد الكافية لشراء الأدوية أو تزويد كل طفل بالغذاء لضمان توفير التغذية السليمة لهم، ومن دون توفر الموارد لديهم، وعدم توفر سرير أو ناموسية لحمايتهم من الحشرات التي تنقل الأمراض الخطيرة. يتعين عليهم أن يقرروا أي طفل من أطفالهم بوسعه الذهاب إلى المدرسة ومن لا يمكنه ذلك، أو أي طفل من أطفالهم يتعين عليه العمل ومن لا يتعين عليه العمل.

إننا نعرف أنه لا يزال أمامنا طريق صعب قبل أن نوافق على ترتيب يرضى به الجميع فيما يتعلق بخطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥ وأنجع الطرق لتنفيذها. فلنتذكر أن ما نحتاج إليه ليس التزاماً جديداً. فلدينا العديد من الالتزامات بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. فقد عقدنا مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦، وقمة الألفية في عام ٢٠٠٠، وبعد خمس سنوات عقد مؤتمر قمة عالمي آخر للأغذية في عام ٢٠٠٢، وأخيراً مؤتمر ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢. إن ما نحتاج إليه الآن هو أن تتم في نهاية المطاف ترجمة تلك الالتزامات إلى عمل سياسي.

على الرغم من أن التنمية المستدامة قد تبدو مفهوماً اقتصادياً، فهي في الحقيقة مفهوم سياسي. لذلك نناقشها هنا، في المنظمة، وهي منتدى الدول ومن ثم منتدى سياسي. فالاقتصاديون يقيسون أبعاد الحقيقة أو أسسها بلغة اقتصادية. وبوسع الاقتصاديون وغيرهم من المختصين أن يضعوا الأهداف التي يجب بلوغها من أجل أي تنمية مستدامة تفي بمواصفاتهم بالضبط. غير أن القرارات السياسية هي القوة الدافعة. فالقرارات السياسية هي التي تقرر في نهاية المطاف ما إذا تحققت الأهداف أم لا.

إذاً لدينا مسؤولية رئيسية. والأمر يتوقف علينا لترجمة إعلانات النوايا الحسنة إلى أفعال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد كوسال سي، رئيس وفد مملكة كمبوديا.

السيد سي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد جون آش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ويثق وفد بلدي ثقة كاملة بأنه في ظل قيادته المحنكة ستصل الدورة الجديدة إلى ختام ناجح. وبوسع الرئيس أن يتأكد تماما من دعم كمبوديا الكامل له وتعاونها معه طوال فترة رئاسته.

إن موضوع دورة هذا العام، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، حسنة التوقيت للغاية إذ انه تبقى لنا فترة أقل من ١ ٠٠٠ يوم لبلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون تلك الخطة للتنمية أحد أكثر المشاريع الطموحة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وسيكون مطلوبا فيها من جميع الدول حشد جهودها لمساعدة العالم على الوفاء بالتزاماته بوضع حد للفقر، وكفالة التعليم للأطفال، وتمكين النساء، وتوفير الخدمات الصحية للجميع.

ومع أن الصورة الشاملة تدعو إلى التشجيع، فان علينا أيضا أن ندرك أن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية كان غير واف ومتباينا. ولا يزال الفقر واسع الانتشار، إذ يعيش أكثر من بليون شخص في حالة فقر مدقع. ولا يزال ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال واضحا في أماكن أكثر مما ينبغي في جميع أرجاء العالم. ومعظم البلدان النامية ما زالت تواجه العديد من العوائق أمام بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المخصص المحدد بعام ٢٠١٥، بسبب تعرضها لخطر الأزمة المالية العالمية وأعباء ديونها وإخفاق بعض البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

وحان الوقت لوفاء البلدان المانحة بتعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وإضافة إلى ذلك، يشكل تخفيف أعباء الديون إحدى الأدوات العديدة للمساعدة المالية التي يمكن أن تعزز قدرة البلدان النامية على القضاء على الفقر. وفضلا عن ذلك، يضطلع تسهيل نقل التكنولوجيا من العالم المتقدم النمو إلى العالم النامي بدور بالغ الأهمية في مساعدة البلدان على زيادة جهودها للتنمية وتسريع نموها الاقتصادي.

وفي حالة كمبوديا، فان الأهداف الإنمائية للألفية راسخة الجذور باعتبارها الدعامة الأساسية لسياسات البلد الإنمائية واستراتيجياته. وفي بلد واجه سكانه جميعا في السابق الفقر المدقع والجوع بعد الخروج من الحرب والإبادة الجماعية في عام ١٩٧٩، فان عدد الأشخاص الذين يعيشون دون الخط الوطني للفقر تدنى بشكل مستمر، ليصل إلى نسبة ٨,١٩ في المائة في عام ٢٠١١. وقطع البلد شوطا طويلا في المسار الصحيح – إن لم يكن قد سبق الموعد المحدد – فيما يتعلق بتحقيق هدفه للحد من الفقر إلى نسبة ٢,١٩. والواقع، إن كمبوديا نالت جائزة الأمم المتحدة لخفض نسبة الجوع إلى النصف قبل فترة طويلة من الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وبشكل عام، فان بلدي في موقف جيد يمكنه من بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد بعام ٢٠١٥، ليس بفضل النهج السليم الذي تتخذه الحكومة والتزامها الصارم فحسب، بل أيضا بفضل استمرار استتباب السلام والاستقرار السياسي.

وباعتمادنا للأهداف الإنمائية للألفية، سلمنا بان تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والشامل في البلدان النامية كان مطلبا رئيسيا للقضاء على الفقر وبلوغ الغايات. وفي ذلك السياق، يقدر وفد بلدي تقديرا كبيرا التقرير البعيد النظر لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة، الذي يضع خطة عالمية للقضاء على الفقر المدقع في عالمنا بحلول عام ٢٠٣٠ والوفاء بوعد تحقيق التنمية المستدامة.

وترى كمبوديا انه ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تمضي قدما بروح إعلان الألفية بطرق شتى منها: أولا، تحديد أبعاد متوازنة للتكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة؛ ثانيا، العمل على استكمال الأعمال التي بدأت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف المتمثل في القضاء على الفقر المدقع؛ ثالثا، التركيز على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي الشاملين والمنصفين والمستدامين بهدف المعالجة الفعالة لعدم المساواة وأي عوامل مرتبطة بها؛ ورابعا، التركيز ليس على البعد العالمي للتنمية وحده، بل أيضا على بعدها الإقليمي، مع مراعاة التحديات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا.

وفيما يتعلق بالدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، المقرر عقدها في وارسو في تشرين الثاني/نوفمبر، تحدو بلدي آمال كبيرة في أن يصادق المجلس على فترة الالتزام الثانية لبرتوكول كيوتو بحلول عام ٢٠١٥. وتقدر كمبوديا تقديرا كبيرا استمرار التزام البلدان المتقدمة النمو بتقديم الأموال والتكنولوجيا لمساعدة الدول

النامية على التصدي لآثار تغير المناخ، وفقا لمبدأ الأمم المتحدة للمسؤولية المشتركة ولكنها متباينة.

إن السلام والأمن العالمين يتعرضان للتهديد في الوقت الحالي من جراء النزاعات والمجابهة المسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تحدث خسائر فادحة على العديد من الجهود الإنمائية. وإزاء تلك الخلفية، ترحب كمبوديا بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، وهي المعاهدة الأولى في التاريخ لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية.

وإحدى المسائل الأمنية الأخرى هي وجود الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات، التي لا تزال تمثل تهديدات مستمرة لأمن الإنسان وسلامته وتعوق التنمية الوطنية. ولمواجهة تلك التهديدات، قرر قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا العام الماضي في بنوم بنه إنشاء المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام التابع للرابطة واتخاذ كمبوديا مقرا له.

وكمبوديا، من جانبها، لم تدخر وسعا في معالجة المسألة المتعلقة بالألغام الأرضية. وتحقيقا لتلك الغاية، أقرت إزالة الألغام وتطهير الذخائر غير المنفجرة الأخرى باعتبارهما هدفا إضافيا من أهدافها الإنمائية الخاصة للألفية. وأحرز تقدم كبير في تحقيق ذلك الهدف، على نحو ما تجلى في التدني الحاد لعدد الحوادث الناجمة عن انفجار الألغام من أكثر من ٣٠٠ حالة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٦ حالة في عام ٢٠١٢. وقطعت كمبوديا، باعتبارها رئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام، أو معاهدة أوتاوا، التزما قويا بالعمل صوب إنشاء عالم خال من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ومنذ عام ٢٠٠٦، تساهم كمبوديا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بإيفاد خبراء في مجال تطهير الألغام إلى عدد من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك السودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ولبنان، وقريبا جدا إلى مالي.

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، نرحب بالتطورات الايجابية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، التي، نأمل أن تؤدي إلى تحسن كبير في العلاقات بين الكوريتين واستئناف المحادثات السداسية. ونناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتثال الكامل لالتزاماتها بوقف برنامجها النووي، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويؤكد بلدي مجددا على دعمه لمطالبة الشعب الفلسطيني العادلة بإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة وبالتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ونناشد الطرفين الاضطلاع بدور بناء في الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات وإلى إزالة أي عوائق تعترض سبيل ذلك الاستئناف.

وبخصوص الحالة في سوريا، تدين كمبوديا بشدة انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام الأسلحة الكيميائية. ووفد بلدي يؤيد تماما قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) المُتخذ يوم الجمعة بهدف تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا.

كما يدعو وفد بلدي إلى إنهاء الحظر المفروض من جانب واحد على كوبا، والذي تسبب في معاناة تفوق الوصف لأبناء الشعب الكوبي على مدار عقود.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المستويات الكبيرة للعنف الجنسي الذي يتعرض له الأبرياء من النساء والأطفال في الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وبلدي يؤيد إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر في ختام حدث مواز عُقد أثناء المناقشة العامة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، تغير الوضع العالمي بشكل كبير جدا وأصبحت الحاجة إلى تعزيز الدبلوماسية العالمية ملحة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون

إصلاح الأمم المتحدة شاملا وألا يقتصر على مجلس الأمن بل يشمل أيضا الأجهزة الأخرى، وذلك للحفاظ على أهمية المنظمة بوصفها مؤسسة للحوكمة العالمية يمكنها التعامل بفعالية مع واقع العالم. وينبغي تمكين الجمعية العامة من القيام بدور رئيسي أكبر في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وتحسين الحوكمة الدولية وتشجيع التعددية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا ليتسنى له أن ينسق بفعالية التعاون والجهود على الصعيد الدولي لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن بطريقة منصفة لكي يكون المجلس ممثلا للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. وهناك حاجة ماسة إلى إجراء إصلاح شامل للمجلس لجعله هيئة يمكن إجراء مفاوضات فعلية وإيجاد حلول توفيقية حقيقية فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فينس هندرسون، رئيس وفد دومينيكا.

السيد هندرسون (دومينيكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، الرئيس آش، من جزيرة أنتيغوا وبربودا الشقيقة، وهي أيضا عضو في منظمة دول شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية، على انتخابكم بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وحكومة وشعب كومنولث دومينيكا فخوران بتعيينكم، سيدي الرئيس، ويتمنيان لكم النجاح في رئاسة الجمعية العامة. كما نعرب عن تقديرنا وامتناننا لسلفكم، معالي السيد فوك يريميتش، لقيادته خلال الدورة السابعة والستين.

بعد ١٣ عاما من التزامنا الجماعي بتلبية احتياجات أشد الفئات فقرا بيننا عن طريق بلوغ الأهداف الإنمائية النبيلة التي حددناها للألفية، أحرزنا بعض التقدم على الصعيد العالمي لكننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق أهدافنا بشكل كامل. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن البيئة العالمية المناوئة بصورة متزايدة، حققت دومينيكا تقدما ملموسا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أدركت حكومة دومينيكا أنه من خلال تنمية مواردنا البشرية، سنكون قادرين حقا على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع. ونتيجة لذلك، تضع حكومة بلدنا شعبنا في صلب التنمية.

وتمكنا من تحقيق تحسينات كبيرة في حياة شعبنا وبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم مما نواجهه من قيود. فقد خفضنا معدلات الفقر والجوع بأكثر من النصف. ووفرنا التعليم الابتدائي والثانوي على السواء لجميع أطفالنا، من البنين والبنات، فضلا عن توسيع فرص الالتحاق بمرحلة مابعد التعليم الثانوي وفرص التدريب. والفتيات والنساء في بلدنا لا يلقين معاملة على قدم المساواة مع الفتيان والرجال فحسب، ولكنهن يجدن دعما هائلا لتحسين ظروفهن المعيشية أيضا. والمسنون والأطفال من أبناء شعبنا يحصلون على الرعاية الصحية العامة بالمجان.

ما زالت دومينيكا تحافظ على لقبها المُشتهى بوصفها ”جزيرة الطبيعة في منطقة البحر الكاريبي“ من خلال الالتزام بممارسات بيئية مستدامة فرضتها على نفسها على مدار العقود الماضية، وهو نموذج نأمل أن تتمكن المزيد من الدول في جميع أنحاء العالم من محاكاته.

بينما نقترب من عام ٢٠١٥، لا بد أن نعقد العزم على إجراء تقييم. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أبدا أن أولئك المحكوم عليهم بأن يعيشوا في فقر لا يزالون ينتظرون تدخلنا. ويتوق أكثر من بليون شخص لا يعرفون سوى الظلام في نهاية كل يوم إلى مصباح كهربائي واحد على الأقل في منزل ريفي ليجد أطفالهم فرصا لغد أكثر إشراقا. ولم يعد لدينا أعذار لشرح سبب توانينا عن العمل أو عدم قدرتنا عليه. وتأكدوا من أن شعوبنا ستحكم علينا بقسوة لعدم إحداث تغيير في حياتها.

وعلى الرغم من التحديات العالمية الحالية، ما زال هناك دور هام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مساعدة البلدان الصغيرة مثل دومينيكا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحكومة وشعب دومينيكا يعربان عن خالص امتنانهما لحكومات جمهورية الصين الشعبية وفترويلا وكوبا والمغرب وللاتحاد الأوروبي والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية وغير ذلك من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لما قدموه وما زالوا يقدمونه من مساهمات هائلة في تطوير قدرات مواردنا البشرية وبنيتنا التحتية وفي تنفيذ البرنامج الاستثماري للقطاع العام لدينا.

والتزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يشتمل على مضاعفة الجهود من أجل وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تحقق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وقد أطلقت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) عملية حكومية دولية شاملة للجميع لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. ويرى وفد بلدي أنه لأجل التوصل إلى خطة عالمية للتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن تكون هناك روابط وثيقة بين عمليتي الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، يؤيد كومنولث دومينيكا الموضوع الذي حددتموه، سيدي الرئيس، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“.

ولا بد أن تظل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ محور تركيز الأمم المتحدة، ولا سيما على صعيد تخفيف حدة الفقر وحماية كوكبنا. ولكي تكون الخطة ذات جدوى، فإنها يجب أن تراعي أهمية الحاجة إلى قطع التزام دولي ملزم قانونا بمكافحة تغير المناخ وتطوير الطاقة المستدامة ونشرها والاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية والتنمية الصناعية المستدامة وتحقيق السلام والأمن الدوليين.

ويشيد وفد بلدي بما أبداه الأمين العام من قيادة ورؤية عندما أعلن أن الطاقة المستدامة ستكون واحدة من أولويات ولايته الثانية. كما نهنئ فريق الأمين العام الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ، وكذلك الزملاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، على تقديم توصيات في الوقت المناسب وعلى تسليط الضوء اللازم على موضوع الطاقة المستدامة. فتوصياتهم تشكل الأساس لواحدة من أهم المبادرات التي يدشنها أي أمين عام على الإطلاق، ألا وهي، مبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي جرى إطلاقها في عام ٢٠١١.من خلال تلك الخطوة المتبصرة، سد الأمين العام فجوة الافتقار إلى الطاقة الواسعة في الأهداف الإنمائية للألفية.

يجب أن تقع الإجراءات التي ستفيد شعوبنا في صلب مهام الجمعية العامة. إن كمنولث دومينيكا والدول النامية الجزرية الصغيرة المنخفضة المستوى، الأعضاء في مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ممتنة للأمين العام على تفانيه، والتزامه الشخصي وإجراءاته في المساعدة على جعل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع حقيقة واقعة. وتهدف تلك المبادرة لاستفادة شعوبنا في جميع أنحاء العالم النامي، والإسهام في إقامة أنظمة طاقة أكثر كفاءة في البلدان المتقدمة النمو.

يؤكد كومنولث دومينيكا أن الطاقة المستدامة تشكل الأساس لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في الأجل الطويل. لهذا السبب، يسر دومينيكا الانضمام إلى شراكة الطاقة المستدامة للجميع. وتلتزم حكومتي، بمساعدة من شركائها في التنمية، بزيادة توليد الطاقة المتجددة من مستواها الحالي البالغ ٣٠ في المائة من الطاقة المائية إلى ١٠٠ في المائة بإضافة الطاقة الحرارية الأرضية إلى المزيج. ولا يتمثل هدفنا فقط في أن يصبح لدينا تعادل أثر كربوني؛ بل ألا نطلق أيّ كمية منه في الجو، بحلول عام ٢٠٢٠. وسوف يتحقق هذا الطموح من خلال تصدير الطاقة المتجددة إلى جارتينا، مارتينيك وغوادلوب، عبر

الكابلات البحرية. إننا نشكر شركاءنا، وخصوصا مبادرة كلينتون للمناخ، التي هي جزء من مؤسسة كلينتون، لما قدموه من دعم في هذا المسعى.

وسيقدم ذلك التحول إلى قطاع الطاقة المستدامة فوائد كبيرة ومتعددة للدومينيكا، بما في ذلك زيادة فرص العمل التي توفرها شركات خدمات الطاقة الجديدة، والتقليل من عمليات تحويل النقد الأجنبي لشراء الواردات النفطية، وتقليص تكلفة الطاقة والتقليل من التقلبات وعدم القدرة على التنبؤ بأسعار الطاقة. واعترافا منا بالصلة الوثيقة بين الطاقة والتنمية، فإننا نتوقع أن تتبوأ الطاقة المستدامة مكانها الصحيح على جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في آبيا في ساموا في عام ٢٠١٤.

يتشرف كومنولث دومينيكا بترؤس اللجنة التوجيهية لمبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي يبلغ عدد أعضائها ٣١ عضوا، التي تضطلع بتوجيه اتخاذ المبادرة. وأود بالتالي، بالنيابة عن أعضائنا، أن أعرب عن خالص التقدير لحكومتي الدانمرك واليابان لإشادتهما بالمبادرة ودعمها ماليا. إن المبادرة في وضع جيد يمكنها من معالجة آثار تغير المناخ، وفي الوقت نفسه إجراء تحول في قطاع الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دومينيكا.

اتخذ شركاؤنا الدانمركيون أول خطوة جريئة لدعم المبادرة، مما شكل حافزا لدعم حكومة اليابان لها. وسيجري استثمار المساعدة التي تقدمها اليابان فيإجراء أول دراسة جدوى من نوعها للطاقة الحرارية البحرية في جمهورية جزر مارشال. وتشكل الطاقة الحرارية البحرية موردا مشتركا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتمثل موردا واسعا للطاقة المستدامة، إذا ما جرى تطويره

سيمكن أيضا من معالجة عدد من التحديات الرئيسية المتعلقة بتكيف الجزر مع تغير المناخ، وتحديدا في مجال المياه العذبة وتحسين الأمن الغذائي.

إن ما يناهز ثلثي سطح الأرض تغطيه المحيطات والبحار التي تربط بين ما يقرب من ٩٠ في المائة من سكان العالم. وتظل المحيطات والبحار مصدرا للغذاء والمعيشة لما يناهز مليار شخص. يجب أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الدور الهام الذي تؤديه البحار والمحيطات في بقاء الشعوب في جميع أنحاء العالم، وخاصة الذين يعيشون في الجزر. ولذلك ينبغي أن يكون هدف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمحيطات التأكد من صيد جميع الأرصدة السمكية بشكل مستدام والحفاظ على سلامة البيئة البحرية. ويتطلب ذلك حماية المناطق البحرية، والحد من تحمض المحيطات، والقضاء على التلوث البحري ووقف ممارسات الصيد المدمرة.

ثمة توافق آراء عام على ضرورة أن تشكل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر جوهر الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لا يمكننا معالجة مسألة القضاء على الفقر بدون معالجة مسألتي إحداث الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي. ولن تكون البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام إلا من خلال تطوير قطاعات الطاقة والزراعة والسياحة والصناعات ذات الصلة. ويتطلب إحداث فرص العمل على نطاق واسع وتحقيق الأهداف الاجتماعية، مثل التعليم وتمكين المرأة والرعاية الصحية، تحقيق تنمية صناعية مستدامة.

ولا بد من التأكيد على أن يكون التصنيع، في القرن الحادي والعشرين، شاملا ومستداما إذا أريد لكل الأجيال

الحالية والمستقبليةأن تستفيد منه. ويجب أن يشمل جميع المواطنين وأن يصمم استراتيجيا للحفاظ على سبل عيش أجيال المستقبل.

ولا يمكن مع ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خضم الحروب بين الدول أو داخلها. إن كومنولث دومينيكا يدين العمل الإرهابي الذي وقع في المركز التجاري وستغت في نيروبي. ونعرب عن تعازينا لحكومة وشعب كينيا ولأسر الكينيين والرعايا الأجانب الذين لقوا حتفهم على أيدي الذين ليس لديهم أي احترام للحياة البشرية. يجب أن نستمر في محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ولا يزال الحصار الاقتصادي المفروض على إخواننا وأخواتنا في كوبا مصدر قلق بالنسبة لنا في منطقة البحر الكاريبي. ولا تزال الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية السبب الجذري لمعاناة إخواننا وأخواتنا في جمهورية كوبا. ولا تزال منطقتنا في البحر الكاريبي شاهدة على الدعوة غير المكترث بها إلى رفع الحظر الاقتصادي المستمر منذ نصف قرن على إخواننا وأخواتنا. وندعو حكومة الولايات المتحدة لدعم الاندماج الكامل للشعب الكوبي في النظام التجاري العالمي. وسوف يساعد ذلك على تحسين حياتهم والسماح للعالم بالاستفادة من إسهاماتهم الهائلة الذين هم قادرون على القيام بها، وخاصة في مجالي العلوم والتكنولوجيا.

ولا تزال الحرب الأهلية المستمرة في سوريا تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وتدين كومنولث دومينيكا على غرار الجماعة الكاريبية بدون تحفظ استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. إننا ندعو جميع الأطراف المشاركة في النزاع إلى وضع حد للأعمال العدائية، التي راح ضحيتها عدد كبير جدا من المدنيين الأبرياء، وخصوصا الأطفال. إن العالم يراقب. إن دور الأمم المتحدة محوري فيما يخص حل الصراع السوري. ويؤيد وفد بلدي الدعوة التي وجهها الأمين العام لإيجاد حل من خلال الحوار وليس من خلال استخدام القوة العسكرية أو أي إجراء آخر من هذا القبيل. ولا يمكن تحقيق سلام دائم في سوريا إلا من خلال إجراء تسوية سياسية تفاوضية من شأنها تيسير المصالحة. وما هو مطلوب، هو إرادة المجتمع الدولي لمواصلة هذه العملية. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي فيما يتعلق بمحاولة القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا، والتحرك في اتجاه إيجاد حل سلمي للصراع.

ونحن نستعد لساموا ٢٠١٤، فإن كومنولث دومينيكا حريص على إحراز الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقدم ملموس يهدف إلى تحقيق مستقبل يتسم بالازدهار وبإتاحة فرص لجميع شعوبنا. وفي ذلك الصدد، تدعو حكومتي لتجديد جميع البلدان الالتزام السياسي بالتصدي بفعالية لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية ونقاط ضعفها. ونحن نعتقد أن ذلك سيتطلب بذل جهود موحدة تركز على تطبيقات عملية لمواصلة تنفيذ خطة عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. وتأسف دومينيكا لحقيقة إخفاق الآليات المالية الدولية في الاعتراف الكامل بنقاط ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ودعمها، التي يجب أن يسمح لها بالوصول إلى التمويل من أجل التنمية. تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى التعزيز، من أجل تنفيذ خطة بربادوس واستراتيجية موريشيوس.

وفي ٢ نيسان/أبريل، كان كمنولث دومينيكا ضمن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء التي صوّتت مُؤيدةً لأول معاهدة دولية لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية – معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن اليوم سعداء بتحقيق معاهدة تجارة الأسلحة. فهي معلم هام، لأن مثل هذه اللوائح ستُمَكِّنُ من وقف بيع الأسلحة التقليدية بصورة غير مشروعة على الصعيد الدولي إلى الأطراف من عديمي الضمير. غير أن كمنولث دومينيكا يشعر بالارتياح لأن المعاهدة ستسد الثغرات التي تُمَكِّنُ الإرهابيين

والمجرمين الآخرين من التسلُّح وتهديد الأرواح البريئة. ولتحقيق تلك الغاية، يسر وفد بلدي أن يعلن أن دومينيكا أضافت اسمها إلى قائمة الموقعين على تلك المعاهدة.

ولا تزال دومينيكا، الجزيرة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، تصارع أمواجا أصبحت أكثر اضطرابا بفعل نظام مالي وتجاري دولي معاد، وتواجه استمرار أثر تغير المناخ، وتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الشمال إلى الجنوب، والاتجار بالمخدرات غير القانونية على الصعيد الدولي وما تتسبب فيه لنا من عنف. ولتلك الأسباب، نؤكد مجددا أهمية تقديم الدعم الدولي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تواصل الاستفادة ممّا تحقق من مكاسب في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تركز على استخدام الموارد بصورة مستدامة بغية الحد من آثار تغير المناخ لحامية بحارنا ومحيطاتنا وتعزيز الانتقال من الوقود الأحفوري إلى موارد الطاقة المتجددة القادرة على تشغيل التنمية الصناعية المستدامة.

إن المؤتمر الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يُعقد في ساموا في عام ٢٠١٤، يمثل للمجتمع الدولي فرصة مثالية لكي يشق الطريق على نحو جماعي صوب تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتمهيد السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويظل كمنولث دومينيكا ملتزما بما أُحرز من تقدم حتى الآن، وهو يتطلع بشغف إلى إقامة شراكات دائمة ومستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد توغو.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادىء ذي بدء، أود باسم رئيس الدولة في توغو ورئيس حكومتها وشعبها، أن أهنىء الجمعية العامة بمناسبة دورتها الثامنة والستين. وأود أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة، مُؤكِّداً لكم كامل استعداد توغو لدعم إجراءاتكم خلال جميع مراحل ولايتكم. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام بان كي – مون، الذي لا يزال يتخذ مبادرات جريئة لتمكين المنظمة من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا في تعزيز السلام والتنمية المستدامة.

إن الموضوع الذي اخترتموه للدورة الثامنة والستين، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، يدل على الاهتمام الخاص الذي توليه بلدان الجنوب للمسائل المتعلقة بالتنمية. وهو في الوقت ذاته دعوة إلى الأمم المتحدة لكيلا تبقي ذلك الشاغل نصب أعينها فحسب، وإنما أيضا لكي تنفذ برنامجا للتنمية المستدامة لجميع البلدان. ويضع إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) أهدافا محددة ينبغي لكل بلد أن يحققها بحلول عام ٢٠١٥ بغية بناء عالم يمكن فيه لكل فرد أن يعيش بكرامة. وعشية ذلك الموعد النهائي، من المناسب أن نفكر فيما أُحرز من تقدم منذ مؤتمر قمة الألفية ونناقش آفاقا جديدة لتعزيز التقدم الذي تحقق في مكافحة الجوع وسوء التغذية والمرض.

وتتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. غير أن تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها على نحو مستدام إلا إذا كفلنا عدم تحول الفقر المدقع إلى تربة خصبة لجميع أنواع الآفات المجتمعية. ولذلك السبب، عندما ننخرط في مناقشة جماعية عما ينبغي أن يقع بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نفكر في المقام الأول والأخير في سبل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاه في جميع الدول، ومنع نشوب النزاعات قبل أن تندلع. وذلك القول يصدق على جميع البلدان، لكنه يصدق بصورة خاصة على الدول الأفريقية التي أنهكتها الأزمات المتكررة وهي الآن تواجه مختلف التهديدات.

وبعد أكثر من عام على إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، لئن كانت الجهود قد بُذلت لتحقيق تلك الأهداف، فإن من الواضح أن العديد من التحديات ما زالت قائمة، لا سيما في

البلدان النامية، ونحن على أبواب الموعد النهائي لعام ٢٠١٥. ولا تزال تلك البلدان تعاني آثار الأزمات المالية والطاقية والغذائية التي وقعت في السنوات السابقة، بالنظر إلى اعتماد اقتصاداتها على الموارد الخارجية – وهي أزمات تفاقمت لسوء الطالع بفعل تغير المناخ. والمحصلة النهائية لذلك هي الحد من فرصها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الجدول الزمني المحدد.

وعلاوة على ذلك، ما زالت مختلف ما اتخذه قادة هذا العام من مبادرات وما قطعوه من التزامات في سياق المحافل الدولية الكبرى، بعيدة عن تحقيق النتائج المتوخاة. وقد تأخر وصول المساعدة الإنمائية بالحصص التي تم التعهد بها. ولذلك السبب دُعي المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى الوفاء بالتزاماته، لا سيما ما تعهد به منها في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا.

وفي الوقت ذاته، أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا على ضرورة أن تقوم دولها بتعديل سياساتها العامة بغية زيادة التكامل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على جميع المستويات وفي جميع التخصصات، لكفالة تحقيق التنمية المستدامة في المجالات كافة. وفي الواقع، لتحقيق التنمية المستدامة، يجب تهيئة الظروف المواتية على الصعيدين الوطني والدولي، لمواصلة تعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل الديون، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والابتكار، وتنظيم المشاريع، وبناء القدرات.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أولوية من أولويات الحكومة التوغولية. وقد بُذلت جهود جبارة بغية الحد بصورة كبيرة من الفقر في البلد. وفي مجال التعليم، شَجّعَ البدء بمجانية التعليم الإبتدائي منذ عام ٢٠٠٨ ازدياد معدلات التسجيل في المدارس، لا سيما ضمن الفتيات الصغيرات. أما فيما يتعلق بمسائل الصحة، فإن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز قد خُفِّضَ إلى النصف. وتحسنت خدمات رعاية الأشخاص المصابين تحسنا كبيرا، وأكثر من ٢٦ ٠٠٠ من المرضى يحصلون على خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الدولة. والبرنامج المتكامل الذي يوفر التلقيح وتوزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات وتحسين التغذية أثمر نتائج واعدة في مجال صحة الأم والطفل.

وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم كبير في مجالات أخرى من مجالات التنمية، بما في ذلك الزراعة، التي أسهمت، بفضل برنامج وطني طموح وشامل للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، في الحد من الجوع والفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وقد حظي التقدم الذي أحرزته توغو باعتراف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التي منحتها جائزة خلال المؤتمر الثامن والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة الذي عُقد في حزيران/يونيه، في روما.وعلى الصعيد الاجتماعي، درجت حكومة توغو منذ سنوات على اتخاذ تدابير استباقية تسمح بمعالجة مستدامة لمشاكل البطالة والعمالة الناقصة في صفوف الشباب وتهميشهم في صنع القرار. وأذكر من هذه التدابير المجلس الوطني للشباب والبرنامج الوطني للمتطوعين وإنشاء صندوق دعم المبادرات الاقتصادية للشباب وبرنامج دعم الإدماج وتنمية فرص العمالة.

وحكومة توغو، إذ تعي التحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين، تواصل العمل بإيمان وعزم من أجل بناء مجتمع ديمقراطي قادر على أن يكفل لكل مواطن، دون استثناء، السلام والوئام والرفاه والعدالة والحرية، وكلها متطلبات لتحقيق الازدهار الكامل لمجتمعنا ينبغي أن تمضي بالترادف مع أهدافنا الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ عقد تقريباً، اعتمدت حكومة توغو سياسة للحوار والتوافق في إدارة شؤون الدولة. وفي هذا السياق،

فقد واصلت حث الطبقة السياسية في البلد على الانخراط في الحوار لضمان أن تخلو العمليات الانتخابية من العنف نهائياً، وتزداد منعة الحقبة الجديدة من الحياة السياسية السلمية. وإلى جانب التعديل الوزاري الذي أعلن في أيار/مايو ٢٠١٢، بناء على توصيات بعثات المراقبة الانتخابية، وخاصة بعثة الاتحاد الأوروبي، اعتمدت تدابير جديدة. وهي تتعلق بإعادة تنظيم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والقانون الانتخابي الجديد، وقوانين تقسيم الدوائر الانتخابية، وتمويل الأحزاب السياسية، ووضع المعارضة. وأتاحت لنا تلك التدابير إجراء انتخابات تشريعية حرة وديمقراطية وشفافة وهادئة في ٢٥ تموز/يوليه.

وأتوقف هنا لكي أشكر جميع الشركاء الذين قدموا الدعم لبلدي خلال هذه العملية، إلى جانب بعثات المراقبة المختفة التي عبرت، في نهاية عملها، عن رضاها عن حسن سير الانتخابات. والبرلمان الجديد الذي أسفرت عنه الانتخابات سيواصل الإصلاحات المؤسسية والدستورية الواردة في الاتفاق السياسي الشامل الموقع في لومي في آب/أغسطس ٢٠٠٦ بين الحكومة والأحزاب السياسية، كيما تمتلك توغو في نهاية المطاف إطاراً مؤسسياً يدعم الديمقراطية وسيادة القانون ويوطد مكاسبنا الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، أوكلت إلى الحكومة المنتخبة في الانتخابات التشريعية في ٢٥ تموز/يوليه الولاية الرئيسية لتكثيف عملها في المجالات الاجتماعية ذات الأولوية، كالصحة والتعليم والوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، إلى جانب عمالة الشباب.

وخريطة الطريق هذه لا تغفل عن استحقاق عام ٢٠١٥، لأنها تسعى، أولاً وقبل كل شيء، إلى مواصلة جهود توغو لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المحدد. وإطارنا المرجعي الجديد للتنمية في الأجل المتوسط، واستراتيجية النمو المعجل والنهوض بفرص العمل يعكس عزمنا على التركيز كلية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتوغو تدرك تماماً أن إنجاز تلك الأهداف بشكل فعال يقتضي توفير الموارد. ولذلك، نحن ملتزمون بتعزيز الحوكمة الرشيدة بطريقة فاعلة.

وتحت هذا العنوان، تندرج خطتنا الاستراتيجية لتعبئة المغتربين التوغوليين، وانضمامنا إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، واستحداث سلطة تنظيمية للتعاقدات العامة من أجل تحسين مناخ الأعمال وإعادة هيكلة الشركات العامة والقطاع المالي، وخصوصاً إنشاء مكتب للإيرادات يكون مسؤولاً عن تحصيل الجمارك والضرائب. وما كان يمكن تحقيق أي تقدم أو نجاح من هذا القبيل في توغو لولا دعم شركاء التنمية الذين نود أن نشكرهم مرة أخرى ونتوقع منهم مزيداً من الدعم في إطار الشراكة التي تربطنا معاً.

وتبقى توغو مقتنعة كل الاقتناع بأن جهودنا من أجل إنجاز الأهداف التي حددناها لأنفسنا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن أن تنجح بمعزل عن الآخرين. فبينما تواجه كل دولة تحدياتها الخاصة، يتعين على المجتمع الدولي أن يلتزم بالعمل معها جماعياً، بسبب التكافل الذي يعد سمة العصر في عالمنا. وفي مواجهة التغير العالمي المتسارع، وتردي حالة الأمن، والضرورة الملحة لإيجاد حل جماعي لمواجهة التحديات التي تعالجها منظمتنا، بوسعي أن أطمئن الجمعية إلى أن توغو تظل ملتزمة بالسعي إلى رؤية لعالم متحد ومتكامل يجب أن تتعاون فيه كل دولة من أجل تعزيز التعايش السلمي وحسن الجوار ومكافحة الفقر والتخلف بكل أشكاله، إلى جانب نشر التسامح الديني والأخلاقي والأيديولوجي والسياسي.

وهنا، أود أن أتطرق إلى الحالة في مالي، حيث يتمثل الخطر في المجموعات الإرهابية والجهاديين المتطرفين، إلى جانب الأزمة الإنسانية الحادة، مما حدا بالأمم المتحدة إلى العمل من خلال تدخل عسكري سريع وعملية لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد استراتيجة متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، في الأشهر التي أعقبت قرار مجلس

الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) وأنشئت بموجبها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، كان عملاً حاسم الأهمية. وعقد الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تموز/يوليه و ٣ آب/أغسطس كان نجاحاً بلا منازع لكل من الشعب المالي وقادته وللمجتمع الدولي أيضاً.

وتوغو يسرها أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب الأسرة الدولية، استطاعت أن تتكلم بصوت واحد وأن تنسق خطواتها من أجل تحقيق النتائج التي نمتدحها اليوم. وتوغو، التي تترأس حالياً الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومالي عضو في هذا الاتحاد، تود أن تعبر من هذا المنبر عن رضا الاتحاد إزاء هذا النجاح الذي حققه الشعب المالي بتنوعه الكبير، وقد أظهر نضوجه السياسي وقدرته على تجاوز خلافاته بما يصب في المصلحة الوطنية.

ووفقاً للالتزام القائم بالسلام والأمن والاستقرار دولياً وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بشكل خاص، تواصل توغو العمل في إطار الكيانات والمؤسسات التي تنتمي إلى عضويتها، ومن خلال وحدتها المشاركة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، للإسهام في مساعدة حكومة مالي. ولذلك، يدعو بلدي أسرة الأمم إلى مواصلة دعم مالي على الطريق إلى إعادة بناء البنى التحتية التي دمرت في شمال البلد وتحقيق تنميتها الاقتصادية، التي تضررت بشدة نتيجة الأزمة.

وهناك حالات أخرى في أفريقيا تستحق اهتمامنا الوثيق بحكم درجة إسهامها في انعدام الأمن في القارة وتقويض جهودنا لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. فجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا وبلدان كثيرة أخرى هي الآن مصادر للقلق، لأن وضع السلام والأمن ما زال هشاً في تلك البلدان الشقيقة. ولئن كنا ننوه بالخطوات الجسورة التي اتخذت بالفعل من أجل إنهاء تلك النزاعات، نود أن نحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل لتحقيق هذه الغاية جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي الذي بذل جهوداً غير عادية لإزالة كل العراقيل التي تحول دون نهضة القارة اقتصادياً.

ومن بين الآفات التي يمكن أن تعيق تنمية الدول الأفريقية، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتأثيرها السلبي على اقتصاداتنا واضح كل الوضوح. وفيما يتعلق بدول خليج غينيا، فإن القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر أصبحا مؤخراً يشكلان نمطاً جديداً من الويلات الأكثر مدعاة للقلق، وخطورتها تقتضي تدخلاً واستجابة قوية وحازمة لا تلين من جانب من المجتمع الدولي ككل والبلدان المعنية خاصة.

وفي هذا الصدد، فإن بلدي، وهو عضو في مجلس الأمن حالياً، يرحب بالالتزام الذي أدرج المجلس بموجبه المسألة في جدول أعماله، بمبادرة من دولنا. وموقف المجلس هذا سمح لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتبها لغرب أفريقيا بأن يكون لهما حضور قوي سعياً لإيجاد حلول للمشاكل، من خلال مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السلامة والأمن البحري.

وقد أدى مؤتمر القمة الذي عقد في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه إلى اعتماد مدونة لقواعد السلوك، ترمي إلى منع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن، علاوة على الأنشطة البحرية الأخرى غير المشروعة. وتقتضي مكافحة تلك الآفات تعزيز التعاون الدولي، وخصوصا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لن تتمكن هذه المنظمات من التصدي للتحديات الرئيسية الحالية بصورة فعالة ما لم تتوفر لها الموارد الكبيرة اللازمة.

ولا يزال الصراع السوري مستمرا بفظائعه ومآسيه اليومية التي بلغت ذروتها باستخدام الأسلحة الكيميائية في

٢١ آب/أغسطس، في حين لا يزال المجتمع الدولي عاجزا منذ فترة طويلة عن القيام بما يلزم، وفي الوقت الذي تزداد فيه الخسائر الرهيبة الناجمة عن الصراع. ومع ذلك، نعرب عن الأمل في أن يفتح قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) آفاقا جديدة واعدة للسلام ولعملية انتقالية سياسية شاملة للجميع في سوريا. ويعني ذلك أنه يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد على الصعيد الإنساني، عبر تقديم المساعدة للسوريين المحتاجين داخل البلد وخارجه على حد سواء. وفي ذلك الصدد، يحدونا أمل كبير في أن يوفر انعقاد مؤتمر ”جنيف الثاني“ فرصة لإنهاء الأزمة من خلال إنشاء حكومة انتقالية على أساس توافق الآراء وعملية سياسية شاملة للجميع.

ولا يسعني أن أغفل الإشارة إلى الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وأرحب باستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها الرئيس باراك أوباما. وتدعو توغو السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية إلى التفاوض بحسن نية من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن لاتفاق يمكّن في نهاية المطاف من إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

إن التحديات التي تواجهها دولنا متعددة وكبيرة، غير أننا نثق في قدرة الأمم المتحدة على التصدي لها. وعليه، فإن من المهم أن نعمل على ترسيخ الأمم المتحدة على أساس القيم التي أدت إلى إنشائها، والتي تتمثل أساسا في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد – فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية – على ضرورة مواصلة السير بصرف النظر عن النتائج التي حققتها فرادى الدول. والأهم من ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يبدي طموحا أكبر في الأهداف التي يضعها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنظر للتحديات التي يواجهها العالم المعاصر، فإن المسألة لم تعد تقتصر على تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية والأمراض المتوطنة فحسب. بل يجب أن يكون هدفنا القضاء على تلك الآفات. ولن نتمكن من زيادة الفرص المتاحة لتحقيق تلك الأهداف الهامة للغاية إلا من خلال حشد جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيقها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خافيير لاسو مندوسا، رئيس وفد جمهورية إكوادور.

السيد لاسو مندوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني، سيدي الرئيس، أن أخاطب الجمعية العامة. وقد تغيرت الأمور منذ حضوري هنا للمرة الأولى، ليس فقط لأن الوقت قد مضى وأصبحنا جميعا أكبر سنا بعض الشيء. فالمشكلة لا تكمن في كِبر السن، بل تكمن في كيفية معالجتنا لها، وبالتالي كيفية معالجتنا لمشكلة الإعاقة. ولذلك السبب، ترى إكوادور أنه ينبغي أن تشمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أهدافا قابلة للقياس الكمي فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التعاون الدولي. ولنكفّ بتاتا عن اعتماد خطة إنمائية لا تضع في الاعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم. ويجب أن نتخذ تدابير محددة لإدماج الإعاقة على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية بهدف التوصل إلى نتائج ملموسة يمكن التحقق منها.

وكما قلت في وقت سابق، فقد تغيرت الأمور منذ زيارتي الأولى إلى قاعة الجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين ترددت أصداء العديد من الكلمات بين جدرانها، غير أنها ذهبت أدراج الرياح. وقيل الكثير عن تلك المسائل حتى دبّ الفتور بين أشدنا صبرا. ويصف بياننا – الذي قد يتضمن بعض التعليقات المرتجلة – الأشياء كما هي في الواقع. وأرى، مثلما قد رأى العديد غيري، أن الوصول إلى هذه المدينة المتعددة ذات الطابع العالمي يزداد صعوبة يوما بعد الآخر. ولا أرى أن ذلك ما يريده سكانها الذين يحتفون بالتنوع بوصفه سمة

أساسية لمدينتهم نيويورك على الرغم من ضجيجها. وفي الواقع فإن البيروقراطيين هم الذين يضعون العراقيل أمامنا، ويرسمون خطوطا يصعب تخطيها على نحو متواتر.

فماذا نفعل في السنوات المقبلة في مواجهة تلك العقبات التي تعزل مقر الأمم المتحدة في بعض الأحيان؟ وكيف يمكننا كفالة احترام ميثاق الأمم المتحدة بموافقة الجميع؟ ذلك أن البلد المضيف، الذي يدرك جيدا التنوع الهائل الذي تتسم به المنظمة، يريد أن يكون الحَكَم الوحيد الذي يقرر بشأن من يسعه الحضور أو عدم الحضور إلى المقر بناء على هواه الخاص.

وقد أخذت تلك الدولة القوية نفسها على عاتقها أيضا مهمة التجسس علينا بذريعة الحفاظ على أمنها. صحيح أن البشرية قد مرت بأوقات من الخوف والرعب في جميع أنحاء العالم. وهناك سبب وجيه يدعو إلى اليقظة. غير أن تاريخ البشرية – وبالتالي تاريخ المنظمة – إنما هو تسجيل لتطور حقوقنا جميعا على نحو ما. فقد واصلنا تعزيز الحقوق التي نحسب أنها قد ترسخت بالفعل، من قبيل حرمة الاتصالات والخصوصية. ولذلك، فإن من المؤسف – في الوقت الذي مكّن فيه التقدم التكنولوجي جميع الأشخاص رجالا ونساء من التواصل مع أقرانهم في جميع أنحاء العالم – أن تنشئ إدارة بلد ما نظاما عالميا للمراقبة، لا يعرف الحدود بين الدول، ولا يفرّق بين الأصدقاء والأعداء، ولا يميز بين المجرمين والمواطنين الملتزمين بالقانون.

ولنكن صريحين: فليس ثمة ما يثير الاستغراب في وجود نظام يتدخل في الحياة الخاصة لجميع الأشخاص على نطاق العالم. بل كنا نشك أصلا في وجود نظام كهذا. والواقع أن نطاق هذا النظام العالمي للتجسس الذي لا يعرف حدودا هو الذي يُشكِل علينا، وخصوصا أنه لا تحده حتى حدود اللياقة العامة، ولا يضع اعتبارا لسيادة الدول، ولا للحق في الخصوصية وحرية التعبير المكفول لجميع المواطنين.

ولا يمكن إنكار أن روابط الثقة بين الدول والحكومات – التي تقوم عليها المفاوضات، ضمن أمور أخرى، والاتفاقات الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية، بما في ذلك الإرهاب – قد قوضت بشكل خطير بسبب الإجراءات المنفلتة التي تتخذها الولايات المتحدة، التي أخذت على عاتقها التجسس على الاتصالات في بلداننا. وقد طالبت العديد من البلدان المتضررة – باسم مواطنيها وحكوماتها – بمساءلة حكومة الولايات المتحدة عن برنامجها العالمي للتجسس. غير أن تلك البلدان لم تتلق بعد ردا مقنعا على طلبها.

لقد استمعنا في مناسبات عديدة إلى إعراب ممثلي حكومة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة عن استعدادهم لمناقشة هذه المسألة. ووفد بلدي على استعداد للشروع في مناقشة من هذا القبيل على الفور، بطريقة واضحة وصريحة ومفتوحة. ويرى أنه لا يوجد منتدى أفضل من الجمعية العامة واللجان التابعة لها للقيام بذلك دون استبعاد الكيانات الأخرى مثل مجلس حقوق الإنسان.

ولأننا نرى أن هذا هو المنتدى المناسب الذي يمكن الدفاع من خلاله عن حقوق جميع الشعوب، بدءا باحترام السلامة الإقليمية لبلدانها، فما فتئنا نكرر المرة تلو الأخرى القول بأن الوقت قد حان لوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، واحترام حقوق الفلسطينيين والاعتراف بإقامة دولتهم المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي سياق متصل، نود أن نوجه نداء ديمقراطيا: هناك ١٨٨ دولة من الدول الأعضاء ال ١٩٣ في المنظمة أعلنت بوضوح أن الوقت قد حان لوضع حد للحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. إن كوبا جزء من التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. وكوبا دولة عضو في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وكوبا جزء من المجتمع الدولي، ولا يمكن لشعبها أن يستمر في تحمّل المعاناة الناجمة عن الآثار الضارة لهذا الحظر.

ونود أيضا أن نكرر الكلام عن إيماننا بأن الحوار يمكنه حل الصراع المتعلق بجزر مالفيناس. ويجب أن توافق المملكة المتحدة على ما دعت إليه الأمم المتحدة في كثير من الأحيان، أي الجلوس إلى طاولة المفاوضات وترك التاريخ المعني بأقاليم ما وراء البحار إلى الماضي المشين. إن جزر مالفيناس تقع على مقربة جدا من الأرجنتين، وبعيدا تماما عن المملكة المتحدة.

واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز أننا نعترف في بلدنا بحقوق الطبيعة. علينا أن نراهن على أشياء مختلفة. ويجب أن نكبح القدرات التخريبية للذين يريدون تحقيق نمو غير محدود ولو على حساب التوازنات الإيكولوجية. وبمجرد أن تتعطل الطبيعة، سوف تعمل بنفسها على استعادة هذه التوازنات، وسوف يُلقى بنا جميعا، حتى دون أن نترك أثرا لما نسميه بغرور حضارة.

لذلك قررنا رفع صوتنا ضد طغيان بعض الشركات المتعددة الجنسيات – وتلقينا الدعم من حكومات أخرى في هذا الصدد – التي تسعى إلى إطلاق العنان للربح غير المحدود مما يؤدي إلى استعباد البشر من أجل رأس المال، وتضر بالبيئة وتنتهك حقوق الإنسان، في حين تجعلنا نعتقد جميعا أن من الممكن تركيع دولة ما وشعبها.

وقد وقفت إكوادور ضد حملة التشهير التي أطلقتها شركة من هذا القبيل. ففي عام ٢٠١١، أُمرَت شركة شيفرون بدفع مبلغ ١٩ بلايون دولار ردا على دعوى أقامها ٣٠ ٠٠٠ شخص من بلدي تضرروا بسبب التلوث المدمر الذي خلّفته هذه الشركة وراءها في منطقة الأمازون. ولا بد لي من التوضيح أنه لم تكن دولة إكوادور هي التي رفعت الدعوى ضد الشركة، بل كان شعبنا.

ويجب أن نشجب أيضا الإحصاءات الساحقة التي تبيّن كيف تخذل محاكم التحكيم بلدانا مثل بلدي. وللمفارقة فإنها تسلط الضوء على شبكة المصالح المتقاطعة بين الشركات والمحكّمين والمحامين المرتبطين بهذه المحاكم. وفي أمريكا الجنوبية، اتخذنا مبادرات شتى، مثل إنشاء مركز لتسوية المنازعات ضمن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وسيؤدي المركز دورا رئيسيا في إعادة التوازن بين المصالح الوطنية العامة والأرباح الخاصة للشركات المتعددة الجنسيات.

إن بلدي يدين أعمال العنف التي تشهدها سوريا، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، بغض النظر عن مصدرها. ومنذ البداية، قالت إكوادور إن الحل العسكري ليس سبيلا للخروج من الأزمة في سوريا. علينا دائما أن نجابه الصراعات المسلحة منذ البداية، ونقضي على أي تلاعب يسعى إلى تحقيق مصالح خارجية. وينبغي أن نسمح للحلول الشاملة التي تستند إلى القانون الدولي بأن تثمر وتزدهر.

وفي هذا السياق، إن الوضع في سوريا، وهي دولة راسخة تواجه فترة رهيبة، يستحق اهتمامنا الصادق والمستدام. فهناك مئات الآلاف من الأرواح البشرية التي فقدت، وآلاف أخرى تواجه الخطر باستمرار.

وترحب إكوادور بانضمام سوريا مؤخرا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، باعتبار ذلك خطوة إيجابية. ونتطلع إلى نتائج التحقيقات النهائية التي تجريها الأمم المتحدة بشأن جميع المزاعم المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في سوريا، لأنه على أساس تلك النتائج فحسب، يمكن أن يتأكد المجتمع الدولي من تلك المزاعم بما فيه الكفاية وعلى نحو يتصف بالمصداقية.

وبصفة إكوادور عضوا تنفيذيا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، انضمت إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار المتعلق بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. لقد فعلنا

ذلك لأننا اعتقدنا أن القرار يظهر مساعي المجتمع الدولي للحفاظ على السلام، والدفاع عن حياة المواطنين السوريين، والتحرك نحو إيجاد حل سياسي للأزمة.

ونلاحظ أيضا، ونعتبر ذلك هاما جدا، أن قرار مجلس الأمن ينبغي ألاّ تفسره أي دولة كمبرر للعمل الانفرادي الذي ينتهك القانون الدولي، هذا القانون الذي يحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ويدعو إلى احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وكدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ندين استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية من أي طرف كان. كما نكرر التزام الدول بالامتناع عن تقديم أي نوع من الدعم العسكري للجهات الفاعلة من غير الدول.

هذه هي بعض المواضيع التي تسبب لنا قلقا كبيرا. وسوف يكون هناك المزيد الذي يعبّر عنه الآخرون، حتى نتمكن في نهاية المطاف من التطلع إلى العالم بأمل ونستعيد قدرتنا البشرية، بغية أن يبقى إيماننا بما ألهم إنشاء الأمم المتحدة: الحوار من أجل السلام، فضلا عن الديمقراطية، والعدالة، والإدماج، والمساواة كترياق مضاد للحروب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارلوس فيلومينو أغوستينو داس نيفيس، رئيس وفد جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

السيد داس نيفيس (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): باسم جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، البلد الذي أتشرف بتمثيله في أسمى منتدى للدبلوماسية الدولية، حيث لجميع الدول صوت متساو بغض النظر عن الحجم أو الموقع الجغرافي، وحيث تم إنشاؤه نتيجة حاجة ملحة إلى التواصل والحوار بين شعوب العالم، أود أولا أن أهنئ السيد جون آش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. إن خبرته كدبلوماسي تعطينا الثقة بأنه سيدير أعمال الجمعية العامة ببراعة. ونحن نتوقع في الجمعية إجراء مناقشات هامة حول المسائل ذات الاهتمام الأكبر للمجتمع الدولي، إذ نأمل تحقيق توافق في الآراء بشأنها وتحديد أفضل المسارات للتوصل إلى حلول دائمة.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا واحترامنا للأمين العام بان كي – مون على تفانيه وجهوده في تسيير أعمال المنظمة. ونشكر معالي السيد فوك جيريميتش على مساهمته الإيجابية بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

اليوم، للأسف، نحن مضطرون إلى بدء بياننا بالإعراب عن أشد الإدانة للهجوم الإرهابي الدموي الذي وقع في كينيا. إن جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية تتقدم من كينيا شعبا وحكومة ومن أسر الضحايا بأعمق مشاعر الحزن والتضامن.

يبدو أن البيئة الدولية الحالية لم تتغير إلى حد كبير منذ الدورة السابقة. والواقع أن صراعات دموية وأعمال عنف جديدة تندلع بشكل يومي تقريبا في كل مكان، وتكشف عن عمق الخلافات والعداوات التي توجد داخل كل دولة وبين مختلف الدول في مجتمع الأمم على حد سواء.

إن الاختلال الكبير في العلاقات الدولية، وحيف النظام التجاري، والفجوة الهائلة في إمكانية الحصول على السلع الأساسية ومن حيث القيم الثقافية، وحالات التفاوت الصارخة في الحصول على المعلومات والمعرفة فيما بين شعوب كوكبنا، لا تسهم في تحسين الأحوال المعيشية لملايين البشر. وهي، بدلا من ذلك، تؤدي إلى ازدياد النزاعات والتهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين.

وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، كما تفعل كل عام، تؤكد مجددا، وفقا لمبادئها، على رغبتها في أن ترى الأمم المتحدة تضطلع بدور أكثر فعالية في إصلاح أوجه

الاختلال وفي الجهود الرامية إلى القيام بأعمال الوساطة في النزاعات الدولية وتسويتها.

ونرى أنه يجب أن تظل مكافحة الفقر، ومكافحة الظلم وتشجيع المزيد من نشر المعرفة شواغل مستمرة للمنظمة، بغية كفالة تحقيق جميع الشعوب للتنمية المرضية والكرامة، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي الحد من النزاعات وأعمال القتال الشائعة في العالم اليوم.

وفي ذلك السياق، نفذ بلدي إصلاحات سياسية ومؤسسية مكثفة في مختلف المجالات، من أجل انخراط جميع المواطنين في بناء حكم أكثر ديمقراطية وشفافية ومجتمع تشاركي بصورة أكبر، سعيا لإيجاد حلول للمساعدة في مكافحة الفقر. ولم ننس الحاجة إلى تزويد عموم السكان بالحصول السهل على التعليم والرعاية الصحية الأساسية ومياه الشرب المأمونة، فضلا عن الاتصالات الحديثة، باعتبارها وسيلة لزيادة المعرفة وتحسين ظروف المعيشة. وذلك يتطلب بذل جهود هائلة من بلد يحظى بموارد اقتصادية ومالية شحيحة. وهو بالتالي يحتاج إلى المعونة الدولية لتحقيق الاستدامة والأهداف الإنمائية المحددة.

ويهنئ بلدي السيد جون آش ويشيد به على وجاهة وحسن توقيت الموضوع المقترح لدورة الجمعية العامة الحالية – ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ – وهو موضوع لا يزال وجيها بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة التي يواجهها العالم. ولا يزال بلدي على اقتناع قوي بأن تناول ذلك الموضوع الهام بأبعاده المختلفة خلال الدورة الحالية وطوال عام ٢٠١٥ سيشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الإسهام بصورة أكثر فعالية نحو بناء المستقبل الذي ننشده.

وإضافة إلى تحديد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، فإن مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإمعان النظر فيها يمكننا من استكشاف سبل ووسائل بناء مستقبل ينطوي على قدر أكبر من الآمال لدولنا وشعوبنا.

وتعقد الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة في وقت استكملت جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مرحلتين هامتين للمشاورات الشعبية الرامية إلى قيادة البلد في إعادة رسم طريقه نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتمكيننا من تقديم إسهام ايجابي في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥.

والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية وتنمية رأس المال البشري والأمن الغذائي والتغذوي، فضلا عن السلام والطمأنينة والأمن، من المجالات التي لا بد لجمهورية سان تومي وبرينسيبي أن تحسن الأداء فيها في المستقبل القريب، وهي تمثل المتطلبات الأساسية لدفع عجلة التنمية في البلد.

ويرى مواطنو جمهورية سان تومي وبرينسيبي أن أي خطة جديدة للتنمية لا بد أن تقدم إطارا لتوطيد التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية – لا سيما في مجالي التعليم والصحة – فضلا عن إتاحة فرصة لتعزيز المشاركة السياسية الدولية وتبادل الآراء بهدف تحقيق التنمية في سياق سياسي وبيئة اقتصادية يتطوران باستمرار مع ازدياد التحديات العالمية.

لذا نشكر مختلف الشركاء الإنمائيين لجمهورية سان تومي وبرينسيبي على إسهاماتهم القيمة صوب تحقيق أهدافنا.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، ووفقا للمبادئ والأهداف المجسدة في ميثاقها، ما فتئت تُطَالَبُ بالاضطلاع بدور هام في بناء وصون السلام والأمن في العالم باعتبارهما شرطا أساسيا لتعزيز التنمية على النطاق العالمي. ومع ذلك، يتفق الجميع على أنه يجب على المنظمة أن تتكيف مع التحديات الجديدة لهذا العصر. ولا بد أن تصبح هياكلها التشغيلية والوظيفية ديناميكية بصورة أكبر، مع زيادة المرونة لتلبية المطالب المتزايدة للعصر الجديد.

ويجب استكمال الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، وتحث جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على الإسراع بتلك العملية. ونرى أن إجراء إصلاح واسع وتوافقي للأمم المتحدة سيؤدي إلى زيادة مرونة المنظمة وطابعها التمثيلي وفعاليتها وقدراتها وشرعيتها التي تحتاج إليها لمواصلة ضمان السلام والأمن والتنمية لجميع أعضائها.

وللأسف، لا يتناقص عدد النزاعات الدموية التي يبدو أنها تنتشر في كل مكان تقريبا وتنشب حيث لا يتوقع اندلاعها. وسواء كان سببها الخصومات الاجتماعية الناجمة عن سوء توزيع الثروة أو عن التعصب العرقي والديني، فإنها في الواقع مستمرة.

ولم يحرز أي تقدم يذكر في تسوية النزاع المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالرغم من الجهود المحمودة التي بذلها المجتمع الدولي – وتحديدا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – صوب إيجاد حل يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ولذلك، لا يسعنا سوى أن نناشد البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إبداء أشكال التعاون البناء والثقة في علاقاتها.

ونشيد بالتقدم المحرز في غينيا – بيساو بعد المبادرات العديدة التي اتخذها المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. ونهنئ ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في غينيا – بيساو على جهودهما بصفتهما يقومان بالوساطة في البلد، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين. وهيأت تلك الجهود الظروف المفضية إلى تشجيع إحراز المزيد من التقدم في تحقيق الاستقرار في البلد وإعداده للانتخابات العامة وفي عودة البلد إلى الحياة الطبيعية الدستورية والديمقراطية – وهو الأمل العميق لشعب البلد.

ويعول بلدي بشكل جدي على عملية تحقيق الاستقرار ويناشد جميع الأطراف المعنية بذل قصارى جهدها لتحقيق الأهداف المحددة. وبالتنسيق مع الدول الأخرى الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، سنواصل بذل كل الجهود للإسهام في إنجاح تلك العملية لكي يعود السلام والسعادة إلى شعب الدولة الشقيقة.

ويبدو أن مالي، وهي بلد آخر عانى من حرب بين الأشقاء، وصلت في النهاية إلى مرحلة تدعو إلى التشجيع، إذ أنها أجرت مؤخرا انتخابات رئاسية قبلت نتائجها على نحو سلمي وشامل. ونهنئ الرئيس الجديد ونأمل أن يتمكن من إيجاد أفضل سبيل نحو صون السلام والحوار الشامل فيما بين جميع مواطني مالي.

وتمر جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الحالي بإحدى أسوأ اللحظات في تاريخها. وفعلا، لاحظنا ارتكاب أعمال همجية هناك، مثل ممارسات الإعدام بإجراءات موجزة والنهب الواسع النطاق وانهيار الخدمات العامة. وترى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أن الحالة الإنسانية مأساوية بالفعل، وهي بالتالي تتطلب اتخاذ إجراء قوي وعاجل. ولذلك، فإن جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، بدافع من شعورنا بالقلق حيال معاناة الشعب المنكوب في الدولة الشقيقة، تناشد المجتمع الدولي قاطبة التدخل بصورة أقوى للتخفيف من معاناة هذا الشعب والمحافظة على سيادته الوطنية ومساعدة الأطراف الفاعلة الوطنية على تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

وتستدعي مسألة الصحراء الغربية التي طال أمدها أن نوليها اهتمامنا وتتطلب انخراط الجميع في البحث عن حل نهائي لعملية المفاوضات الطويلة. ولذلك نرحب مع شعور بالارتياح بالاستعداد الذي أبدته الحكومة المغربية لدعم جهود المجتمع الدولي بغية التوصل إلى حل سياسي ومقبول بصورة متبادلة عن طريق التفاوض، وتشجيع الطرفين على العودة إلى عملية المفاوضات.

ويتركّز اهتمامنا حاليا على مسألة القرصنة في خليج غينيا، التي تؤثر بشكل كبير على سلامة الملاحة وقد تزعزع استقرار بلدان المنطقة. ومن شأن ذلك أن يمنعها من الاستفادة من مواردها الطبيعية، ممّا يسبّب أذى كبيرا لسكانها. وحجم المياه الإقليمية لساو تومي وبرينسيبي يعادل ١٥٠ ضعفا لحجم يابستنا. لذا، يساورنا قلق شديد حيال مخاطر أعمال القرصنة المنتشرة في خليج غينيا. ومؤخرا، عقد رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشكل لجنة خليج غينيا، التي نسعى إلى توسيعها، مؤتمر قمة لاعتماد تدابير هدفها مكافحة هذا البلاء. لكن عملنا الصارم في هذا الصدد لن يكون ناجحا إلاّ إذا استطعنا أن نعوّل على جهود المجتمع الدولي بأسره.

إنّ خليج غينيا نقطة مرجعية في مسارات الملاحة التي تربط نصف الكرة الشمالي بنصفها الجنوبي، فضلا عن مناطق اقتصادية هامة أخرى في العالم. وحمايته جديرة باهتمام الجميع. ومكافحة القرصنة تستدعي تهيئة أجواء مؤاتية للأمن العالمي. وبما أنّ القرصنة مرتبطة عادة بالجرائم عبر الوطنية مثل تجارة الأسلحة والمخدرات والأشخاص، التي تُدينها ساو تومي وبرينسيبي بشدة، فقد انضمّ بلدي إلى دول أخرى في المنطقة لمكافحة تلك الأنشطة، واتخذ خطوات على المستوى الوطني تجعل استخدام أرضنا بقصد غسل الأموال، أو تمويل أعمال غير مشروعة أو إجرامية أخرى، أكثر صعوبة.

وعلى صعيد النزاع الدموي الذي يجتاح سوريا ويسبب مأساة إنسانية واسعة النطاق، تُدين جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا لجميع الاتفاقات الدولية. كما نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتطورات الحاصلة مؤخرا

نحو تفكيك ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية، ونحث كلا طرفي النزاع والمجتمع الدولي على التوصل إلى تسوية تُفضي إلى وقف الأعمال العدائية، بما يمهّد الطريق لحوار مفتوح ومفاوضات في إطار متعدد الأطراف يهدف إلى حل سياسي لإرساء سلام دائم.

وبالنسبة إلى المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، نناشد بإلحاح إسرائيل وفلسطين كلتيهما على التحرك نحو حل خلافاتهما بالحوار، استنادا إلى احترام سلامة دولة إسرائيل وحقّ دولة فلسطينية في الوجود.

ولجمهورية كوبا التي نرحب بإصلاحاتها الداخلية، الحق في اختيار مسارها بحرية، بدون أية قيود يفرضها الحظر الذي يعاقب تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، مع تداعيات خطيرة على سكان البلد.

وإننا ننوّه أيضا بجوّ الحوار البنّاء بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية، الذي يوجّه إشارة إيجابية إلى أنّ التوترات تنحسر في المنطقة، وهذا ما نحبّذه ونشجعه. ويتعيّن على كلا الطرفين بمحاذاة مضيق فورموزا العمل سلميا للتوصل إلى اتفاق حول تطبيع علاقاتهما. ونحن من جهتنا سنواصل دعم دمج تايوان في المنظمات الدولية.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بالمساهمة مع الأمم المتحدة في حل سلمي وتفاوضي للنزاعات الدولية، ونأمل بترجمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى برامج يمكنها المساهمة في تحسين الظروف المعيشية لجميع الشعوب المقيمة على كوكبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إب بيترسون، رئيس وفد الدانمرك.

السيد بيترسون (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): في القرن الحادي والعشرين، بدأت الفوارق القديمة بين الشمال والجنوب، بين البلدان متقدّمة النمو والبلدان النامية، تفقد معناها. ونحن نشهد تحوُّلات هامة في التوازن الجغرافي السياسي، وفي القوى السكانية المحرِّكة، وفي النفوذ الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

وكما وُثِّق في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لهذا العام، فإنّ بلدانا نامية عديدة تشهد نموا اقتصاديا أسرع. والاقتصادات الناشئة تُنتج الآن معظم سلع العالم وخدماته، وثلاثة أرباع النمو الاقتصادي في العالم تعتمد على حيويتها.

إنّ الاقتصادات الناشئة والبلدان متوسطة الدخل جزء هام من إعادة صياغة الاقتصاد العالمي اليوم. وفي كوكب مُعَوْلَم، حيث التحوُّلات المثيرة في السلطة والنفوذ، بات وجود أمم متحدة قوية أكثر أهمية من أي وقت مضى. فنحن بحاجة إلى الأمم المتحدة بمشروعيتها الفريدة وعضويتها العالمية. إننا بحاجة إلى أمم متحدة يمكنها أن تسهم في التصدي للتحديات العالمية بحلول مشتركة. ونحتاج إلى أمم متحدة تجسِّد المشهد السياسي المتغير، بما في ذلك عبْر مجلس أمن تمّ إصلاحه. والأهم هو أننا بحاجة إلى أمم متحدة يمكنها المساهمة في الوساطة، ومنع نشوب النزاعات المسلحة وحلها. ولكي تكون الأمم المتحدة قادرة على المساهمة بفعالية في حل النزاعات المسلحة، من الأساسي أن يُظهر مجلس الأمن قيادة ويُثبِت أنه يستطيع الوفاء بمقصده ومسؤوليته الرئيسيين في التعاون لحلّ الأزمات الدولية وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

إنّ العدد الإجمالي للأشخاص الذين اقتلعهم الصراع أو الاضطهاد يقارب اليوم ٤٥ مليون نسمة، وهو أعلى معدل في ١٨ عاما. وهذا يبيِّن المعاناة الإنسانية وتكاليف النزاعات، التي يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمنعها وحلها. والنهج المتكامل للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام وحفظ السلام ومنع الفظائع أساسي. وعلاج النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار هو الاستثمار في الهياكل الديمقراطية التي تحمي المدنيين وحقوقهم الإنسانية وتُسهم في التقدم الاجتماعي – الاقتصادي. وفي السنوات القليلة الماضية، أدرج مجلس الأمن بشكل متزايد سيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية المدنيين في ولاياته المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وهذا تطور مشجِّع تدعمه الدانمرك دعما كاملا.

وتتّفق الدانمرك مع الأمين العام على أنّ بناء المجتمعات المنيعة أمام جرائم الفظائع يزيد احتمالات السلام والاستقرار الدائمين. فالمعاناة الإنسانية غير المقبولة في سوريا تذكير مأساوي بالعواقب حين لا يُتَّخذ إجراء مبكّر لمنع وقوع تلك الجرائم. والنهوض بالمسؤولية الرئيسية للدول عن حماية سكانها ينبغي أن يكون شاغلا لدى جميع الحكومات. فالمسؤولية عن الحماية منسجمة مع الالتزامات القائمة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، التي تُلزم جميع الدول. وتدعو الدانمرك الدول الأعضاء إلى الانضمام

إلى الشبكة العالمية لمراكز تنسيق المسؤولية عن الحماية، التي تسعى إلى دمج منع ارتكاب الفظائع في السياسات الوطنية، والمشاركة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الأخرى بغية بناء القدرات والتعاون قبل نشوب الأزمات والنزاعات.

وفي الوقت نفسه، يتعيّن علينا ضمان المساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الفظائع السابقة. إذ يجب سَوق مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. ومع أنّ مجلس الأمن اتَّخذ يوم الجمعة الماضي خطوة هامة لمعالجة الأزمة في سوريا، فإنّ الدانمرك تؤكد دعوتها المجلس إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إنّ العنف الجنسي أحد أكثر المظالم إلحاحا في العالم اليوم، وهو غالبا أحد أكثرها إهمالا. فعلينا مكافحته بصفته أحد أساليب الحرب. وبالمثل، يجب أن نعزز مشاركة المرأة في بناء السلام وفي الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وتعتقد الدانمرك اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن بلوغ سلام دائم بدون المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

ويبقى بناء السلام المستدام والاستقرار طويل الأمد واحدا من أصعب التحديات أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة. لكنّ الاستثمار فيه يستحق السعي بجدارة. وعلينا أن ندعم الاستراتيجيات الانتقالية التي تقودها وتمتلكها البلدان في شقّ المسارات نحو المجتمعات الحصينة. فالنزاع والعنف يتركان آثارا تدميرية على التنمية. والحالة المعقدة في الدول الهشّة قد تشكّل أكبر تحدٍّ لمكافحة الفقر، لأنّ الدول الهشة منخفضة الدخل هي تلك الأكثر بعدا عن المسار الصحيح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، من الأساسي أن تجسد على النحو الواجب الأدوار المحورية لبناء الدول وبناء السلام في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

إنّ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، بقيادة بلدان مجموعة السبعة زائدا واحدا، تعرض أهداف بناء السلام وبناء الدول، التي تستدعي جهدا عالميا لتعزيز أمن الشعوب، والحد من العنف، وزيادة وصول الناس إلى العدالة، وتوليد العمالة وتحسين وسائل العيش. وإننا ندعو إلى أن تصبح الخبرات والدروس المستفادة من الخطة الجديدة مصدر إلهام للمناقشات بشأن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن عملية وضع الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تؤدي إلى إطار عالمي واحد مع مجموعة من الأهداف التي يمكن أن توحد العالم في جهد قوي لاستئصال شأفة الفقر المدقع، وتعزيز التنمية المستدامة وضمان حق جميع الشعوب في حياة أفضل. وترحب الدانمرك بالوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (القرار ٣/٦٨)، الذي اتُخذ في الأسبوع الماضي، والذي يوفر خطوة أولى هامة نحو تلك الرؤية.

في الوقت نفسه، لا بد من التركيز بوضوح على العمل غير المنجز من الأهداف الإنمائية للألفية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن ينصب التركيز على إنهاء الفقر المدقع في جيل واحد، بينما يجري تعزيز التنمية المستدامة بجميع أبعادها. ويجب ألا يُحذف من الخطة تمكين النساء والفتيات وحصولهن على الخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم. وعلى النقيض من ذلك، علينا أن نلتزم بفعل المزيد لسد تلك الفجوات.

إن الدانمرك ملتزمة بتحمل نصيبها من المسؤولية الجماعية. ففي عام ٢٠١٢، قدمت الدانمرك ٠,٨٣ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على شكل مساعدة إنمائية رسمية، وتعمل على تحقيق الهدف الدولي المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة منذ ١٩٧٨. كذلك، نعزز من جهودنا للعمل في شراكة مع قطاع الأعمال التجارية الخاصة والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول لزيادة الاستثمارات في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

كما أبرز أيضا الأمين العام والفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في تقاريرهما، فأن أي إطار متماسك لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يترسخ بشدة في حقوق الإنسان بوصفها قيما عالمية وعوامل مساعدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولا بد لهذا الإطار من أن يرتكز على المبادئ الجوهرية التي تقوي إطار حقوق الإنسان الدولي، وبالتحديد المشاركة، والمساءلة، والشفافية وعدم التمييز. ولا بد له من أن يتطرق إلى حقوق الإنسان في جميع المجموعات في مجتمعاتنا، وأن يولي اهتماماً خاصاً لحقوق الشعوب الأصلية.

إننا نتراجع عندما يتعلق الأمر بالإجحاف داخل البلدان حيث نرى الفجوة تتسع بين الأغنياء والفقراء من الناس. وأن ١,٢ بليون نسمة من أفقر الناس لا يشكلون إلا واحد في المائة من الاستهلاك العالمي، بينما أغنى بليون شخص من الناس في العالم يستهلكون ٧٢ في المائة. لا بد من التطرق للإجحافات وأسبابها الضمنية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ليتم

بفعالية القضاء على الفقر المدقع وتدعيم التقدم الاجتماعي والاقتصادي والحيلولة دون عدم الاستقرار.

إن التمييز على أساس نوع الجنس، بما في ذلك حرمان النساء والفتيات من حقوقهن، لا يزال أكبر سبب لتفشي الظلم في عالمنا اليوم. وبالنسبة للدانمرك من الحيوي أن تتجسد المساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وقد تم التشديد على ذلك أيضاً في تقرير الفريق الرفيع المستوى.

إن سياسة الاقتصاد الكلي جوهرية في التصدي لجوانب الظلم. فالتقدم الاجتماعي والاقتصادي المنصف والتوزيع العادل للموارد عنصران هامان للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

إن الدليل العلمي، كما قدمه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، يوضح بأن تغير المناخ قد أصبح عاملاً مضاعفاً للخطر. وأن مزيداً من الكوارث الطبيعية المتكررة تؤثر في أضعف الناس وتضيف طبقة أخرى من الضعف والإجحاف وعدم الاستقرار. إن الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين يزيدان الضغوط على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. وتشكل اليوم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نسبة تزيد على ٤٦ في المائة عن المستوى الذي كانت تشكله في عام ١٩٩٠. يتعين على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تعمل على تعزيز تكنولوجيات ابتكارية وحلول جديدة للشح في المياه والمواد الغذائية والطاقة، والتصحر وانبعاثات الكربون العالية. وعلينا أن ندفع سوياً بعملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

إن النمو الأخضر لازم إذا ما أردنا أن نتعامل بفعالية مع زيادة الطلب على الموارد في السنوات المقبلة التي تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ سنة في الوقت الذي يتزايد فيه سكان العالم. والنمو الأخضر يوفر فرصاً للجميع، ولا يضع العراقيل للبعض. إن الحصول على موارد الطاقة والمياه وإدارتها عنصران هامان. ولا يمكن للحكومات أن تفعل ذلك وحدها. ونحتاج إلى مشاركة نشطة وشراكة وثيقة مع القطاع الخاص، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية، والمؤسسات الخاصة، والمجتمع المدني والمؤسسات العامة.

نرحب بدعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر قمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ سيعمل على الحفاظ على الزخم الذي تحقق في مفاوضات المناخ. ومن الحيوي وضع خطة دولية طموحة لمواجهة آثار تغير المناخ. وهدف الدانمرك في سياسة الطاقة في الأجل الطويل واضح، أي بحلول عام ٢٠٥٠ يجب الحصول على جميع إمدادات الطاقة لدينا من الطاقة المتجددة. والدانمرك على أهبة الاستعداد لدعم خطة عالمية ترمي إلى تخفيض الاحترار العالمي درجتين مئويتين. ومساهمتنا في مبادرة الأمين العام ”توفير الطاقة المستدامة للجميع“ جزء من ذلك الدعم، بما في ذلك إقامة مركز لكفاءة استخدام الطاقة في مدينة الأمم المتحدة الجديدة في كوبنهاغن. وستعمل الدنمارك أيضاً من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية طموحة وعملية تصدر عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سينعقد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

أما على الصعيد القُطري، فتدعم الدانمرك الأمم المتحدة لتستطيع إلهام التغيير والتوصل إلى نتائج محددة تفيد القطاعات السكانية، وتعزز ثقتها في العمليات السياسية وتمهد الطريق لتحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

ندين العنف العشوائي الذي نشهده في سوريا. فهو لا يلحق الأذى بالمدنيين فقط بطريقة مأساوية للغاية، بل يقوض أيضاً الاستقرار الإقليمي برمته. ومع وجود العنف في سوريا، نواجه أزمة إنسانية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. في الشهر الماضي شهد العالم تصعيداً آخر للصراع تمثل في الهجوم الكيميائي الرهيب على منطقة الغوطة. وتدين الدانمرك بشدة جميع استخدامات الأسلحة الكيميائية ونحن مقتنعون بأن الأمر

يقتضي رداً دولياً قوياً. ومن الحيوي تقديم المسؤولين عن ذلك الانتهاك الجسيم للقانون الدولي إلى العدالة والقيام بفعالية بمنع أي استخدام للأسلحة الكيميائية في المستقبل.

منذ بداية المأساة في سوريا، شددت الدانمرك على ضرورة التوصل إلى حل سياسي لإنهاء المعاناة الإنسانية. ورحبنا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. وما برحت الدانمرك تؤيد تأييداً قوياً الجهود المبذولة من أجل عقد مؤتمر ”جنيف الثاني“.

أما في مصر، فقد تردت الحالة الهشة بالفعل بدرجة كبيرة في الشهور الماضية، حيث وقعت خلالها أحداث مأساوية أدت إلى وقوع خسائر فادحة في أرواح المدنيين. ولا بد من استعادة الديمقراطية والحوار. ولا يمكن أن يتحقق التقدم في مصر إلا من خلال عملية سلمية وشاملة. ولا تزال أمامنا تحديات عديدة فيما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق للعودة إلى حكم ديمقراطي ومدني في مصر. ونحث السلطات المصرية على قبول تأييد المجتمع الدولي لتلك العملية. وبوسع الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في دعم احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

لا يزال التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط هاماً جداً لتحسين الاستقرار الإقليمي. ترحب الدانمرك بمبادرة الولايات المتحدة الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة. ويتعين على جميع الأطراف الآن اغتنام الفرصة لإحلال السلام والعمل على نحو بناء من أجل التوصل إلى حل مستدام على أساس قيام دولتين.

أما في أفغانستان، فنرحب بالعملية المفضية إلى الملكية الوطنية الكاملة، وهي عملية تعتبر حيوية لمستقبل البلد في الأجل الطويل. والسلطات الأفغانية تتولى مسؤولية أكبر عن الأمن والمؤسسات. غير أنه توجد حاجة واضحة إلى مواصلة الالتزام السياسي القوي من جانب المجتمع الدولي لكي تنجح أفغانستان في تحقيق ذلك الهدف. ويجب على حكومة أفغانستان وشركائها الدوليين الوفاء بإعلان طوكيو الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان. وستظل الدانمرك شريكاً قوياً لأفغانستان وهي تسير على دربها المفضي إلى الديمقراطية وتحسين سبُل العيش فيها. أما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في إدارتها لعملية الانتقال، بما في ذلك العمليات الانتخابية الوشيكة، فهي جوهرية الآن وستكون كذلك في السنوات المقبلة.

واجه السلام والأمن في منطقة الساحل تحدياً ناشئا من التطرف العنيف ومن وجود المجموعات المسلحة وتوسيع نطاق الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وزيادة الضغوط البيئية وضغوط تغير المناخ مما يعرض للخطر المكاسب الإنمائية. وتؤيد الدانمرك تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل. وينبغي إيلاء أهمية تأثير المجتمع المدني على عملية صنع القرار على الصعيد الوطني والدولي في جميع أرجاء الساحل من حيث توطيد وترسيخ عملية تثبيت الاستقرار الجارية وجهود السلام.

إن الدانمرك بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود في مالي وفي منطقة الساحل لتيسير المصالحة من خلال الحوار الشامل والانخراط النشط في المجتمع المدني. ونؤيد أيضاً بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بوصفها بعثة حفظ سلام قوية تابعة للأمم المتحدة.

إن اتفاق الخطة الجديدة المتعلق بالصومال سيكون بالغ الأهمية في عملية المصالحة وبناء السلام وسيضع الأولويات للسنوات الثلاث المقبلة. ومن المهم التطرق إلى مسألة السلم والتنمية بطريقة متكاملة وقطع التزام مشترك لبلورة ومتابعة الاتفاق المتعلق بالصومال.

ونرحب بالاستخدام الصريح في الميثاق للأهداف المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة من ميثاق الاتفاق الجديد من أجل الصومال، وبملكية الصومال القوية لتنفيذ مبادئ الاتفاق الجديد.

وأحدثت التجارة الدولية غير المنظمة وغير المسؤولة بالأسلحة آثارا مدمرة. وفي وقت سابق هذا العام، صنعت الجمعية العامة التاريخ باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وتؤيد الدانمرك بدء النفاذ العاجل للمعاهدة وتنفيذها الفعال. والدانمرك ملتزمة بمساعدة الدول، بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

ومرة أخرى نناشد إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتثال للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تسوية مسألة البرامج النووي الإيراني.

وتزداد أهمية الأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى في وقت تقوم حاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف والقوي للتصدي للتحديات العالمية التي تتجاوز الحدود الوطنية. ولا يمكن لأي بلد أن يجابه تلك التحديات بمفرده. ومن منظور الدانمرك باعتبارها دولة صغيرة، بوسع الأمم المتحدة وينبغي لها أن تلهم التغيير وان تساعد الدول على اتخاذ إجراءات حينما نمضي قدما نحو عام ٢٠١٥ وما بعده.

خطاب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الشؤون العامة وشؤون يهود الشتات في دولة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الشؤون العامة وشؤون يهود الشتات في دولة إسرائيل.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الشؤون العامة وشؤون يهود الشتات في دولة إسرائيل، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الشؤون العامة وشؤون يهود الشتات في دولة إسرائيل، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد نتنياهو (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بشرف وتميز عميقين إذ أقف هنا أمام الجمعية العامة اليوم ممثلا لمواطني دولة إسرائيل. ونحن شعب قديم. ويعود تاريخنا إلى ٤٠٠٠ عام تقريبا – إلى إبراهيم وإسحق ويعقوب. وارتحلنا عبر الأزمان. وتغلبنا على أكبر الشدائد. وأعدنا إنشاء دولتنا ذات السيادة في وطن أجدادنا، أرض إسرائيل. وعلمتنا ملحمة الشعب اليهودي عبر الزمن شيئين هما: ألا نفقد الأمل إطلاقا وأن نبقى متيقظين دوما. فالأمل يرسم طريق المستقبل، واليقظة تحمي هذا الطريق.

واليوم يتعرض أملنا في المستقبل لتحدي إيران المسلحة نوويا التي تسعى لتدميرنا. ولكني أريد للأعضاء أن يعلموا بان الحال لم يكن دائما كذلك. فقبل ٥٠٠ ٢ عام، أنهى الملك الفارسي العظيم سايروس المنفى البابلي للشعب اليهودي. وأصدر مرسوما شهيرا أعلن فيه حق اليهود في العودة إلى أرض إسرائيل وإعادة بناء الهيكل اليهودي في القدس. وذلك مرسوم فارسي، وبذلك بدأت الصداقة التاريخية بين اليهود والفرس التي استمرت حتى العصر الحديث.

ولكن، في عام ١٩٧٩، حاول نظام راديكالي في طهران القضاء على تلك الصداقة. ومثلما كان مشغولا بسحق آمال الشعب الفارسي من أجل الديمقراطية، فانه أيضا قاد هتافات محمومة تنادي بـ”الموت لإسرائيل!“. ومنذ ذلك الوقت، جاء الرؤساء ومضوا. وأعتبر بعض الرؤساء معتدلين، وأعتبر

آخرون متشددين. ولكنهم جميعا خدموا نفس تلك العقيدة التي لا ترحم، ونفس ذلك النظام الذي لا يرحم – تلك العقيدة التي تعتنقها وتقوم بإنفاذها السلطة الحقيقية في إيران، الديكتاتور المعروف في إيران بالمرشد الأعلى، أولا آية الله الخميني وفي الوقت الحالي آية الله خامنئي.

إن الرئيس روحاني، شأنه شأن الرؤساء الذين سبقوه، خادم مخلص للنظام. ولم يكن سوى واحدا من ستة مرشحين سمح لهم النظام بالترشح لشغل المنصب. ورفض ٧٠٠ مرشح آخر تقريبا. ما الذي جعله مقبولا؟ كان روحاني يتولى رئاسة المجلس الأعلى للأمن الوطني في إيران من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠٣. وخلال ذلك الوقت، قتل عملاء النظام قادة المعارضة بإطلاق النار عليهم في مطعم في برلين. وقتلوا ٨٥ شخصا في مركز يهودي للخدمات الاجتماعية في بوينس أيرس. وقتلوا ١٩ جنديا أمريكيا بتفجير أبراج الخبر في المملكة العربية السعودية. فهل يراد لنا أن نصدق أن روحاني، مستشار شؤون الأمن الوطني لإيران في ذلك الوقت، لا يعرف أي شيء عن تلك الهجمات؟ فهو بطبيعة الحال كان يعلم – تماما كما كان رؤساء الأجهزة الأمنية في إيران قبل ٣٠ عاما يعلمون بالتفجيرات التي وقعت في بيروت وقتلت ٢٤١ من مشاة البحرية الأمريكيين و ٥٨ من المظليين الفرنسيين.

إن روحاني كان أيضا كبير المفاوضين بشأن البرنامج النووي لإيران بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وكان العقل المدبر للاستراتيجية التي مكنت إيران من تعزيز برنامجها للأسلحة النووية خلف ستار من دخان الانخراط الدبلوماسي والخطاب الملطف للغاية. وأعلم أن روحاني لا يبدو مثل أحمدي نجاد. ولكن حينما يتعلق الأمر ببرنامج إيران للأسلحة النووية، فان الفرق الوحيد بينهما هو: أن أحمد نجاد كان ذئبا في ثياب الذئب، أما روحاني فهو ذئب في ثياب الحمل – ذئب يعتقد أن بوسعه حجب الرؤية عن أعين المجتمع الدولي.

وشأني شأن الجميع، وددت لو كان بوسعي أن أصدق أقوال روحاني، ولكن علينا أن نركز على أفعال إيران. والأمر المذهل للغاية هو التناقض الصارخ – ذلك التناقض غير الاعتيادي بين أقوال روحاني وأفعال إيران. فقد وقف روحاني على هذه المنصة ذاتها الأسبوع الماضي وأثنى على ديمقراطية إيران (انظر A/68/PV.6). قال الديمقراطية الإيرانية. ولكن النظام الذي يمثله ينفذ الإعدام على المعارضين السياسيين بالمئات ويودعهم السجون بالآلاف. وتكلم روحاني عن ”المأساة الإنسانية في سوريا“. بيد أن إيران تشارك بصورة مباشرة في قتل الأسد وذبحه لعشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في سوريا، وذلك النظام يساند نظاما سوريا استخدم من فوره الأسلحة الكيميائية ضد شعبه بالذات. وأدان روحاني ”الآفة العنيفة“ للإرهاب. بيد انه في الأعوام الثلاثة الماضية وحدها أمرت إيران بشن هجمات إرهابية في ٢٥ مدينة في خمس قارات أو خططت لهذه الهجمات أو ارتكبتها. وأدان روحاني ”محاولات تغيير التوازن الإقليمي عن طريق الوكلاء“. بيد أن إيران تنشط في زعزعة استقرار لبنان واليمن والبحرين والعديد من بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

وروحاني يعد بـ ”المشاركة البناءة مع البلدان الاخرى“. غير أن عملاء إيرانيين حاولوا قبل عامين اغتيال سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن، العاصمة. وقبل ثلاثة أسابيع فقط، أُلقي القبض على عميل إيراني أثناء محاولته جمع معلومات من أجل هجمات محتملة على السفارة الأمريكية في تل أبيب. يا لها من مشاركة بناءة!

وأتمنى لو أن دعوة روحاني للانضمام إلى مبادرته المسماة ”WAVE“ – العالم ضد العنف والتطرف – قد حركت وجداني. ولكن الأمواج الوحيدة التي ولدتها إيران خلال السنوات الثلاثين الماضية هي أمواج العنف والإرهاب التي صبتها على المنطقة والعالم بأسره. وأتمنى لو كان بوسعي أن

أصدق روحاني، ولكنني لا أستطيع لأن الحقائق تستعصي على الطمس. والحقائق هي أن سجل إيران الوحشي يتعارض بشكل صريح مع خطاب روحاني المُطيب للخواطر. وفي يوم الجمعة الماضي، أكد لنا روحاني أن إيران، في سياق تنفيذ برنامجها النووي، ”لم تتعمد الخداع والسرية مطلقا“. ألم تتعمد الخداع والسرية مطلقا؟

ففي عام ٢٠٠٢، ضُبطت إيران متلبسة ببناء مرفق تحت الأرض للطرد المركزي في ناتانز. وفي عام ٢٠٠٩، ضُبطت إيران متلبسة مرة أخرى ببناء مرفق نووي ضخم لتخصيب اليورانيوم بباطن الأرض في جبل بالقرب من مدينة قم. وروحاني يقول لنا إنه لا داعي للقلق. ويؤكد لنا أن كل ذلك ليس المقصود منه صنع أسلحة نووية. هل يوجد هنا من يصدق هذا؟ إذا كان الأمر كذلك، فإليكم بعض الأسئلة التي ينبغي طرحها.

ما الداعي لأن يرغب بلد يدعي أنه لا يريد سوى طاقة نووية سلمية في بناء مرافق تخصيب خفية تحت الأرض؟ وما الداعي لأن يستثمر بلد لديه احتياطات هائلة من مصادر الطاقة الطبيعية بلايين الدولارات في تطوير الطاقة النووية؟ وما الداعي لأن يستمر بلد ينوي فحسب أن يكون لديه برامج نووية مدنية في تحدي قرارات مجلس الأمن المتعددة وتحمل تكاليف الجزاءات القاسية المفروضة على اقتصاده؟ وما الداعي لأن يستحدث بلد لديه برنامج نووي سلمي قذائف تسيارية عابرة للقارات يتمثل الغرض الوحيد منها في إيصال الرؤوس الحربية النووية؟ فالمرء لا يبني هذه القذائف لنقل مادة تي. إن. تي. المتفجرة لمسافة الآف الأميال. والمرء يبنيها لغرض واحد: حمل رؤوس حربية نووية. وإيران تبني حاليا قذائف تسيارية عابرة للقارات، تقول الولايات المتحدة إن مداها يمكن أن يصل إلى هذه المدينة خلال ثلاث أو أربع سنوات.

ما الداعي لأن يفعلوا كل هذا؟ الإجابة بسيطة. إن إيران لا تبني برنامجا نوويا سلميا. فإيران تستحدث أسلحة نووية. وفي العام الماضي وحده، خصبت إيران ثلاثة أطنان من اليورانيوم بنسبة ٣,٥ في المائة وضاعفت مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ المائة وأضافت الآلاف من أجهزة الطرد المركزي الجديدة، بما في ذلك أجهزة طرد مركزي متقدمة. كما واصلت العمل في مفاعل يستعمل الماء الثقيل في آراك من أجل أن يكون أمامها طريق آخر لصنع القنبلة – مسار البلوتونيوم. ومنذ انتخاب روحاني – وأنا أؤكد على هذا – استمرت هذه الجهود الواسعة والمحمومة بلا هوادة.

مرافق نووية تحت الأرض؟ مفاعلات تستعمل الماء الثقيل؟ أجهزة طرد مركزي متقدمة؟ قذائف تسيارية عابرة للقارات؟ ليست هناك صعوبة في العثور على أدلة على أن إيران لديها برنامج أسلحة نووية؛ بل إن الصعوبة في العثور على أدلة على أن إيران ليس لديها برنامج أسلحة نووية. وفي العام الماضي، عندما تكلمت هنا في الأمم المتحدة (انظر A/67/PV.12)، رسمت خطا أحمر. وإيران حريصة جدا على عدم تجاوز هذا الخط. ولكن إيران تجهز نفسها لعبور هذا الخط بأقصى سرعة في المستقبل وفي الوقت الذي تختاره. وإيران تريد أن تكون في وضع يمكنها من الاندفاع نحو بناء قنابل نووية قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من اكتشاف ذلك، ناهيك عن منعه. غير أن إيران تواجه مشكلة كبيرة. وتتلخص هذه المشكلة في كلمة واحدة: الجزاءات.

لقد حاججت لسنوات طوال، بما في ذلك من على هذا المنبر، بأن السبيل الوحيد لمنع إيران بصورة سلمية من استحداث أسلحة نووية هو الجمع بين الجزاءات الصارمة وتهديد عسكري ذي مصداقية. وهذه السياسة تؤتي ثمارها اليوم. وبفضل جهود كثير من البلدان، والعديد منها ممثل هنا، وتحت قيادة الولايات المتحدة، ألحقت الجزاءات الصارمة خسائر فادحة بالاقتصاد الإيراني. فقد انخفضت عائدات النفط. وهبطت قيمة العملة هبوطا حادا. والمصارف تكابد مشقة كبيرة لتحويل الأموال. ونتيجة لذلك، يتعرض النظام لضغط شديد من الشعب الإيراني للسعي إلى رفع الجزاءات.

وهذا هو سبب انتخاب روحاني في المقام الأول. وهذا هو السبب في أنه شن حملته الدعائية التي يعتمد فيها على جاذبيته الشخصية. فهو يريد بالتأكيد الوصول إلى رفع الجزاءات، وأنا أؤكد للجمعية ذلك، لكنه لا يريد أن يتخلى عن برنامج إيران للأسلحة النووية في المقابل.

وهذه هي الاستراتيجية لتحقيق ذلك: أولا، ابتسم كثيرا. فالابتسام لا يضر أبدا. وثانيا، تشدق بالكلمات حول السلام والديمقراطية والتسامح. وثالثا، قدم تنازلات لا جدوى من ورائها في مقابل رفع الجزاءات. ورابعا، وهو الأهم، تأكد من أن إيران تحتفظ بمواد نووية كافية وبنية تحتية نووية كافية لتندفع نحو بناء القنبلة في الوقت الذي تختاره لفعل ذلك. لماذا يعتقد روحاني أن بوسعه أن يفلت من العقاب؟ إنه خداع واحتيال. لماذا يعتقد روحاني أن بوسعه أن يفلت من العقاب؟ لأنه أفلت من العقاب من قبل. ولأن استراتيجيته القائمة على الإكثار من الكلام والإقلال من العمل نجحت بالنسبة له في الماضي. بل أنه يتفاخر بذلك. وهذا ما قاله في كتابه الصادر في عام ٢٠١١ عن الفترة التي قضاها في منصب كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين: ”بينما كنا نتكلم مع الأوروبيين في طهران، كنا نركب معدات في أصفهان“. ولمن لا يعرفون هنا، فإن مرفق أصفهان جزء لا يتجزأ من برنامج إيران للأسلحة النووية. فهو المكان الذي يجري فيه تحويل خام اليورانيوم المسمى الكعكة الصفراء إلى شكل قابل للتخصيب. وتفاخر روحاني قائلا: ”بتهيئة بيئة هادئة، تمكنا من إنجاز العمل في أصفهان“. لقد خدع العالم مرة، ويظن الآن أن بوسعه خداعه مرة أخرى. فروحاني يعتقد أنه يمكنه إعداد كعكته الصفراء وأكلها أيضا.

ولديه سبب آخر يجعله يعتقد أن بوسعه الإفلات من العقاب، وهذا السبب يُسمى كوريا الشمالية. فعلى غرار إيران، قالت كوريا الشمالية أيضا إن برنامجها النووي للأغراض السلمية.

كما عرضت كوريا الشمالية، على غرار إيران، تقديم تنازلات عديمة الجدوى ووعودا زائفة مقابل تخفيف الجزاءات المفروضة عليها. وكانت كوريا الشمالية قد وافقت في ٢٠٠٥ على صفقة احتفل بها أناس كثيرون من ذوي النوايا الحسنة في العالم بأسره. وكتبت صحيفة ”نيويورك تايمز“ في افتتاحيتها آنذاك ما يلي:

”كان بعض المطّلعين على السياسة الخارجية قد أشاروا منذ سنوات طويلة إلى كوريا الشمالية باعتبارها الكابوس المطلق...نظام ديكتاتوري منغلق ومعاد ومصاب بمرض الملاحقة يملك برنامجاً نووياً عدوانياً. ولم يتمكن إلا القلائل من استشراف نتيجة موفّقة، لكن كوريا الشمالية وافقت هذا الأسبوع من حيث المبدأ على إزالة برنامجها الرامي إلى تطوير السلاح النووي والعودةً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والامتثال للضمانات الواردة فيها والسماح بدخول المفتشين الدوليين.

”يبدو أن الدبلوماسية تعمل، رغم كل شيء“ (جريدة نيويورك تايمز، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

ثم فجّرت كوريا الشمالية أول قنبلة نووية لها بعد ذلك بعام.

ودون التقليل من الخطر الذي تمثله كوريا الشمالية باعتبارها قوة مسلحة بالسلاح النووي، فإن هذا الخطر يتضاءل مقابل الخطر الذي تمثله إيران في حال امتلاكها للسلاح النووي. إذ ستكون لإيران، لدى حصولها على السلاح النووي، سيطرة تامة على موارد الطاقة الرئيسية في العالم. كما أن هذه الحالة ستفضي إلى الانتشار النووي في ربوع الشرق الأوسط، محولة المنطقة الأقل استقراراً على وجه الأرض إلى برميل من البارود النووي. وهكذا يصبح شبح الإرهاب النووي لأول مرة في التاريخ خطراً جليا وفورياً.

إن إيران لن تصبح بعد حيازتها للسلاح النووي بمثابة ”كوريا شمالية أخرى“ في الشرق الأوسط بل إنها ستماثل ٥٠ دولة من قبيل كوريا الشمالية. إنني أعرف أن البعض في المجتمع الدولي يعتقدون بأنني أبالغ في حجم التهديد. بالتأكيد، هم يعلمون بأن النظام الإيراني يقود ترنيمات ”الموت لأمريكا“ و ”الموت لإسرائيل“ ثم يتعهد بمحو إسرائيل من الخارطة، لكنهم يعتقدون أن هذا الخطاب الهمجي لا يعدو كونه غطرسة علنية موجهة للاستهلاك الداخلي. ألم يستخلص هؤلاء أي عبرة من التاريخ؟ لقد استخلصنا في القرن الماضي عبرة رئيسية مفادها أالتزعة العدوانية لأي نظام متطرف له طموحاته العالمية تتجاوز كافة الحدود عند امتلاكه قوة غاشمة فلن تعرف شهيته العدوانية حدودا عاجلا أم آجلا، وذلك هو الدرس الرئيسي للقرن العشرين. ولا يمكننا أن ننساه.

لربما نسي العالم تلك العبرة، إلا أن الشعب اليهودي لم ينسَها. إن التعصب الإيراني ليس غطرسة علنية.إنه أمر واقع. ولا يجوز السماح لذلك النظام المتعصب بالحصول على السلاح النووي. إنني أعرف بأن العالم قد أعْيَته الحروب، نحن الإسرائيليون نعرف جيداً تكلفة الحرب، إلا أن التاريخ علّمنا ضرورة اعتماد الموقف الحازم اليوم تجنباً للحرب غداً.

ويتطلب الأمر طرح السؤال التالي: هل الدبلوماسية قادرة على وضع حد لذلك التهديد؟ إن الحل الدبلوماسي الوحيد الذي من شأنه أن يحقق الهدف المرجو منه هو الحل القاضي بإزالة البرنامج التسلحي النووي الإيراني بأكمله ومنع إيران من تطوير أي برنامج كهذا مستقبلاً. وكان الرئيس أوباما محقاً عندما قال إنه يجب على إيران دعم كلماتها التصالحية بإجراءات شفافة وحقيقية وقابلة للتحقق منها. ويجب على أي حل دبلوماسي أن يطالب إيران بالقيام بالخطوات الأربع التالية: أولا، وقف أي عمل لتخصيب اليورانيوم كما جاء في عدة قرارات اتخذها مجلس الأمن الدولي. ثانيا، إخراج كافة مخزونات مادة اليورانيوم المخصّب من أراضيها. ثالثا، تفكيك البنى التحتية المطلوبة لتحقيق قدرة الاختراق النووي بما فيها المنشأة الواقعة تحت سطح الأرض قرب قم وأجهزة الطرد المركزي الحديثة في نتانز. رابعا، إيقاف أي عمل يجري في مفاعل إنتاج البلوتونيوم الذي يعمل بالماء الثقيل في أراك.

إن هذه هي الخطوات التي من شأنها أن تضع حداً للبرنامج التسلحي النووي الإيراني وتسلبه قدرته على تحقيق الاختراق السريع. وثمة مَن يوافق على إبقاء قدرة معيّنة لإيران على تخصيب اليورانيوم. غير أنني أقترح على هؤلاء أن يتنبّهوا إلى ما كان روحاني قد قاله في كلمة له أمام المجلس الأعلى للثورة الثقافية، المنشورة في عام ٢٠٠٥، وهذا ما قاله:

> ”إن البلد القادر على تخصيب اليورانيوم بدرجة ٣,٥٪ سيملك أيضاً القدرة على تخصيبه بدرجة ٩٠٪؛ امتلاك قدرة إعادة تدوير الوقود النووي، يعني أن البلد الذي يمتلك هذه القدرة قادر على إنتاج السلاح النووي“.

ولهذا السبب تحديداً يجب إزالة البرنامج الإيراني الرامي للحصول على السلاح النووي، والتحقق من ذلك بشكل كامل. ولذلك يجب أيضاً مواصلة الضغط على إيران. يتعين على المجتمع الدولي القيام بالإجراءات التالية: أولاً، تشديد الجزاءات على إيران في حالة مضيها قدماً في برنامجها النووي التسلحي خلال المفاوضات ثانياً، لا يجوز التسليم بأي اتفاق جزئي كونه يرفع الجزاءات الدولية التي استغرق فرضها سنوات طويلةواستبدالها بتنازلات سطحية فقط، تستطيع إيران التراجع عنها خلال أسابيع معدودة؛ ثالثاً، لا ترفع الجزاءات إلا إذا أقدمت إيران على تفكيك كامل لبرنامجها للحصول على السلاح النووي.

لقد تمكّن المجتمع الدولي من تركيع إيران. وإذا أراد حقاً القضاء على البرنامج النووي الإيراني دون حرب فيجب ألا يرفع الضغط عنها بل مواصلته. إننا نرغب جميعاً في إتاحة

الفرصة للدبلوماسية مع إيران لكي تحقق النجاح، لكن فيما يتعلق بإيران ستكون الفرصة أكبر كلما كان الضغط عليها أشد وطأة. لقد قال الرئيس الأميركي رونالد ريغين، قبل ثلاثة عقود ”ثق لكن تحقق“. دَعوني أقدّم لكم نصيحتي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني: لا تثقوا بل فككوا وتحققوا من ذلك. إن إسرائيل لن تسلّم أبداً بوجود السلاح النووي لدى نظام مارق يتعهد مراراً وتكراراً بمحونا من الخارطة. ولن يتوفر إزاء تهديد كهذا أي خيار لدى إسرائيل سوى الدفاع عن نفسها. دَعوني أقطع أي شك باليقين: إن إسرائيل لن تمكّن إيران من الحصول على السلاح النووي. وإذا اضطُرّت إسرائيل للوقوف بمفردها فإنها ستقف بمفردها. غير أن إسرائيل تدرك أنها تدافع عن جهات أخرى كثيرة حتى بوقوفها هذا الموقف وحيدة.

لقد دفع خطر حصول إيران على السلاح النووي وظهور تهديدات أخرى كثيرة في منطقتنا العديد من جيراننا العرب إلى أن يدركوا في نهاية المطاف حقيقة أن إسرائيل ليست عدواً لهم. ويعطينا هذا التطور فرصة للتغلب على العداء التاريخي، وبناء علاقات جديدة وصداقات جديدة وبعث آمال جديدة. إن إسرائيل ترحب بالانخراط مع العالم العربي بأسره. ونتمنى أن تؤدي المصالح المشتركة والتحديات المشتركة التي نواجهها إلى بناء مستقبل أكثر سلاما. وتواصل إسرائيل مساعيها من أجل التوصل إلى حل وسط تاريخي مع جيراننا الفلسطينيين، ذلك السلام الذي ينهي النزاع بيننا إلى الأبد. ونريد سلاماً قائماً على الأمن والاعتراف المتبادل الذي تعترف بموجبه الدولة الفلسطينية متروعة السلاح بدولة إسرائيل اليهودية.

إنني لا أزال ملتزماً بتحقيق مصالحة تاريخية وبناء مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وبالطبع لست واهماً فيما يتعلق بصعوبة هذا الأمر. وقبل عشرين عاماً، بدأت عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. و لم ينجح ستة رؤساء وزراء إسرائيليين – بمن فيهم أنا – في تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وكان من سبقوني مستعدين لتقديم تنازلات مؤلمة. وأنا أيضاً.

ولكن حتى الآن، فإن القادة الفلسطينيين غير مستعدين لتقديم التنازلات المؤلمة التي يتعين عليهم أن يقدموها من أجل إنهاء النزاع. ولكي يتحقق السلام، يجب أن يعترف الفلسطينيون أخيراً بالدولة اليهودية وأن تلبى احتياجات الأمن الإسرائيلي. وأنا مستعد للتوصل إلى حل توافقي تاريخي من أجل سلام حقيقي ودائم. إلا أنني لن أتنازل مطلقاً عن أمن شعبي وبلدي – الدولة اليهودية الوحيدة.

في يوم بارد في أواخر القرن التاسع عشر، كان جدي، ناثان، وشقيقه الأصغر، جوداه، يقفان في محطة للسكك الحديدية في قلب أوروبا. وشاهدهما مجموعة من الغوغاء المناهضين للسامية فركضوا نحوهم ملوحين بالهراوات في أيديهم وهم يصيحون ”الموت لليهود!“ وصاح جدي في شقيقه الأصغر مطالباً إياه بأن يفر وينجو بحياته. ثم وقف وحده أمام الغوغاء الغاضبين. فأوسعوه ضرباً حتى فقد وعيه. ثم تركوه بعد أن اعتقدوا أنه ميت. وقبل أن يغمى عليه، وهو غارق في دمائه، حدث نفسه مردداً: ”يا للخزي! إن سليل المكابيين يرقد في الطين، لا يقوى على الدفاع عن نفسه.“ وعندئذ، قطع على نفسه عهداً إذا نجا بحياته، سيأخذ أسرته إلى الوطن اليهودي ويساعد في بناء مستقبل للشعب اليهودي.

وها أنا أقف هنا اليوم أمامكم كرئيس لوزراء إسرائيل، لأن جدى أوفى بذلك الوعد. والكثير من الإسرائيليين لديهم قصص مماثلة: أب أو جد فر من أهوال الاضطهاد وذهب إلى إسرائيل ليبدأ حياة جديدة في وطننا القديم. ومعاً، حولنا شعباً يهودياً كان يضرب بالهراوات، ولا يترك إلا بعد الاعتقاد بوفاته، إلى أمة نابضة بالحياة، تدافع عن نفسها بشجاعة المكابيين الحديثين، وتطور إمكانات لا حصر لها من أجل المستقبل.

وفي عصرنا، هاهي النبوءات التوراتية تتحقق. وكما قال النبي آموس:

”سيعيدون بناء مدن دمرت ويسكنوها. وسيزرعون الكروم ويشربون نبيذه. وسيحرثون البساتين ويأكلون ثمارها. وسوف أغرسهم في التربة فلا يُجتثوا منها مرة أخرى أبداً.“

لقد عاد شعب إسرائيل إلى دياره، ولن يجتث منها مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الشؤون العامة والمهجر في دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الشؤون العامة والمهجر في دولة إسرائيل من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة.

طلب عدد من الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الدباشي (ليبيا): آخذ الكلمة اليوم للرد على السيد إيفو موراليس، رئيس جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات. فمنذ انتصار الثورة في ليبيا على الديكتاتورية، دأب السيد موراليس على إقحام اسم ليبيا في خلافه مع الولايات المتحدة، وخاصة أمام هذا المحفل. ولم نهتم في السابق بما كان يقوله، لأنه لم يكن أكثر من دعاية سياسية ضد جهة أخرى هي الأولى بالرد عليه. أما في خطابه في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/68/PV.10)، فقد طرح سؤالين محددين من حقه أن يحصل على إجابة عليهما، ويسعدني أن أقدم الإجابة بكل موضوعية.

سأل السيد موراليس من كان يملك نفط ليبيا ومن يملك نفط ليبيا اليوم. وأقول له إن نفط ليبيا كان يملكه معمر القذافي وعائلته، ويوزعه في كل مكان على أعضاء ما يسمى بـ ”المثابة العالمية لمكافحة الإمبريالية“، وهي منظمة إرهابية أسسها الديكتاتور القذافي لتمويل قادة المنظمات الإرهابية. والسيد موراليس يعرفها جيداً لأنه كان عضواً بارزاً فيها. وهو الآن يتباكى على الديكتاتور القذافي لأنه فقد مصدر تمويل ممتاز.

نعم، كان النفط الليبي للقذافي، يوزع أمواله على أعوانه والفاسدين في جميع أنحاء العالم لزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى وقتل الأبرياء. وأنا هنا لا أبالغ ولا أتجنى على الطاغية القذافي. ومن لا يصدق، عليه العودة إلى خطاباته المسجلة صوتاً وصورة، والتي يقول في عدد منها إن النفط ليس لمرتبات الليبيين، بل لنشر الفكر الأخضر. وهذا الفكر الأخضر هو فكره الفاسد الذي يقوم على حكم الفرد المطلق وتدمير مؤسسات الدولة. هكذا كان ينفق دخل النفط في عهد الطاغية القذافي.

أما اليوم، فإن النفط الليبي بيد الشعب الليبي، ويعمل على استغلاله في إصلاح ما دمره القذافي خلال أربعة عقود، وإقامة بنية أساسية قوية وتقديم أفضل الخدمات الأساسية للمواطنين.

أنا لا ألوم السيد موراليس لأنه لا يعرف إلا جانب الحقيقة الذي يخصه، فهو يعرف أن ملايين الدولارات كانت تصله من الطاغية القذافي بانتظام.

ومن المؤكد أنه يعرف أن ليبيا أغنى دولة في القارة الأفريقية. ولكن أعتقد أنه لا يعرف، ولم يهمه أن يعرف، أن أكثر من ربع الشعب الليبي كان يعيش تحت خط الفقر؛ وأن مرتبات الموظفين الليبيين هي الأقل بين جميع موظفي دول

المنطقة؛ وأن النظام الصحي والنظام التعليمي في الليبيين أصبحا في عهد القذافي الأسوأ في المنطقة. وأن ليبيا كانت من الدول الأكثر فسادا، وأن أغلب المدن الليبية ليس بها نظام للصرف الصحي، وأنه لا توجد مواصلات عامة في ليبيا، لا بين المدن ولا داخل المدن الكبرى. وأن ليبيا ربما هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يوجد بها نظام بريدي ورمز بريدي لكل منطقة. بل إن شوارع مدنها بدون أسماء.

هذا هو الوضع القائم في عهد صديق السيد موراليس، الذي يتباكى اليوم عليه. لأن أموال النفط الليبي كانت توزع خارج ليبيا على أمثال السيد موراليس، بينما الشعب الليبي يعيش في الفقر، والبنية التحتية للبلد تنهار، والخدمات الأساسية تزداد سوءا كل يوم.

تحدث السيد موراليس أيضا عما أسماه قصف ليبيا. لا يا سيد موراليس لم تقصف ليبيا بل قام المجتمع الدولي بمساعدة ليبيا وقصف قوات الطاغية التي كانت تقصف المدن والقرى، وتقتل المدنيين من دون تمييز. للأسف ما زال السيد موراليس لا يرغب بالاعتراف بالفظائع التي كانت ترتكبها الكتائب الأمنية لصديقه القذافي ضد الشعب الليبي. كان يريد من المجتمع الدولي أن يبقى متفرجا حتى يستمتع الطاغية بقتل الليبيين. ويستمر في استعباد من بقي منهم حيا، ويصفق له أمثال السيد موراليس. لا يا سيد موراليس، يجب أن تحترم إرادة الشعب الليبي. وإذا كانت لديك أي مشكلة مع أي دولة أو أي طرف، فلا تتخذ ليبيا مطية لمحاولة إلحاق الضرر بالآخرين. الشعب الليبي يعرف جيدا من وقف معه ومن وقف مع جلاده. ومع ذلك، فإن الشعب الليبي يمد يده لكل من يرغب في صداقته ويحترم إرادته.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بالنقاط التالية فيما يتعلق بالمزاعم الموجهة ضد البرنامج النووي الإيراني.

تتمتع جمهورية إيران الإسلامية بالحق غير القابل للتصرف في الطاقة النووية السلمية، وتلتزم التزاما كاملا بالتزاماتها بعدم الانتشار. وجميع الأنشطة النووية الإيرانية، كانت دوما ولا تزال للأغراض السلمية دون غيرها. وتواصل إيران التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويتم تنفيذ جميع أنشطتها النووية تحت مراقبة كاميرات الوكالة ومفتشيها المقيمين، الذين يزورون بانتظام جميع المواقع النووية ويقيسون ويختمون حاويات اليورانيوم المخصب.

وقد تجاوزت بعض أوجه تعاون إيران مع الوكالة التزاماتها القانونية. وينفذ ذلك لبناء المزيد من الثقة والاطمئنان. ونتيجة لذلك، أكدت جميع تقارير الوكالة دائما على عدم تحويل المواد النووية المعلنة في إيران. وينص التقرير الأخير للوكالة، المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ على أن ”تواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة في المنشآت النووية... التي أعلنتها إيران بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها“ (GOV/2013/40 الفقرة ٦٧).

وبينما نؤيد بشكل كامل استخدام جميع الدول للطاقة النووية للأغراض السلمية، نرفض بشدة حيازة أي دولة للأسلحة النووية. هذا هو موقفنا القائم على المبادئ: إتاحة الطاقة النووية للجميع، وحظر السلاح النووي للجميع. ونؤيد تأييدا كاملا معالجة الشواغل الحقيقية المتعلقة بعدم الانتشار. بيد أنه، نرفض المساواة بين الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتطوير الأسلحة النووية.

وقد ذكر المسؤولون الإيرانيون على جميع المستويات مرارا وتكرارا أنه، إضافة إلى التزاماتنا الدولية، تفرض علينا التعاليم الإسلامية أيضا عدم السعي إلى وضع برنامج لإنتاج الأسلحة النووية. وبالمثل، من الناحية الأمنية، نعتقد أن تلك الأسلحة غير الإنسانية لم تحقق الأمن ولن تحققه إطلاقا. بل تشكل أكبر تهديد لأمن من ”يملكون“ الأسلحة النووية و

”من لا يملكونها“. ولا يوجد سبب واحد مقبول لحيازة الأسلحة النووية، لكن هناك العديد من الأسباب المقبولة لإزالتها. ولتلك الأسباب، لا مكان للأسلحة النووية في عقيدة الدفاع في بلدي.

وبالرغم من كل ذلك، لاتزال بعض البلدان تعرب عن شواغلها بشأن البرنامج النووي الإيراني. في الوقت نفسه، يوجد انعدام ثقة عميق وقلق لدى الدولة الإيرانية إزاء سياسات تلك البلدان ونواياها. ولذلك، تقوم الحاجة إلى بناء الثقة المتبادلة، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اللجوء إلى قوة المنطق وليس منطق القوة. القاعدة الذهبية في عصرنا، هي اللجوء إلى الدبلوماسية دون غيرها. ولا يمكن تحقيق حل مستدام إلا من خلال المفاوضات التي تتسم بالاحترام. وأعربت إيران بالفعل، من جانبها، عن استعدادها الكامل للمشاركة بإخلاص في عملية تفاوض محددة ومحددة زمنيا وعلى أساس تحقيق النتائج.

وإيران على استعداد لضمان أن يظل برنامجها النووي للأغراض السلمية الخالصة. ويمكن لذلك أن يبدد مخاوف الأطراف الأخرى. وفي المقابل، وكخطوة أولى – إضافة إلى إدراك الحق الأصيل لإيران في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك دورة وطنية كاملة للوقود النووي – ينبغي لها تبديد مخاوف الإيرانيين. ينبغي إلغاء جميع الجزاءات المفروضة، سواء كانت متعددة الأطراف أو من جانب واحد. فمن نافلة القول أن حسن النية، والإرادة السياسية الحقيقية، والاحترام المتبادل والمعاملة المتساوية مع الأخذ في الاعتبار مصلحة جميع الأطراف ضرورة للتوصل إلى حل مربح لجميع الأطراف. ولذلك، يتعين على الأطراف الأخرى أيضا اعتماد نفس النهج.

علاوة على ذلك، لا بد أن أشدد على المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها بلدان أخرى من خلال هذه العملية، بدعمها الدبلوماسي والمساعدة على استمرار الأجواء الإيجابية الحالية التي هي ضرورية لتكون الدبلوماسية فعالة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر بإخلاص جميع البلدان التي تواصل دعم حقوقنا السيادية في العلوم والتكنولوجيا النووية، والبلدان التي دعمت العملية الجارية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني خلال الأيام القليلة الماضية. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، استمعنا للتو إلى بيان تحريضي للغاية من المتكلم الأخير في المناقشة العامة للجمعية العامة، حيث تقدّم رئيس الوزراء الإسرائيلي بمزاعم ضد الأنشطة النووية السلمية لبلدي.

لا أريد أن أعلي من شأن هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة بجواب غير الرفض القاطع لكل منها. لقد حاول رئيس الوزراء تضليل هذا الجهاز بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولكن خلافا للعام الماضي، فقد فعل ذلك دون رسومات كاريكاتورية. وكان الجزء الأكثر سخرية في تعليقاته عندما حاول أن يكون ملكيا أكثر من الملك، بوضعه معايير لنوع الأنشطة النووية لإيران ونطاقها، ومستوى تخصيبها اليورانيوم وإنتاجها البلوتونيوم، إلى ما هنالك. ويجب أن يعلم أن أحدا لا يمكنه أن يملي على إيران ماذا تفعل أو ماذا لا تفعل.

وإيران، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعي تماما حقوقها وتلتزم التزاما كاملا بتعهداتها. والطرف الذي تمس حاجته إلى التثقيف بشأن تلك المسائل هو إسرائيل، الطرف الوحيد خارج معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط. وتحقيقا لتلك الغاية، ليس أمام إسرائيل خيار سوى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون مزيد من التأخير والشروط، وإخضاع جميع أنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد تكلمنا كثيرا عن أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط دون الإشارة إلى أن إسرائيل هي البلد الوحيد في المنطقة الذي، على الرغم من أنه يمتلك كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، ليس طرفا في أي معاهدة من المعاهدات التي تحظرها. علاوة على ذلك، لم يتكلم رئيس الوزراء أيضا

عن مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي لم ينعقد إلاّ بسبب الاعتراضات الإسرائيلية.

وعلى غرار العام الماضي، واصل رئيس الوزراء تهديد إيران عن طريق استغلال الجمعية بغية تهديد أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة، التي أنشئت أولا وقبل كل شيء لمنع وإزالة التهديدات الموجهة إلى السلام وقمع أعمال العدوان وغيرها من أوجه الإخلال بالسلم، وفقا لميثاقها. بالتأكيد، إنه يتمتع بكامل الحرية في أن يفتخر بجميع الأعمال الوحشية التي ارتكبها النظام الإسرائيلي وبشن أكثر من ١٠ حروب خلال السنوات الخمس والستين الماضية ليس ضد جميع جيرانه فحسب، ولكن ضد غيرهم أيضا. وقد يرغب كذلك في تقديم طلب لنيل جائزة دولية تثبت القدرة التي تمتلكها القوات الإسرائيلية خلال الهجمات الوحشية التي لا تنتهي ضد الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، لا سيما العزّل من النساء والأطفال الأبرياء.

بيد أن رئيس الوزراء ينبغي له أن يتجنب على نحو جاد الحسابات الخاطئة بشأن إيران. إن سياسة إيران المنتهجة منذ قرون يجب ألاّ تفسر بعجزها عن عدم الدفاع عن نفسها. فخلافا لإسرائيل، لم تشن إيران هجوما على أي بلد ولن تشن هجوما على أي بلد. هذا ليس بسبب عدم قدرتها على ذلك، ولكن بسبب سياستها المبدئية في رفض استعمال القوة. الإيرانيون فخورون بكونهم الأفضل في ممارسة حقهم الأصيل في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك، من الأفضل لرئيس الوزراء الإسرائيلي ألاّ يفكر حتى في مهاجمة إيران، ناهيك عن التخطيط لمثل هذا الهجوم.

وفي الختام، أود أن أشير إلى نقطة أدلى بها وزير خارجية بلدي قبل بضعة أيام (انظر A/68/PV.6). لقد اتُهمنا بإطلاق حملة إقناع، فقال إن حملة الإقناع أفضل من شن هجوم عسكري. إن سياسة الإقناع أفضل بكثير من الكذب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أذكّر الأعضاء بأن حق الوفود في الرد يقتصر على ١٠ دقائق.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي ألقاه وزير خارجية أرمينيا في المناقشة العامة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.19).

مثلما يمكن ملاحظته من ذلك البيان، تنكر أرمينيا الوقائع التي تشير إلى سياستها التي تتمثل في العدوان، والحقد، والكراهية، والأكاذيب الصارخة، والتزوير. فوفقا لوزير خارجية أرمينيا، رحبت حكومته بالبيان المشترك المتعلق بتسوية الصراع، الذي صدر بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه عن رؤساء البلدان الثلاثة المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع ذلك، إن مجرد إصدار البيانات الترحيبية ليس كافيا لتحقيق التقدم في عملية تسوية الصراع، خاصة لأن التزامات أرمينيا وأفعالها ما فتئت تتعارض على الدوام مع تحقيق هذا الهدف. وهكذا، على سبيل المثال، حاول وزير خارجية أرمينيا أن يؤكد لمجتمع الأمم المتحدة تمسك حكومته بمبادئ القانون الدولي، لا سيما تلك التي وردت في البيان المشترك السالف الذكر المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه.

في الواقع، لقد انتهكت أرمينيا بشكل صارخ مبادئ القانون الدولي تلك وغيرها من المبادئ بالاستيلاء على ناغورني كاراباخ والاستمرار في احتلالها والسيطرة عليها، وعلى مناطق أخرى من أذربيجان. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أنه، خلافا لتفسير أرمينيا للقواعد والمبادئ القانونية الدولية، يجب أن يتمثل الهدف الرئيسي لعملية تسوية الصراع الدائر أولا وقبل كل شيء في كفالة تحرير الأراضي المحتلة في أذربيجان، وعودة النازحين قسرا إلى ديارهم، وإقامة

أرمينيا وأذربيجان العلاقات بينهما على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل منهما.

إن أرمينيا ترفض ذلك، وبالتالي تمنع تحقيق التسوية التفاوضية للصراع، وتواصل انتهاك القانون الدولي. وعلى حد تعبير وزير خارجية أرمينيا، ”تستمر أذربيجان في تفسيرها الخاطئ لقرارات مجلس الأمن لعام ١٩٩٣“. من الواضح أن هذا الاستنتاج ليس غير مثبت فحسب، وإنما يسهل دحضه أيضا بسهولة من خلال تقديم الحقائق والوثائق العديدة التي تشهد على عدم امتثال أرمينيا لمتطلبات قرارات مجلس الأمن، وعلى جهودها الأكيدة لتقويض عملية تسوية الصراع استنادا للقانون الدولي.

دب الحماس بوزير الخارجية الأرميني فاتهم أذربيجان بالعدوان. هذا الادعاء غير المسؤول ليس سوى زيف تام. وإلا كان لاحظ أن مجلس الأمن لم يذكر في أي من قراراته الأربعة ذات الصلة وفي أي من بياناته الرئاسية العدوان من جانب أذربيجان، بل وأدان استخدام القوة ضدها واحتلال أراضيها.

والحجج التي ساقها وزير خارجية أرمينيا تتناقض أيضا بشكل واضح مع البيانات التي أدلى بها معظم كبار قادة بلده، مهما بدا ذلك مفاجئا. لقد أقر علنا على أعلى المستويات في أرمينيا بأن أرمينيا هي التي شنت الحرب وأن هدف الحرب يكمن في تحقيق خطة مبيّتة منذ فترة طويلة للاستيلاء على أراضي أذربيجان. واعترفت يريفان أيضا بأنه خلال المرحلة العسكرية النشطة من النزاع، تجاهلت أرمينيا مطالب مجلس الأمن بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية ووقف الأعمال العدائية.

وأشار وزير خارجية أرمينيا كذلك إلى أنه بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٤، قد زعم أن البلدان الوسيطة، وهي ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لم تشر بأي صورة مطلقا إلى قراراته لعام ١٩٩٣. ولإثبات سخافة هذه الآراء والاستنتاجات المستندة إليها، يكفي الإشارة إلى البيان الرئاسي المؤرخ في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/PRST/1995/21)، الذي أكد المجلس فيه من جديد جميع قراراته وبياناته السابقة. كما ذكرت البلدان الوسيطة وغيرها من الدول والمنظمات الدولية بقرارات مجلس الأمن في عدد من المناسبات أخرى.

إن الجانب الأرميني، بزعم أن أذربيجان ترفض تنفيذ تدابير بناء الثقة، إنما يقع في سقطة نسيانه المعتادة. وإلا لتذكر مسؤولو ذلك البلد أن أرمينيا تنكر عمدا حق حوالي مليون لاجئ ومشرد داخليا أذربيجاني في العودة إلى ديارهم، وتضطلع بالجهود الرامية إلى تغيير الوضع الديمغرافي في الأراضي المحتلة، وإزالة أي علامات على ثقافتهم الأذربيجانية وجذورهم التاريخية.

إن تكهنات أرمينيا بشأن بناء الثقة تدعو أيضا إلى الاستغراب ولا سيما أنها تعترض باستمرار على الاتصالات المباشرة بين الطائفتين الأذربيجانية والأرمينية في ناغورنو كاراباخ. وبالمثل، فإن الترويج المعلن من جانب قيادة أرمينيا للأفكار البغيضة المتمثلة في عدم التوافق العرقي والديني مع أذربيجان وغيرها من الدول المجاورة وكراهيتها لا يمكن أن يسهم في بناء الثقة. وعلاوة على ذلك، فقد باتت انتهاكات وقف إطلاق النار بصفة منتظمة والاعتداءات المتعمدة من جانب القوات المسلحة الأرمينية ضد المدنيين الأذربيجانيين والأهداف المدنية أكثر تواترا وعنفا في الآونة الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى قتل وجرح العديد من السكان المقيمين قرب خطوط الجبهة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي تجاهل واضح لالتزامات أرمينيا بموجب القانون الدولي والتزاماتها بموجب نظام تحديد الأسلحة القائم، تواصل أرمينيا حشد وجودها العسكري في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، تبين التحليلات المقارنة، أن أرمينيا، فيما يتعلق بسكان أرمينيا وإقليمها وميزانيتها السنوية وناتجها المحلي الإجمالي، أكثر البلدان تسلحا في منطقة جنوب القوقاز.

وبدلا من إلقاء المحاضرات على البلدان الأخرى بشأن ما هو حسن وما هو قبيح، سيكون من المفيدأن يذكر وزير خارجية أرمينيا ا

لمشاركة المباشرة من جانب القيادة السياسية والعسكرية الراهنة في بلده في المجازر الوحشية أثناء الصراع، التي أودت بحياة الآلاف من المدنيين الأذربيجانيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن.

ويمكن أيضا رؤية الأدلة على العلاقة الخاصة في أرمينيا مع الإرهابيين ومجرمي الحرب في تمجيدهم على مستوى الدولة، بما في ذلك الارتقاء بهم إلى مكانة الأبطال الوطنيين، ومنحهم أوسمة الدولة. كما أن التكهنات بشأن الخطاب الوهمي للتحريض على الكراهية ضد الأرمينيين في أذربيجان لا تصمد أمام التمحيص. ويكفي القول بأنه، خلافا لأرمينيا، التي تنفذ سياسة التطهير العرقي في كامل أراضيها والأراضي المحتلة في أذربيجان على حد سواء من جميع السكان غير الأرمينيين وبالتالي نجحت في خلق ثقافة فريدة أحادية العرق في تلك المناطق، حافظت أذربيجان على تنوعها العرقي والثقافي حتى اليوم.

الاستنتاج واضح بذاته. في الواقعأنه بتجاهل أرمينيا لقرارات مجلس الأمن، وتحدي جهود السلام التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومواصلة احتلالها بشكل غير قانوني لأراضي أذربيجان، وتعمد إنكار حق مليون لاجئ ومشرد داخليا أذربيجاني في العودة إلى ديارهم، ومن خلال إساءة تفسير قواعد ومبادئ القانون الدولي، فإن أرمينيا تبين بجلاء من الذي يعرض في الواقع السلام الإقليمي والدولي للخطر.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالمسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أسترعي الانتباه، بالنيابة عن وفد بلدي، إلى البيئة الأمنية الفريدة لدينا، التي هي التهديد والابتزاز من جانب أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى الحقائق التالية.

أولا، أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٧ الأسلحة النووية لأول مرة إلى كوريا الجنوبية، وبالتالي بدأ وجود الأسلحة النووية في البلد. ثانيا، في السبعينيات من القرن الماضي تجاوز عدد الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية ١ ٠٠٠ سلاح، وبالتالي أصبحت شبه الجزيرة الكورية أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان المليئة بالأسلحة النووية. ثالثا، في عام ٢٠٠٢، أعلنت الإدارة الأمريكية تسمية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جزءا من محور الشر الأمر الذي بعث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي بأسره مفادها أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلد يتعين القضاء عليه. رابعا، أدرجت نفس الإدارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قائمة الأهداف لضربة نووية وقائية.

وبالإضافة إلى جميع هذه الأسلحة النووية، تجري الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية كل عام تدريبات عسكرية، كما ذكر عدة مرات خلال الدورة الحالية. في آذار/مارس ٢٠١٣، كانت الحالة على شفا الحرب، وأدرك المجتمع الدولي مدى خطورة الحالة – وعندما أقول خطورة فإنني أعني إمكانية اندلاع حرب نووية – مع التكديس الهائل للأسلحة النووية والأسلحة المتطورة التي تحملها حاملة الطائرات يوإسإس جورج واشنطن من طراز نيميتز وغيرها من الأسلحة والعتاد، بما فيها الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية والقاذفات من طراز بي ٥٢، التي جاءت من البر الرئيسي عبر المحيط الهادئ.

بلغ هذا الابتزاز ذروته بتوجيه تهديد لبقاء الأمة الكورية بأسرها، بما في ذلك كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وفي ظل هذه البيئة الأمنية الفريدة، لم يكن أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي خيار سوى أن تصبح نووية من أجل

الدفاع عن البلد وشعبه وعدم السماح بإلقاء الأسلحة النووية على شعبنا.

وقد خدمَنا هذا الرادع النووي وقدَّم مساهمة عظيمة للسلام والأمن الدائمَين في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة والعالم.

وأود أن أطرح ثلاث نقاط تتعلق بملاحظات المتكلم الأخير في المناقشة العامة صباح اليوم. أولا، ليس لدى ذلك البلد مبرِّر للتكلُّم عن أحد آخر لأنه يمثل دولة حائزة للسلاح النووي بشكل كامل. ثانيا، إنها سرطان في الشرق الأوسط، يعكِّر السلام والأمن ويُلقي اللوم على جميع البلدان الأخرى في المنطقة. ثالثا، هناك مسألتان، إحداهما تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والأخرى بإسرائيل. وبينما تثير الولايات المتحدة ضجة كبرى بشأن الأولى، فإنها تبقى ساكتة وهادئة وصامتة في ما يتعلق بالأسلحة النووية لدى إسرائيل.

السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا متعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تجد بوليفيا نفسها مضطرة لأخذ الكلمة بعد الإصغاء إلى ممثل ليبيا الذي تفوه بمجموعة من العبارات النابية والسخيفة والمجافية للحقيقة.

أولا، أود أن ألفت الانتباه بطريقة أخوية جدا إلى انتهاكٍ للنظام الداخلي، حيث إنه يجب أن تكون الردود على رئيس دولة مكتوبة وفقا لمعاييرنا. وفي هذا المثال، استغلوا حُسْن النيّة لدى رئيس الجمعية العامة لتوجيه الإهانات غير المقبولة إلى الرئيس إيفو مورايس، وإلى دولة بوليفيا متعددة القوميات وإلى شعبهما.

لقد أدانت بوليفيا، وتواصل إدانتها، وستبقى تُدين دائما أيّ اعتداء إمبريالي يُرتكَب في أيّ مكان في العالم. وسنواصل لفْت الانتباه إلى الدوافع الحقيقية لتلك الاعتداءات الإمبريالية المحفَّزة بالاستيلاء على الموارد الطبيعية وبالمصالح الجغرافية الاستراتيجية. فالأكاذيب لن تُسكِتنا، وبخاصة حين تأتي من أولئك الذين دافعوا عن معمَّر القذافي حتى بضع سنوات مضت، واليوم يدعونه طاغية.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من الأساسي أن نبيِّن بوضوح شديد لأولئك الذين يكتبون النصوص المهاجمة للرئيس إيفو مورايس، أننا لن نقع في الفخّ الرامي إلى تحويل انتباه الجمعية العامة عن المسألة الرئيسية، وهي النضال المستمر دفاعا عن المصالح وعن قيَم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه – نضال لضمان عدم ارتكاب المزيد من الاعتداءات أحادية الجانب في أية بقعة من العالم، وعدم انتهاك القانون الدولي، وعدم نهب الموارد الطبيعية لشعوبنا.

ومع أنّه لدى الشعب البوليفي احترام عظيم للشعب الليبي وإعجاب عظيم به، ففي الحالة قيد النظر، وفي ضوء كلمات ممثل ليبيا، نحتفظ بالحق في اتخاذ أيّ إجراء قانوني مُتاح لتوجيه ردٍّ عام على الأكاذيب المخزية التي أطلقها ممثل ليبيا. وكما قلْت، تهدف هذه الأكاذيب إلى تحويل الانتباه عن البيان الشجاع والموقَر جدا، الذي أدلى به الرئيس إيفو مورايس في هذه القاعة (انظر A/68/PV.10). لقد شدَّد الرئيس إيفو مورايس على أنه من الضروري أن يمثُل أولئك الذين ينتهكون القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويهددون بقصف دول أخرى، للمحاكمة على جرائمهم. وأؤكد أنّ بوليفيا لن تسكت عن مثل هذه الاعتداءات غير المبرَّرة مطلقا على كرامة شعبي وبلدي أو تسمح بها.

وبالمثل، تؤيد بوليفيا القرار بتشجيع مقاضاة إدارة الولايات المتحدة على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونحن نعرف من يدافع عن مصالح الولايات المتحدة. وهذا لا يفاجئنا، ولكن ينبغي أن تكون لديهم الكرامة للقيام بذلك على أساس الحقائق لا الأكاذيب والتصريحات المضلِّلة. وإنني أؤكد بشكل قاطع أنّ الإهانات التي أُطلِقت هنا لن تبقى بدون ردّ أو مقتصرة على سجلات الجمعية العامة. ومرة

أخرى، أدانت بوليفيا هذه الاعتداءات والهجمات على سيادة الشعوب والقانون الدولي وتُدينها وستبقى تدينها.

السيد كازويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أعتذر على أخذ الكلمة. إذ لم يكن في نيّتي أن أفعل ذلك. لكنني اضطررت للتكلّم ردّا على الملاحظات التي أدلى بها ممثل أذربيجان للتوّ. فهذه الملاحظات استندت حتى إلى مزيد من الأكاذيب، إضافة إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق وزير خارجية أذربيجان (انظر A/68/PV.18). وكالمعتاد لم يتضمّن عبارة حقيقية واحدة. فالمرجّح أنه من السهل الإدلاء بالتصريحات حين لا يتحقّق أحد ممّا يقوله المرء، أو ممّا هو صحيح أو كذبة.

ولن أخوض في كثير من التفصيل لتوضيح أنّ كلّ ما حدث سابقا في عام ١٩٨٨ كان تعبيرا من شعب ناغورنو – كاراباخ عن الحق في تقرير المصير، أو عن حقيقة أنّ تجسيد حقهم الدستوري القانوني المطلق قوبل بأعمال عدائية ومجازر وحرب نفّذتها أذربيجان ضد سكان مسالمين. هكذا بدأ كل شيء، باعتداء أذربيجان على أرمينيي ناغورنو – كاراباخ.

ولا يمكن اعتبار أيّ شيء ممّا تخبره أذربيجان للعالم من أي منبر حقيقيا. بل هو نقيض ذلك، وابل متواصل من الأكاذيب الممزوجة بخطاب عنصري معادٍ للأرمينيين. وأظنّ أنّ الاستراتيجية هي سرد أكاذيب عديدة جدا لا يمكن تصديقها، وتكرارها في أحيان كثيرة، بحيث يعتادها الناس عاجلا أو آجلا. وهم في الحقيقة كرروا تلك الأكاذيب في أحيان كثيرة حتى ظنّوا أنها صحيحة. لكنني أؤكد للجمعية أنّ ذلك مجرّد تمنيات. فماذا يمكن للمرء أن يتوقّع من بلد يعلن رئيسه جهارا أنّ أرمينيي العالم أعداء أذربيجان؟ أعتقد أنّ ذلك يُدعى كراهية الأجانب، ويعاقب عليه القانون في العالم المتحضِّر على الأقل، الذي أنا منه، والذي نمثله جميعا.

إنّ أذربيجان هي البلد الوحيد في العالم الذي يفاخر بنفقاته العسكرية الفلكية. وإنني أعتقد أنّ زيادة الميزانية الدفاعية ليست شيئا يفتخَر به، ولا سيما أنّ بقية العالم يفكِّر في أهداف التنمية، وأنّ بلدانا عديدة لا تمتلك الموارد اللازمة للقيام بذلك. لكنّ رئيس أذربيجان يُدلي بتصريحات عالية النبرة ومُفاخِرة بذلك، مهددا أرمينيا وناغورنو – كاراباخ بالحرب عبْر قوله:

”إنّ ميزانية دولتنا اليوم عشرة أضعاف ميزانية أرمينيا تقريبا. وإنفاقنا العسكري وحده أكبر من إجمالي ميزانية الدولة لدى أرمينيا بنحو ٣٠ إلى ٥٠ في المائة.“

إنّ أذربيجان بلد يعتبَر فيه من قتل أجنبيا – أرمينيا مثلا – بطلا قوميا، واسم هذا البطل سافاروف. ففي أيّ بلد ديمقراطي، ينال القاتل ما ينص عليه القانون. ومن يقتل شخصا نائما يصنَّف جبانا، وقاتلا عبْر الأجيال. أما في أذربيجان، فإنه يمجَّد ويُعلَن بطلا قوميا.

وتستخدم أذربيجان الأسلوب القائل إنّ أفضل دفاع هو الهجوم الجيد، آملة بأن تنجو بتوجيه اللوم إلى الآخرين جميعا على ما يُدينها العالم بسببه.

ومهما يكن من أمر، ما من أحد، حتى أذربيجان الغنية بدولارات النفط، يمكنه أن يتلاعب في العالم وفي الرأي العام. لذلك، ليس لأي أذربيجاني وخاصة أي مسؤول أذربيجاني أي حق تاريخي أو أخلاقي أو قانوني ليخبر شعب جمهورية ناغورني كاراباخ عن الكيفية التي ينبغي له بها أن يعيش حياته وأين يعيش وكيف يكون مستقلاً.

إن قيادة أذربيجان تتكلم لغتين مختلفتين. فمن ناحية، تدعو إلى الحوار السلمي وحل النزاع، بينما في الوقت نفسه تنحي باللائمة على أرمينيا والأرمن عن كل شيء. ومن الجهة الأخرى، يعلن رئيس البلد ما يلي:

”لا يمكننا أبداً السماح لأرمينيا بالانضمام لأي مشاريع سياسية، واقتصادية ومشاريع تتعلق بالطاقة

والنقل. لقد عملنا على عزلها ولا نخفي ذلك. في المستقبل، يجب أن تستمر سياستنا الانعزالية. إنها تؤتي أكُلها.‘‘

إن قرارات مجلس الأمن تدعو أيضاً أذربيجان إلى وقف الأعمال القتالية ضد السكان المسالمين في منطقة ناغورني كاراباخ. على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته أذربيجان في عام ١٩٩٤ مع سلطات الأمر الواقع في ناغورني كاراباخ، لا تزال تقوم بأعمال إطلاق النار من القناصة على خط التماس مما أسفر عن مقتل جنود ومدنيين على السواء، وترفض سحب القناصة الأمر الذي ربما يكون تدبيراً إيجابياً وفعالاً في بناء الثقة. وإذا كانت أذربيجان صادقة في استعدادها لعودة اللاجئين والمشردين إلى بلادهم، فما عليها إلا متابعة المبادئ التي اقترحتها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأعتقد أن ذلك سيؤتي ثماره بطريقة حقيقية وسليمة.

السيد دباشي (ليبيا): أشكركم يا سيادة الرئيس وأهنئكم على حلمكم. كل ما ابتغيه هو أن أؤكد حقي في تناول الكلمة ممارسة لحقي في الرد، واحتراماً لكم لن أقول إلا شيئاً واحداً، أنني لم أكذب في حياتي، ولن أكذب في حياتي. ومن أراد الوثائق نحن على استعداد لتقديمها إليه.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): للأسف أن وفد أرمينيا قد لجأ مرة أخرى إلى استغلال فرصة عقد مناقشتنا للإدلاء ببيانات دعائية ولا أساس لها. في الحقيقة، إننا نستمع إلى محاولة فاشلة أخرى من جانب دولة عضو لتضليل المجتمع الدولي.

إن الملاحظات التي أدلى بها ممثل أرمينيا – وهي تعج بالأكاذيب والتشويهات والتحريفات، ونرفضها رفضاً قاطعاً – تبين أن تلك الدولة العضو بعيدة عن الانخراط في سعي بناء من أجل إحلال السلام في المنطقة. وفي الحقيقة، لم يقدم وفد أرمينيا شيئاً جديداً غير أنه أساء مرة أخرى استخدام حقه في الكلام من على المنبر الرفيع الشأن للجمعية العامة. ونتيجة ذلك، استمعنا إلى تعليقات ليس لها صلة بالموضوع وخارجة عن السياق. من الواضح أنه أخفق في الرد على حُججنا. إن التعليقات التي أدلى بها وفد أرمينيا من فوره تثبت أيضاً أن تلك الدولة العضو تواصل محاولاتها لإعطاء صورة كاذبة عن الحالة الحقيقية على أرض الواقع وصرف انتباه المجتمع الدولي عن الحاجة الماسة إلى معالجة المشاكل المتبقية الناجمة عن عدوانها المستمر على أذربيجان.

نعتبر موقف أرمينيا تحدياً سافراً لعملية تسوية النزاع وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليمين. وكلما أسرع المسؤولون في ذلك البلد بإدراك أن برنامجهم السياسي غير البناء والخطير يفتقر إلى أي بادرة إنجاز، سرعان ما سيتمكن شعبانا من الاستفادة من السلم والاستقرار والتعاون.

السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نأسف لاستخدام هذا المنتدى بطريقة تنتهك قواعدنا ليس للتهجم على كرامة رئيس ولكن أيضا على شعب ودولة عضو في الأمم المتحدة. ونأسف إذ أنه في الوقت الراهن توجد محاولات لتحويل الانتباه عن الموضوع الرئيسي الذي طُرح قبل عدة أيام في بيان قيِم وشجاع أدلى به الرئيس إيفو مورايس أيما (انظر A/68/PV.10). إن بوليفيا ليست مسؤولة فقط كل كلمة وردت في بيان الرئيس مورايس أيما، ولكنها أيضا مسؤولة عن كل كلمة وردت في البيان الذي أدليت به بوصفي ممثلاً دائماً.

إن بوليفيا لن تسعى إلى تحويل الانتباه عن قضية جوهرية، ألا وهي الاستيلاء على الموارد الطبيعية والحروب التدخلية، والنهب ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية الجغرافية الاستراتيجية. وإن الأمر يتوقف علينا جميعا لنقرر ما إذا كنا سوف نتبع ونؤيد النص الذي تمت كتابته. وأكرر أن

بوليفيا ترفض رفضاً كاملاً الأكاذيب والتشويهات والتلاعبات من جانب ممثل ليبيا، وسوف تتخذ الخطوات المناسبة، وبالطبع لدينا الحق في اتخاذها.

السيد كازويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن المعيار الوحيد لقياس مدى صدق كلمات أذربيجان نتائج مشاركاتها في المفاوضات برعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقبولها للوثائق المتعلقة بتسوية النزاع في ناغورني كاراباخ، وهي وثائق تم اعتمادها في إطار عمل اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبيانات رؤساء البلدان التي تتشاطر الرئاسة في إطار عمل مجموعة الثمانية ومؤتمرات قمة مجموعة العشرين. إن موقف أرمينيا ينسجم مع محتويات تلك الوثائق. وأرمينيا والمجتمع الدولي يتكلمان لغة واحدة في ما يتعلق بمسألة ناغورني كاراباخ. لقد حان الوقت لأذربيجان لكي تستمع إلى صوت العالم، أي عالم الأمم المتحدة.

إني أتساءل عن كيفية عمل الذاكرة لدى وفد أذربيجان. أود فقط أن أذكر أعضاء الوفد بتاريخين هامين. في عام ١٩٨٨، طالب شعب ناغورني كاراباخ بصورة سلمية باستقلاله. فقد هاجمته أذربيجان. وقام الأرمن بالترتيب للدفاع عن أنفسهم. وقد شنت أذربيجان حرباً كاملة النطاق في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤، غير أن شعب ناغورني كاراباخ أوقف العدوان الأذربيجاني وأعلن استقلال جمهورية ناغورني كاراباخ. تلك كانت وقائع تاريخية موجزة حدثت في وقت ليس بعيد جداً، وليس من الصعب جداً تذكر الحقائق الأساسية والكف عن قلب الأمور رأساً على عقب، وإعادة سرد التاريخ بالطريقة التي يحلو لهم سماعها.

إن المرء عندما يستمع إلى بيانات قيادة أذربيجان، يصل إلى نتيجة واضحة مفادها أنها دولة عنصرية للغاية ولديها عقدة كراهية الأجانب. وتجلى آخر مظاهر هذا الموقف قبل بضعة أيام. إذ قال رئيس جمهورية أذربيجان في ١٨ أيلول/سبتمبر، ما يلي:

”...يجب أن ترفرف الراية الوطنية لأذربيجان في شوشا وخانكندي، وينبغي لأبناء أذربيجان أن يعيشوا في جميع أراضيهم التاريخية في المستقبل. إن أرضنا التاريخية هي خان إيريفان، وغوتشا، وزانغازور وماهالس. وسيأتي الوقت الذي سنعيش فيه نحن أبناء أذربيجان هناك. إني أؤمن بذلك وعلى يقين منه. فالوقت يمر. ونريد لذلك أن يحدث قريباً“.

أود أن أوضح للجمعية العامة بأن جميع تلك الأسماء الجغرافية التي استشهد بها رئيس جمهورية أذربيجان عبارة عن روايات أذربيجانية مشوهة لأسماء أرمينية، ”إيرفان“ أصبحت ”يرفان“، عاصمة دولة مستقلة، جمهورية أرمينيا، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة وتفخر بعضويتها. أسأل الجمعية، ما هو ذلك، إن لم يكن ينم عن كراهية شديدة للأجانب؟ هل ذلك ما يتوقعه بقية العالم من دولة عضو في مجلس الأمن؟

غداً سوف يقدم وفد أذربيجان إحاطة إعلامية لغير الدول الأعضاء في مجلس الأمن عن برنامج العمل لهذا الشهر، وهو الشهر الذي تترأس فيه أذربيجان المجلس. إني لعلى يقين أنه سوف يتكلم عن أهمية السلام. وما من شخص عاقل سيثق أو سيصدق تلك الكلمات. ولا يمكن للمرء أن يؤيد شن الحرب على بلد مجاور له ودولة عضو أخرى، وفي الوقت نفسه يعظ عن السلم.

إنه يبدو كالذئب في ملابس الحمل.

ولا ينطلي علي مثل هذا النوع من الوعظ. واعتقد أنه ينبغي ألا ينطلي على أي أحد.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البيان الذي أدلى به وفد جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية ممارسة لحق الرد، أود أن أوضح أن المناورات المشتركة لجمهورية كوريا والولايات المتحدة جزء شرعي من دفاعنا ضد الاستفزازات والتهديدات اليومية التي تطلقها كوريا الشمالية تجاه جمهورية كوريا. فالمناورات المشتركة، وهي ذات طابع دفاعي محض، تهدف إلى تعزيز تأهبنا المشترك ضد الإجراءات العسكرية التي تتخذها كوريا الجنوبية. وقد أسهمت هذه المناورات في منع الحرب في شبه الجزيرة الكورية طوال العقود العديدة الماضية.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية لكوريا الشمالية والتهديد الذي تشكله القذائف، فإن على كوريا الشمالية، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الالتزام بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وأيضا، أوضح ذلك بجلاء القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣) الصادر في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣، وهو آخر قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن المسألة.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أدلى ممثل كوريا الجنوبية من فوره ببعض الملاحظات السخيفة للغاية أمام الدول الأعضاء الـ ١٩٣، ونحن نرفضها رفضا تاما باعتبارها مضللة. وهي تشويه للحقائق.

وبالإشارة إلى المناورات العسكرية المشتركة، قال ممثل كوريا الجنوبية إنها كانت روتينية ودفاعية، ولكن إذا نظر المرء إليها فعلا يمكنه بسهولة أن يرى أنها هجومه وعدوانية ومستهدفة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففي الشهر الماضي، حشد نصف مليون من القوات العسكرية والقوات الاحتياطية ونشرت أحدث الوسائل المتطورة لإيصال الأسلحة النووية، بدءا بقاذفات القنابل من طراز B-52 وانتهاء بحاملات الطائرات. أما بالنسبة لقاذفة القنابل من طراز B-52، فنحن جميعا نعرف قدراتها. فهي مسلحة بصواريخ توماهوك المزودة برؤوس للأسلحة النووية وتحمل القنابل النووية المدفوعة بالجاذبية لإسقاطها. فهم أتوا إلى كوريا الجنوبية لحضور المناورة، وأجريت مناورة لإسقاط القنابل في ظروف حقيقية على أبوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة بأسرها ويؤدي إلى تقويض مناخ السلام والتنمية الذي يشكل الاتجاه الرئيسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى أن توضح بجلاء أن بلدنا اختير لتتلاعب به الولايات المتحدة بمحض دافع سياساتها العدوانية تجاهنا. وتلك إساءة لاستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة، التي تسمى عضوا دائما في مجلس الأمن. ولذلك، لم تعترف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاقا بقرارات مجلس الأمن. وإذا كان صون السلام والأمن يقع في نطاق ولاية مجلس الأمن، ينبغي الإشارة إلى المناورات المشتركة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية باعتبارها أخطر تهديد للسلام والأمن في المنطقة وشبه الجزيرة الكورية.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، اعتادت كوريا الشمالية على توجيه اللوم إلى الآخرين على أنشطتها غير القانونية واستفزازاتها. وغني عن القول إن جذور التوتر في المنطقة تكمن في استمرار كوريا الشمالية في إطلاق القذائف وإجراء التجارب النووية. وحجة كوريا الشمالية لا تعدو كونها ذريعة غير مسؤولة. وأود أيضا أن أشدد على الأمر لا يتعلق بمجلس الأمن وحده ولكن أيضا أصدرت أكثر من ٨٠ دولة عضوا بيانا يدين التجربة النووية الثالثة التي أجرتها كوريا الشمالية ويحثها على التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأنكر وفد كوريا الشمالية حجية ومصداقية مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، وهي إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة. وأود أن أبين أن جميع القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخذت بالإجماع، وصوت مؤيدا لها جميع الأعضاء الدائمين في المجلس.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في الواقع، أود أن أدلي بنقطة توضيحية. لقد أبلغت بأنني للأسف أخطأت في نقل ما قاله وزير خارجية بلدي. وما قاله فعلا هو إن حملة تجميل الصورة أفضل من هجمة الأكاذيب. وكان علي أن أحفظ ذلك حينذاك وسأواصل تكراره إلى أن أحفظه. إن حملة تجميل الصورة أفضل من هجمة الأكاذيب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): صدقوا أو لا تصدقوا، لقد وصلنا إلى نهاية المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة الثامنة والستين، وهي دورة أعربت فيه الدول الأعضاء عن احتياجاتها المحددة والتحديات المختلفة، فضلا عن الشواغل الانفرادية والمشتركة. وأشكر جميع هذه الدول حق الشكر على مشاركة أولوياتها وشواغلها وآمالها وتطلعاتها من أجل الدورة الثامنة والستين.

واسمحوا لي بان أمعن النظر في مسائل رئيسية حددها المتكلمون لكي يكون لدينا مرشد لمداولاتنا في المستقبل. ولعل العديد منكم يتذكر أنني اخترت للدورة الثامنة والستين موضوع ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. كما حددت عددا من المجالات ذات الأولوية لتتداول فيها الدول الأعضاء إما في شكل مناسبات رفيعة المستوى أو مناقشات مواضيعية.

وقد أثنت جميع الوفود تقريبا التي تناولت الموضوع على هذا الاختيار وتعهدت بتقديم الدعم الكامل والتعاون من أجل زيادة بلورته. ويبعث ذلك شعورا بالتفاؤل إزاء ما هو آت خلال العام المقبل. وأنا على ثقة بأننا سنكون قادرين على العمل بشكل جماعي وخلاق خلال الدورة الثامنة والستين.

واستنادا إلى الإنجازات التي حققها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تشدد وفود عديدة على أنه يتعين علينا الآن بدء العمل من أجل وضع خطة عالمية للتنمية، تشمل أهداف التنمية المستدامة على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وسمعنا إشادة بإطلاق المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه الأمين على تلك الخطة والمحفز لها.

وعلى مدار الأسبوع، أشارت البلدان إلى عدد من العناصر التي تود أن تراها في خطتنا الجديدة، ومن بينها، في جملة أمور، الثقافة والتعليم وتغير المناخ وإيجاد الوظائف والطاقة المستدامة والإدماج الاجتماعي والمساواة للجميع وإمكانية الحصول على الماء والزراعة المستدامة واستخدام موارد المحيطات والأمن الغذائي والرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الأمومة، والأمراض غير المعدية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذكرتنا بعض الوفود بأنه يجب أيضا أن تكون الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن جزءا من خطة التنمية المستدامة، وشدد البعض على دور المرأة وتمكينها والشباب ومجتمعات الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

وسمعنا تركيزا على دور الشراكات في مجال التنمية والذي سيكون، وهو من قبيل المصادفة، محور تركيز واحدة من مناقشاتنا المواضيعية. وكان هناك تذكير بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولئن كان قد أصبح جزءا هاما من التعاون الإنمائي، مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه. وهناك حاجة أيضا إلى بناء شراكات بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. وتمثل وسائل التنفيذ والحاجة إلى موارد كافية والتمويل والابتكار ونقل التكنولوجيا مواضيع أخرى متكررة.

وذكرنا عدد من الوفود بأن الاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي أحد الاعتبارات الهامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مُرحبة بالمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في عام ٢٠١٤ بوصفه وسيلة لتقديم إسهامات.

وبينما نبدأ في التركيز على الخطة الجديدة، أشار العديد من الوفود إلى المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل قبل الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، تم التأكيد كذلك على الشراكات والتمويل. وكان من بين الشواغل أيضا إصلاح هيكل إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية ليعبر عن ثقل البلدان الناشئة والنامية.

وأدانت عدة وفود استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ودعت إلى مساءلة الجناة. وأعرب العديد من الوفود عن القلق إزاء الوضع الإنساني المتردي هناك. ورحبت بقرار سوريا الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودعت إلى التطبيق الفوري لأحكامها. وبينما رحب الكثيرون بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع بشأن سوريا (القرار ٢١١٨ (٢٠١٣))، فقد دعوا، مع ذلك، تلك الهيئة إلى التقيد بقواعد الميثاق في أي إجراءات أخرى تتخذها. وأعرب الكثيرون عن الرغبة في إيجاد حل تفاوضي في مؤتمر ”جنيف ٢“ القادم.

وبخصوص قضية فلسطين، كررت عدة وفود الدعوة للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين ورحبت باستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي ما يتعلق بالمنطقة الأفريقية، سمعنا ثناء على التقدم الذي تم إحرازه في بلدان مثل مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، تم الإعراب عن القلق إزاء الأوضاع في غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ومنطقة الساحل. وبشأن الصومال، كانت هناك كلمات تشجيع وتحذير.

ووُجهت دعوات إلى المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي هذا الصدد، تم تسجيل إدانة قوية للهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في كينيا وباكستان والعراق. وللأسف، يمكن أن نضيف نيجيريا إلى هذه القائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، شددت الدول الأعضاء على ضرورة حماية النساء والأطفال في الصراعات ووضع حد للعنف الجنسي في حالات الصراع وتجنيد الأطفال ودعم العمليات الانتقالية في أعقاب الربيع العربي ومعالجة قضايا أمن الفضاء الإلكتروني، حيث اقترح البعض قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في هذا المجال.

وأبدت بعض الدول تحفظات بشأن المحكمة الجنائية الدولية التي ترى أنها أظهرت تحيزا ضد منطقة جغرافية بعينها.

وجرى التأكيد على ضرورة نزع السلاح والإعراب عن القلق إزاء استخدام أسلحة الدمار الشامل وخطر الانتشار. وصدرت دعوات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبالمثل، جرى صب اللعنات على استخدام الأسلحة الصغيرة نظرا لتأثيرها السلبي على السلام والأمن. ورحبت الوفود باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة ودعت إلى دخولها حيز النفاذ على الفور.

وأبرزت الوفود أيضا ضرورة إحراز تقدم بشأن القضية الهامة المتمثلة في إصلاح الأجهزة الرئيسية لمؤسستنا. ودعا الكثيرون إلى جعل مجلس الأمن أكثر توازنا ونزاهة وتمثيلا وخاضعا للمساءلة بقدر أكبر. وأشار العديدون إلى تأثير استخدام حق النقض الذي يصيب المجلس بالشلل. وتريد الأغلبية أيضا تنشيط الجمعية العامة وتحسين التنسيق بين الهيئتين. واستنادا إلى قوة المشاعر المُعرب عنها في هذا الصدد، على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن التحرك بعزيمة بخصوص الإصلاحات المطلوبة والتنشيط اللازم.

وتوفر المناقشة العامة مقياس مفيدا لإجراء تقييم بشأن القضايا ذات الأولوية في حياتنا ضمن ولاية المنظمة. فهي الآلية الوحيدة التي يمكن بها للدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة أن تجعل صوتها مسموعا. والقضايا الرئيسية التي يثيرها القادة في المناقشة العامة هي تلك التي تؤثر على بلداننا وشعوبنا والتي تتطلب جهودا متضافرة من قبل المجتمع الدولي بأسره.

إننا نُتهم في كثير من الأحيان بأننا منظمة لا هم لها سوى الكلام ولا تفعل شيئا. ولربما كان الأمر كذلك. لكنني أرى أن مناقشتنا العامة، التي تنعقد في هذا الوقت من كل عام، تفيد في غرض هام. فمناقشاتنا تساعدنا على تحديد مدى تقدمنا كمجتمع عالمي وتوفر مبادئ توجيهية بشأن الوجهة التي يتعين علينا السير نحوها. وهي بمثابة أداة مفيدة لاستعراض الأقران والمساءلة العامة. وعلاوة على ذلك، تظهر مناقشاتنا أيضا أنه برغم أي ملاحظات سلبية بشأن الأمم المتحدة، لا تزال الثقة في قيمة المنظمة بوصفها المحفل العالمي للبلدان كبيرة.

وبعد التوجيهات التي تلقيناها في الأسبوع المنقضي، علينا الآن إيجاد أرضية مشتركة بين أولوياتنا كأساس للمضي قدما مع اتخاذ إجراءات حاسمة. وفي العالم الحقيقي الذي نعيش فيه، فإن التوصل إلى حل توافقي سليم كهذا هو أفضل نتيجة لجهدنا المشترك. ونحن المسؤولون عن إيجاد هذه الأرضية المشتركة وعلينا الآن، في ضوء التوجيهات والنقاط المرجعية التي عُرضت علينا في هذا الأسبوع، تحديد أرضيتنا المشتركة والمضي قدما استنادا إليها.

نحن مسؤولون عن تنفيذ العمل باستحداث خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥. خلال الأشهر المقبلة وطيلة هذه الدورة، أتوق إلى العمل مع الجمعية وإحراز وتقدم وتغييرات ذات مغزى.

أود أن اختتم كلمتي بالإعراب عن عميق تقديري وشكري لنواب رئيس الجمعية العامة ولإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على دعمهم المتواصل.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.